إمطانس شحادة

إعاقة التنمية

السياسات الاقتصاديّة الاسرائيليّة تجاه الأقليّة القوميّة العربيّة

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

إمطانس شحادة

إعاقة التنمية

السياسات الاقتصاديّة الاسرائيليّة تجاه الأقليّة القوميّة العربيّة

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

إمطانس شحادة

إعاقة التنمية
السياسات الاقتصاديّة الاسرائيلية تجاه الأقليّة القومية العربيّة

Mtanes Shihadeh

Impeding Development:
Israel's Economic Policies Towards the Arab National Minority

ترجمة: الطيّب وريم غنايم – «**أصول**» للترجمة والتحرير
تصميم وانتاج: «**مجد**» للتصميم والفنون، حيفا

ISBN 965-7308-11-9

© جميع الحقوق محفوظة (كانون أول 2006)

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
صندوق بريد 9132، شارع الزيتون (اللنبي) 51، حيفا 31090
هاتف: 8552035-4-972+؛ ناسوخ: 8525973-4-972+

Email: mada@mada-research.org
Website: http://www.mada-research.org

المحـــــتـــــوى

مدخل 5

الفصل الأوّل: تحديد السياسة الاقتصاديّة 15

1.1 بحث السياسة الاقتصاديّة 17
1.2 نظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ 21
1.3 جذور التقسيم الاقتصاديّ ونظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ 28
1.4 «العمل العبريّ» جذور أيديولوجيّة 34
1.5 نظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ تحت رعاية الدولة 38

الفصل الثاني: الاقتصاد والاقتصاد السياسيّ الجديد في إسرائيل 45

الفصل الثالث: سياسة تشجيع التنمية 53

3.1 سياسة تشجيع التنمية 55
3.2 من الرفاه الى العمل 65
3.3 الإفقار كسياسة 80
3.4 بطالة وإقصاء من أسواق العمل 86

الفصل الرابع: عوائق التنمية 103

4.1 عوائق التنمية والتطور في الاقتصاد العربي 105
4.2 البنى التحتية 110
4.3 الصناعة والتجارة 114
4.4 الزراعة 128
4.5 التربية والتعليم 140
4.6 عوائق العمل في السوق المركزي–اليهودي 146

تلخيص وتوصيات 151
ثبت ببليوغرافيّ 158

مدخل

«كانت الجبنة العربيّة أرخص بقليل، ولكن ألا نخون الصّهيونيّة بشرائنا الجبنة العربيّة؟ في مكان ما في الكيبوتس أو الموشاف، في مرج بن عامر أو في جبال الجليل، تجلس فتاةً طلائعيّة ومثابرة، ولعلّها كانت ترزم لنا هذه الجبنة (اليهوديّة) والدموع تنهال من عينيها، فكيف لنا أن نخونها ونشتري جبنًا أجنبيّاً؟

من جهة أخرى، إذا قاطعنا منتجات جيراننا العرب– فإنّنا نعمّق ونرسّخ بأيدينا الكراهيّةً بين الشعبين، والدّم الذي سيُسفك، لا سمح الله، سينخر ضمائرنا أيضًا. يتصرّف الفلاّح العربيّ بتواضع، وهو عامل بسيط ومستقيم لم تتلوّث نفسه بقذارة المدن، هذا الفلاّح هو الأخ ذو البشرة السمراء للموجيك النبيل في قصص تولستوي! هل نتنكر له حقًا فقط لأن بريطانيا المحتالة والأفنديات الفاسدين يحرّضون هذا الفلاّح ضدّنا وضدّ مشروعنا» (عاموس عوز، مقتبس لدى إليتسور 1997, 101-100).

«أجد الجرأة في نفسي لأن أقول، بأنّني أحبّ العربيّ. أجد فيه أشياء كثيرة تأخذني. أعشق حزنه وشاعريّة هذا الحزن... لكنّ كلّ هذا لا يسلبني القدرة على إدراك الخطر المرهون بالعامل العربيّ الذي يعمل في مستوطناتنا. أحبّ العربيّ متواجدًا في قريته وصحيح أنّي أرى فيه جارًا جيّدًا للمستقبل، لكنّي أعتبره داخل مستوطناتنا وفي كرومنا وحقولنا عدوّاً خطيراً قد يجرّدنا يومًا ممّا تبقّى لنا من عزاء ومن آخر آمالنا. أنا أعرف العربيّ، وأعرف أحاديثه وموقفه من مشروعنا، ولذا أقول: ما دمنا لا نقوم نحن بالعمل في مستوطناتنا، فإننا نقف فوق كتلة من اللهب، نحن وآمالنا» (موشيه سميلانسكي، مقتبس عند إليتسور 1997، 47).

من المفترَض أن تمثّل هذه الفقرات الواردة أعلاه فضاءات فكريّة مختلفة، فالأوّل هو أديب يصف تجربته الشّخصيّة كطفل في حيّ «كرم إبراهيم» في القدس. أمّا الثّاني فهو كاتب وزعيم صهيونيّ ترأس لفترة اتّحاد الفلاّحين. لكن يعبّر كلاهما بشكل خالص عن الروح الصهيونيّة. يرى كلاهما في اليهوديّ على أنّه المسكين الّذي جاء من أجل بناء دولة وقومية لنفسه، اليهوديّ الّذي ينشد السّكن بهدوء في عالم شاعريّ، ناشدًا الحلم، العمل، والازدهار، حتّى لو كان هذا، وبوعي كامل، على حساب الآخر الفلسطينيّ، وليد المكان. وعادة ما يطغى صالح المشروع الصهيونيّ على أية اعتبارات أخرى. يكمن صالح المشروع الصهيونيّ بإقصاء العربيّ وهزيمته، بعدم تشغيل العرب وبعدم القيام بتبادل تجاريّ واستهلاك المنتجات العربيّة. كلّ شيء مباح لمتطلّبات المشروع ونجاحه، وعلى الرغم من «وخزات الضمير» التي تبرز ظاهريّاً من مقولات عن الإجحاف الّذي عانى منه الشّعب الفلسطينيّ، إلاّ أنّهم يجدون لذلك أيضًا تبريرًا خلقيًا وقيميًا.

يبدو أن الحاجة لتشكيل وعي صّهيونيّ مشترك أقوى من أيّ تصوّر آخر في عالم الاصطلاحات اليهوديّ في دولة إسرائيل، وتوفّر الحاجة إلى تطبيق المشروع ذريعةً أخلاقيّة لأيّ إجحاف. أضف إلى ذلك مزاعم قادة المشروع بمعرفة ما يعتلج في صدر العربيّ، كيف يفكّر وكيف يتصرّف، عاداته وسلوكيّاته في المستقبل، من «يحرّضه» ومن هو المذنب الرّئيسيّ في خراب عالمه. لذا، يقترحون تلافي المرض قبل حدوثه، المرض المسمّى بـ «العربيّ الذي يقبع في محيطنا»، وينشدون تقليص الأضرار قدر الإمكان. عالم الاصطلاحات هذا، ما زال سائداً برغم مرور خمسين عامًا على قيام الدّولة. وباستطاعته أن يكشف، إلى حدٍّ بعيد، الوضع الاقتصادي للأقلية العربية في دولة إسرائيل في بداية الألفيّة الثالثة، وفقط بعد إدراك أسباب هذا الوضع، نستطيع طرح مشاريع وآليّات لتطوير الاقتصاد العربي وإنمائه.

يهدف هذا البحث إلى فحص السّمات الرئيسية للسياسة الاقتصادية المنتهجة حيال الأقلية العربية في إسرائيل، من خلال التطرّق إلى المقاييس الاقتصادية الأساسية (مقاييس ماكرو–وميكرو اقتصادية) لمجموعة الأقلية العربية في دولة إسرائيل، لكنّ هذا البحث لا يندرج تحت مناهج البحث الاقتصاديّ التقليدي، ولا يستعين بأدوات البحث المستمدة من الفكر الليبرالي. يدَّعي هذا البحث أنّه لا يمكن فهم الواقع الاقتصاديّ الدونيّ لأبناء الأقلية العربية في دولة إسرائيل بمساعدة مقاربات بحث اقتصادية فحسب، بل يصل الى الاستنتاج أن الدّمج بين السياسيّ والاقتصاديّ، وبين القوميّ والاقتصاديّ قد يساعد

في فهم الواقع الاقتصاديّ لأبناء الأقليّة. وهو دمج قلّما استعان به الباحثون الاقتصاديون في إسرائيل عمومًا.

يأتي هذا البحث للمساهمة في ملء الفراغ البحثيّ في الفترة الراهنة، فيما يتعلّق بدراسة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة ومجموعة الغالبية اليهودية حيال أبناء الأقلية العربية، ويدعو باحثين آخرين إلى القيام بذلك، ذلك أنّ غالبية الأبحاث النقدية التي تطرّقت إلى المسألة الاقتصادية أُجْرِيت في السبعينيات والثمانينيات. منذ ذلك الوقت، تمّ ترسيخ استعمال النهج الليبرالي لبحث الحالة الاقتصادية للأقلية الفلسطينية، والتي تشدّد على سريان عملية التطوّر الطبيعية وتفرض جريان التطوّر من المنطقة اليهوديّة إلى المنطقة العربية (على مستوى الماكرو)، وتركّز من جهة أخرى على مستوى الميكرو–الفرد والعوائق الذاتية التي تخلق توزيعًا اجتماعيًّا اقتصاديًا، بهدف تفسير مستوى التّدنّي الاقتصاديّ للأقلية العربية، دون أيّ اعتبار للعوائق المبنويّة، السياسية والقوميّة. إذا كنّا قد وجدنا تطرّقًا كهذا، فإنّه تمّ بشكل سطحيّ ودون العودة إلى الجذور الإيديولوجيّة التي تقف من ورائه، أي غياب سؤال «لماذا»؟

كجزء من المجهود المبذول في مركز «مدى الكرمل» لاستقراء مصادر التدنّي الاقتصادي لأبناء الأقلية في دولة إسرائيل، والتمييز المتواصل ضدّهم، وإقصائهم عن العملية الاقتصاديّة، تمّ نشر عدد من الأبحاث التي ركّزت على أزمة الفقر والبطالة في أوساط أبناء الأقليّة، وأزمة السلطات العربية المحليّة، وقد حاولنا فيها تقديم صورة متكاملة عن الواقع الاقتصاديّ لأبناء الأقلية العربية في دولة إسرائيل. تناولت تلك الأبحاث، في الأساس، وصف الوضع القائم، أي ما هو الواقع الاقتصاديّ (بمصطلحات الفقر، البطالة والمشاركة في قوى العمل) الراهن لأبناء الأقلية، دون التعمّق في الأسباب والكيفيّات التي من المفروض أن تفسّر السؤال؟

جاء هذا البحث الاستكماليّ لاستقراء المسببات والعوامل المسؤولة عن الواقع الإقتصادي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وعلى وجة الخصوص تلك (المسببات والعوامل) النابعة من السياسة الاقتصادية المنتهجة حيال السّكان العرب، في الأساس منذ التسعينيات.[1] اذ تميّزت هذه الفترة (التسعينيات) بتغيّر عالي التردّد في الحكومات. كان هناك حكومات تزّعمها حزب العمل وأخرى تزّعمها حزب الليكود. شهدت مواقف هذه الحكومات حيال أبناء الأقليّة تقلبات عديدة، وتمّ بلورتها اعتمادًا على المتطلّبات السياسيّة المتغيّرة للدّولة،

1. يتمّ ربط هذه السّياسات مع جذورها الأيديولوجيّة، وفقًا للطرح الأساسيّ لبحثنا هذا.

دون أن يُناط الأمر بالضّرورة، بهوية الحزب الحاكم، وتوافقت تلك السياسات في معظم الاحوال وأهداف المشروع الصهيونيّ، في حين تجاهلت متطلّبات الأقلية العربيّة.

ينطلق هذا البحث من الافتراض بأن مشاكل الفقر، والبطالة، والمشاركة في قوى العمل ومستوى الدّخل، تنبثق مباشرة عن الواقع السياسي، وعن وضع البنى التحتية والتطور (الماديّ والإنسانيّ) في الاقتصاد العربي المحلي، الذي يعكس بشكل دقيق السياسة الحكومية تجاه هذه المجموعة. إضافة إلى ذلك، تنبثق هذه عن موقف السوق المركزيّ–اليهوديّ حيال المستخدمين العرب. لذلك، تفرض مجابهة هذه المشاكل، علاجًا تنظيميّاً كاملاً لا موضعيًا محدوداً، أو التركّز في تناول المحفّزات السلبية للعاطلين عن العمل فقط، نحو: مخصصات ضمان الدّخل والبطالة. معالجة الأزمة الاقتصادية للأقلية العربية، تلزم سياسة مواظبة ومتواصلة، تعكس استعدادًا صادقًا لمعالجة المشاكل الاقتصاديّة الواسعة، وفي الأساس إزالة عوائق الازدهار والتطور في الاقتصاد المحلّي–الإثنيّ الذي يتحوّل تدريجيّا إلى ملاذ العمل النهائي لأبناء الأقليّة؛ إلى جانب تحوّل مفهوماتيّ في تعامل وموقف السوق المركزيّ–اليهوديّ حيال أبناء الأقليّة.

يرى هذا البحث ضرورةً في فهم الأُسس الايديولوجيّة الاقتصاديّة للمشروع الصهيونيّ، التي كوّنت الأهداف والسياسة الاقتصادية عمومًا (وفي سوق العمل على وجه خاصّ)، ومن تلك الأُسس تنبثق السياسات الحكومية في هذا المجال، حتّى بعد مرور خمسين عاماً على قيام الدّولة. ثانيًا، من الضروريّ رصد التغييرات الحاصلة في السنوات الأخيرة في الأيديولوجية الاقتصادية في الدولة، والانتقال إلى نظام اقتصاديّ ليبراليّ وتبنّي قواعد لعبة السوق الحرّ والعولمة، التي تؤثّر على السياسة الراهنة في مجابهة مشاكل البطالة والفقر في الدّولة بشكل عامّ.

من المفترض أن يوفّر ربط هذين المحورين (التّصوّرين) معًا، إطارًا تحليليّاً لفهم الواقع الاقتصاديّ للأقليّة العربية. ففي حين يفسّر الأوّل (العامل الايديولوجيّ) تخلّف الاقتصاد العربيّ، وموقف الدولة ومجموعة الغالبية اليهودية، في الشأن الاقتصاديّ حيال أبناء الأقليّة، يفسّر الثاني (السياسة الراهنة) الصعوبات المتزايدة لأبناء الأقلية في الاندماج داخل سوق العمل، ويشرح السياسة التي تقترحها الدولة لمعالجة مشكلة الأفراد غير المستخدمين بشكل عامّ.

يرتكز أحد أُسس الايديولوجيّة الصّهيونيّة على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النّفوذ القوميّ، لمجتمع بدون دولة (اليشوف)، وللدولة لاحقًا. تمّ إدراك ضرورة تطوير

الاقتصاد وتعزيزه، إضافة إلى تنظيم سوق العمل والسيطرة عليه (تهويد الاقتصاد والعمل) تم إدراك جميعها كواحد من بين ثلاثة شروط ضرورية لنجاح المشروع الصهيوني، إلى جانب أهداف السيطرة على الأراضي وتغيير الميزان الديمغرافي. كان لهذا المبدأ (تهويد الاقتصاد) إسقاطات على السيناريوهات والتطورات في الشرطين الآخرين.

رأى المهاجرون الأوائل في شحّة المصادر الاقتصاديّة عاملاً محدّدًا ومهدّدا قد يحدّ من السيطرة على الأراضي قبل قيام الدولة. إضافة إلى ذلك، سادت القناعة أن الفشل في خلق أماكن عمل للمهاجرين يهدّد جهود تغيير الميزان الديموغرافي في فلسطين. دفعت هذه القناعة المؤسسات الصهيونية إلى مجابهة المُعيقات الاقتصاديّة بواسطة عمليات شتّى، أهمها، تقسيم الاقتصاد وسوق العمل بين اليهود والعرب، استيراد رؤوس الأموال الأجنبيّة، عقد ميثاق مع الانتداب البريطانيّ، تفضيل العمل اليهوديّ، فرض ضغوطات وتهديدات وعقوبات على المُشَغِّلين اليهود ممّن يشغّلون العرب. وقد سُوِّغَت هذه الخطوات أيديولوجيًا بغية شرعنتها وتعميمها. وتُتَرْجَم البنى الايديولوجية تلك في السياسات الراهنة لدولة إسرائيل، التي ما زالت تعتبر المورد الاقتصاديّ عنصرًا أساسيًا من عناصر التفوّق اليهوديّ في الدّولة (وفي المنطقة).

مقابل ذلك، تقوم إسرائيل بحجب الموارد الاقتصاديّة عن مجموعة الأقليّة بهدف ضمان تعلّقها بالموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية أو الدولة (تتجلى هذه السياسة في أربعة محاور مركزية في التطوير الاقتصاديّ: البنى التحتية، الصناعة، الزراعة، التربية والتعليم). حتى الثمانينات صيغت تلك السياسات وفقًا لاحتياجات وشروط الاشتراكية–الصهيونية، ومنذ ذلك الوقت وفقًا لشروط الرأسمالية الصهيونية. ولا نقصد بهذا الادّعاء النّفي المطلق لتطوّر وإنماء اقتصاديّ قد شهدتها الأقليّة الفلسطينيّة، وإنما نعني بذلك أنّ سقف التطوّر الاقتصاديّ حُدِّدَ دائمًا وفقًا لاحتياجات الدّولة. بمعنى آخر، ندّعي أنّ أيّ تطوّر اقتصاديّ مشروط ومحدَّد يمكن أن يخدم أجهزة «الإشراف والرّقابة» بمصطلحات لوستيك (لوستيك 1985).

سيرتكز هذا البحث على معطيات رسميّة متوفّرة لدولة إسرائيل، ويقوم باستقراء خطوط سياسية مركزية (في عدد محدود للمجالات الاقتصادية: البنى التحتية، الصناعة، الزراعة والتربية والتعليم) وقرارات تم نشرها بشكل رسميّ من قبل الدّولة، والإعلام، وأبحاث وأدبيات ذات صلة بالموضوع. هذا بالإضافة إلى البيانات، والتصريحات ومنشورات

أصحاب القرار والقادة الإسرائيليين. يعي هذا البحث القسريات والصعوبات في دراسة السياسة وقت حدوثها وذلك بسبب غياب منالية الوصول إلى مصادر أولية لم تحظ بالكشف والنّشر، وسيتطلّب الأمر وقتا طويلا حتى تصبح في متناول أيدي الباحثين. لذا، سننتهج مقاربة بحثية منطقية (واقعيّة) ترتكز على رؤية البيئة، والوضع كما هما وتتعامل معهما كمعطى يشهد على جوهر السياسة.

تُظْهِر الصورة الوصفيّة لقسم من المعايير الاقتصادية للسكان العرب، مع بداية الألفية الثالثة، المعطيات التّالية:

- يصل دخل العائلة العربيّة إلى 50% من دخل العائلة اليهوديّة.
- يصل معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية إلى 50% من العائلات مقارنة مع 15% في أوساط العائلات اليهوديّة.
- يصل معدل الدّخل السنوي للفرد في أوساط الأقلية العربية إلى 7000 $ مقارنة مع 16000$ كمعدّل في الدولة.
- يصل مستوى المشاركة في قوى العمل لدى الأقلية العربية العمل 40% مقارنة مع 54% في الأوساط اليهوديّة.
- يصل مستوى البطالة إلى 12% مقارنةً مع 8% في الأوساط اليهوديّة.
- يعمل 50% من المستخدمين العرب في الاقتصاد اليهوديّ، وهذا شبيه بالمستوى الذي كان مع قيام الدولة.
- 30% من المستخدمين العرب في الاقتصاد العربيّ المحلّيّ يعملون في القطاع العامّ، السلطات المحليّة، التّربية والصّحّة. 20% من المستخدمين يعملون بشكل مستقلّ أو كأجيرين في الاقتصاد العربيّ. بمعنى أن الاقتصاد العربيّ ينجح في خلق أماكن عمل لـ 8%–10% فقط من المواطنين العرب في سنّ العمل.
- لا يزال 50% من المستخدمين العرب يعملون في فروع الاقتصاد التّقليديّة، الزراعة، الصناعة والبناء، وبالأساس كعمّال مهنيّين وغير مهنيّين في الاقتصاد اليهوديّ.

لا تختلف هذه المعطيات كثيرًا عن الواقع الذي ساد في بداية التسعينيات، وفي قسم منها ازداد الأمر سوءاً، وهي معطيات تشبه إلى حدّ بعيد المعطيات التي كانت وقت قيام الدولة، رغم الارتفاع في مستوى المعيشة في الدولة، وارتفاع الدّخل منذ ذلك الوقت إلى اليوم. تحتوي المقاييس أعلاه على وصف دقيق لنتاج النظام ولماهية العلاقات بين الدولة ومجموعة الأقلية العربيّة، وتعارض إلى حدّ كبير منطق الاقتصاد الليبراليّ ونظريات التحديث.

تميّز الاقتصاد العربي قبل نشوء الدولة بكونه صاحب أفضلية نسبية في موارد القوى العاملة والأراضي. عمل المشروع الصهيونيّ على تشويه سوق الأراضي بواسطة شراء الأراضي بأسعار فاحشة– الأمر الذي كان ممكنًا في الأساس عقب تجنيد رؤوس الأموال الأجنبيّة– وتشويه سوق العمل بواسطة أجهزة تقسيم–تجزئة سوق العمل وإقصاء قوى العمل العربيّة. استمرت الدولة، بعد قيامها، بعمليات السيطرة ومصادرة الأراضي، وهكذا نزع المورد الاقتصاديّ الاكثر أهمية من ملكية الأقلية العربية. نتيجة لذلك، بقيت الأقلية العربية مع أفضلية نسبيّة في مورد قوى العمل، بينما ظلَّت تعاني من نقص نسبيّ في باقي عوامل الإنتاج وموارد التطوير: التكنولوجيا، والعلم ورأس المال. في مقابل ذلك، تمتّع الاقتصاد المركزي–اليهوديّ، بأفضليّة نسبية في عوامل إنتاج التكنولوجيا والعلم ورأس المال.

في الوضع الطبيعيّ، الذي يسيطر فيه نظام الاقتصاد الليبرالي، تدفع قوى السوق والتجارة الحرّة بين وحدتين اقتصاديّتين أو بين سوقين، إلى نقطة التوازن بين العرض والطلب. نتيجة لذلك، كان من المفترض أن يُصَدِّر الاقتصاد العربي قوى عمل أرخص نسبيًا ومنتجات غنية بقوى العمل إلى السوق اليهوديّة. ويستورد في المقابل منتجات غنية بالمعرفة والتكنولوجيا ورأس المال. ستنتج هذه العملية فائضًا في طلب العمل في الاقتصاد العربيّ مقابل فائض في العرض في السوق اليهوديّ، مما يعني بطالة في السوق اليهودية. ومن المفترض أن يحشد الاقتصاد العربي مع مرور الوقت رأس المال وادّخارات يتمّ توجيهها للاستثمار، وفي هذا تحسين الثروة الإنسانية، والصناعات المحلية وإحلال تغييرات جادّة في المبنى الصناعي والاقتصاديّ.

إلاّ أنّ الواقع مغاير. يكمن تفسير ذلك في غياب قواعد السوق الحرّة بين الاقتصادين، وعدم حيادية الدولة في الميدان الاقتصاديّ. إذ عَمِلَت مجموعة الأغلبية، عن طريق الدّولة، على تشويه العمليّة الاقتصاديّة الطبيعية بوسائل شتّى بهدف منع عملية التصنيع، وتجميع رؤوس الأموال والمعرفة عند الأقلية العربيّة، وبهدف المحافظة على الوضع القائم. كلا الاقتصادين منفصلان حقًا عن بعضهما البعض، سواء حسب التقسيم الجغرافيّ أو السمات الاقتصاديّة، ورغم أنّ الدّولة عملت على حفظ هذا الواقع وهذا التقسيم، لم يكن كلا الاقتصادين مستقلّين ومغلقين تمامًا. لم ينغلق الاثنان تمامًا على مجالات التجارة والمقايضة، وفي الأساس تصدير قوى عمل عربية إلى السوق اليهودية، والانكشاف التامّ للسوق العربية على المنتجات والبضائع اليهوديّة، وكذلك في مسارات الاستثمارات

والتوفير التي تمّ توجيهها إلى السوق اليهوديّة. في المقابل لا يمكن الادّعاء بأن العلاقات اتّسمت بكونها سوقًا حرّة. كان تبادل البضائع والعلاقات الاقتصادية انتقائياً جدّاً، ووفقا لمتطلّبات السوق والمصلحة اليهوديّين وأهداف المشروع الصهيونيّ.

إضافةً إلى ذلك، تحقق التطوّر الاقتصادي الصناعيّ اليهودي على مدار سنوات، بمساعدة أجهزة الدولة، والدعم المادي الكبير وموارد المؤسسات القومية. وقد برزت على طول الطّريق أهمية الايديولوجية القومية–الصهيونية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في إسرائيل. لذا يمكن الادعاء بأن أكثر النظريات قربًا لوصف هذا الوضع تنبثق مباشرةً عن الايديولوجية المركنتيليّة، وأحيانا النيو–مركنتيلية على اختلافها.

ظهور النموذج المركنتيليّ كان منتوجًا مرافقًا لنشوء الدولة القوميّة الحديثة. وهي نظرية برزت في الأساس من المدرسة الواقعيّة التى رأت في الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص في الصناعة، مورد النفوذ الأوّل لضمان الأمن القومي ومصالح لدولة القوميّة، ونادت بالدفاع عن الصناعة والإنتاج المحلّي، وبدعم التصدير والحدّ قدر الإمكان من الاستيراد بواسطة موانع تجارية وقوانين وقائيّة، ونشدت ضمان فائض في الميزان التجاري، ومنع إمكانية التعلّق بالدول الأخرى، وضمان التفوّق الاقتصادي الصناعي للدولة (الدولة القومية)، وحشد المعرفة والتكنولوجيا والثروات، ومنعها عن المنافسين. ترى هذه النظرية في الاقتصاد لعبة فيها الغالبون والمغلوبون، ويجدر للدولة أن تكون بين الغالبين، من أجل الحفاظ على أمنها القومي. يساعد استخدام الأدوات التي تقترحها هذه النظرية، في توضيح السياسة الإسرائيلية المنتهجة حيال مجموعة الأقلية العربية في الدّولة.[2]

سيتم وصف هذه النظرية في الفصل الأول والذي سيحدد فيه إطار تحليليّ يمكنه أن يوفّر الأدوات لوصف وشرح السياسة الاقتصادية الراهنة بشكل عام في دولة إسرائيل، وتلك المنتهجة حيال مجموعة الأقلية. يتم التأكيد بشكل خاص على ملامح الإيديولوجية الاقتصادية للمشروع الصهيونيّ وتجليها الأساسي في هيئة تقسيم الاقتصادين، اليهوديّ والعربيّ. تتجلى هذه البنية، سوية إلى جانب نهج سياسة اقتصادية «جديدة» في إسرائيل، تتجلى في تبنّي قواعد لعبة اقتصاد السوق وتبني قواعد العولمة (الفصل الثاني) والتي تنعكس، فيما تنعكس، في التغييرات الحاصلة في المبنى الاقتصادي

2. لقراءة موجزة حول هذه النظرية يمكن مراجعة Balaam and Vaseth 1996.
ولقراءة موسعة وتفصيلية Heckscher, E. 1962

والصناعيّ في الدّولة، وفي السياسة العامّة المقترحة لمجابهة مشاكل البطالة والنموّ (الفصل الثالث)، وتساعدنا في شرح بعض جوانب الأزمة والتدنّي الاقتصاديّ لمجموعة الأقلية العربية في دولة إسرائيل. كما نفحص تأثير السياسة الحكومية المقترحة لمعالجة مشاكل البطالة والفقر، من خلال دمجها مع بعض المعايير الاقتصادية لمجموعة الأقلية العربية في الدولة، في الأساس معدّل الفقر، وصعوبات العمل المركزية (مستويات البطالة والمشاركة في قوى العمل).

يتناول الفصل الرابع انعكاس السياسة المركنتيلية المطبقة حيال الأقلية العربية، في الأساس عوائق التنمية المنتهجة حيال اقتصاد الأقلية العربية، الاقتصاد المحلّي الإثنيّ (يشمل سياسة تطوير البنى التحتية، والصناعة والزراعة، وتطوير الثروة الإنسانية – التعليم) التي تعيق أبناء الأقلية من التغلب على الأزمات الاقتصادية، وَتُجَسِّد تفعيل الدولة لنوعين من السياسة الاقتصادية، الأولى للمجموعة اليهودية والثانية حيال الأقلية العربية.

الـــــفـــــصـــــل الأوّل

تحديد السياسة الاقتصاديّة في إسرائيل

1.1 بحث السياسة الاقتصاديّة

سيعتمد بحث السياسة الاقتصاديّة المطبقة حيال الأقلية العربيّة على طريقة بحث «البعد الوصفيّ» مع دمج طرق البحث المنطقيّة التي يقترحها درور جدعون (جدعون 1986، 84-86). يقترح جدعون التركّز في البعد الوصفيّ، في الواقع، أي النظر من حولنا لمشاهدة النتاج بشكل عمليّ، فهمه ووصفه كما هو، والتعامل معه، بالإضافة الى التركّز في الخلفيّة والعوامل المختلفة التي تؤثّر على هذه السياسة وأهدافها. تحيّد هذه النظرة وهم المبالغة وقلّة الإلمام.

لا تنشأ السياسة من الفراغ، وإنّما نتيجة تفاعل عوامل تقف في الخلفيّة، يشمل ذلك إرادة وقرارات مصمّمي السياسة، والمبنى والسياق السياسي الاجتماعي. يشير أندرسون إلى أهمية البيئة الاجتماعية في عملية تصميم السياسة العامة بقوله إنّ أسلوب الحياة، الميراث الاجتماعيّ، الروابط والعلاقات بين المواطن والمجموعة تؤثّر على السياسات العامّة. كذلك هناك تأثير للثقافة السياسيّة، ورؤية وظيفة الدولة والحكومة، ما المفروض أن تقوم به، وأيّ حواصل عليها أن تسعى لتحقيقها، والعلاقات بين المواطن والمؤسّسة. هذا إضافةً إلى الظروف الاقتصاديّة والثقافيّة والعوامل البيئيّة الدوليّة (Anderson 1990, 44).

وفقا لأندرسون تصف السياسة العامّة سلوك عدد من صُنَّاع القرار في مجال عمل محدّد. يمكن اعتبار السياسة العامّة كتلك الأمور التي تختار الحكومة القيام بها أو عدم القيام بها. واعتبارها عملية محددة الهدف تتمّ صياغتها بغية مجابهة أيّ مشكلة أو موضوع في مجال الشؤون العامة المشتركة. ويرى بيترس غاي (Guy 1999, 4) في

السياسة العامّة على أنّها مجموع العمليات الحكوميّة التي يتمّ تنفيذها إمّا بشكل مباشر أو عن طريق الوكالات، في الوقت الذي تؤثّر فيه هذه العمليات على حياة كلّ مواطن.
يتّضح من التعريفات التي تمّ عرضها أعلاه أنّ الوضع الاقتصاديّ في الدولة هو نتاج العمليات التي تقرّر الدولة القيام أو عدم القيام بها، ونتاج العمليّة الغائية موجّهة الهدف التي تمّ تصميمها من أجل مجابهة المشكلة أو موضوع في الشأن العام المشترك. لذلك، وبغية وصف وشرح السياسة الاقتصاديّة المنتهجة حيال الأقليّة العربية في الدّولة، يجب البحث عن جذور السياسة الاقتصاديّة المنتهجة، وتحديد أهداف السياسة، وفحص بيئة إقرار السياسة الاقتصاديّة التي ينبثق عنها معالجة المشاكل الاقتصاديّة، وتمييز عمليّة تصميم السياسة حيال الأقليّة العربية. تعتمد هذه العمليّة أساسًا على الاستنتاج، سواء من مضمون الأبحاث السّابقة التي تطرّقت إلى هذه المسألة، أو على ضوء الواقع الملموس والراهن الذي يتجلّى في عدد من المقاييس المركزية، وموادّ خامّ متوفّرة ومكشوفة لمكاتب الحكومة المختلفة.
عندما نصف ونشرح السياسة الحكوميّة، وبرامج العمل التي اقْتُرحَت بهدف مجابهة مشاكل الفقر والبطالة بشكل خاص، ومن خلالها الإسقاط على معالَجة مشاكل وأزمات اقتصاديّة للأقليّة العربية، بشكل عامّ، علينا أن نربط هذه السياسة مع الثقافة السلطويّة حيال الأقليّة العربيّة، مع طابع العلاقات بين الدّولة وبين الأقليّة، ومرامي وأهداف الدوّلة. علينا أن نتطرّق إلى التاريخ والإيديولوجية السائدة حيال الأقليّة العربيّة، والتي عرّفت وحدّدت السياسة، ورسمت الحدود بين المسموح والممنوع، وصمّمت الثقافة السياسيّة وأهداف الدّولة. بالإضافة لذلك علينا أن نتطرّق إلى القسريات والمتغيّرات البيئيّة التي تؤثّر على عمليّة تصميم وتنفيذ السياسة الاقتصاديّة حيال الأقليّة العربيّة.
ثانيًا، علينا أن نربط بين هذه السياسة وبين السياسة الاقتصاديّة العامّة للدولة، في الفترة الحالية. يكمن مصدر هذه السياسة في رأي غالبيّة الباحثين (بيلد وشافير 2004؛ رام 1999؛ شاليف 2004؛ فيلك 2004) في التغيير الذي حدث في بيئة السياسة العامّة في الدّولة، منذ أواسط الثمانينات، ونضوجه مع بداية التسعينات. ساهم هذا التغيير في بلورة نظرة المواطنين الإسرائيليين تجاه المجتمع والحكومة والأهداف الاجتماعية والاقتصاديّة للمواطن والدولة على حدّ سواء. لقد أخذ عصر الجماعيّة الاستعمارية التقليديّة التي مَيَّزَت المجتمع الإسرائيليّ منذ قيام الدولة الى التّحول تدريجيّاً إلى مصطلحات الفرديّة ومركزيّة الفرد. كان ذلك نهاية عصر الاشتراكيّة الصهيونيّة في

الدولة وبداية الدخول في عصر الرأسماليّة الصهيونيّة، أي الانتقال من الصهيونيّة الجماعيّة إلى صهيونيّة السوق.

لذا، يمكن الادّعاء أنّ السياسة الاقتصاديّة المنتهجة حيال الأقلية العربيّة عمومًا، وسياسة معالجة مشاكل البطالة خصوصًا، مرّت من طور احتياجات الصهيونية الجماعيّة– الاشتراكيّة إلى قواعد لعبة صهيونيّة السوق –الرأسماليّة. في كليهما، كان العامل المركزي هو الحفاظ على التفوّق اليهوديّ، واستغلال الأقليّة العربيّة، وتجريدها من كلّ الموارد أو من أيّ عامل يساعد على تعزيز النفوذ الاقتصاديّ، وإقصائها من عمليّة التطور من أجل حفظ دونيّتها وتعزيز أجهزة الإشراف والرّقابة عليها.

بغية تحليل السياسة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة، سنستعين بنماذج نظريّة تمّ اقتراحها لتحليل تعامل الدّولة حيال الأُقليّة العربيّة. دمج هذه النماذج معًا، وبالأساس مقاربة الاستعمار الداخلي (Kimmerling 1983; Shafir 1989; Zureik 1979)، ومقاربة الاقتصاد الثنائيّ (Khalidi 1988)، ومقاربة السيطرة والتعلّق التي اقترحها لوستيك (لوستيك 1985) ونموذج الإثنوقراطيّة الّذي اقترحه يفتاحئيل وغانم (2005)، سيشكّل قاعدة للنموذج المقترح في هذا البحث. وهو نموذج سيشرح العوامل التي أدّت إلى التقسيم الاقتصاديّ والاختلاف الموجود في الوضع الاقتصاديّ للمواطنين العرب مقارنةً مع المواطنين اليهود.

سيوضّح هذا الدّمج للقرّاء وجود سياسة اقتصاديّة منفصلة (عن السياسة الاقتصاديّة العامّة في الدّولة) حيال الأقليّة العربيّة لا تفي بتوجيهات الاقتصاد الليبرالي، ومعدّة لضمان تفوّق مجموعة الغالبيّة اليهوديّة وتعلّق الأقليّة العربيّة بالاقتصاد اليهوديّ وبالدّولة. تتحقّق هذه الأهداف في الأساس عن طريق سياسة اقتصاد قوميّ–صهيونيّ، تنبثق إلى حدّ بعيد عن توجيهات النظريّة المركنتيليّة، التي تعيق أيّ إمكانيّة لتطوّر اقتصاديّ عربيّ قويّ وقابل للحياة، وتنادي بمنع التطوير الصناعيّ للمناطق العربيّة، وتقوم بتفعيل عوائق التطوّر على المستويات المختلفة، ووضع عوائق مبنويّة تمنع تنفيذ أنظمة اقتصاديّة ليبرالية بديلة، وتحيّد ما تبقّى من الأفضليّة النسبيّة للاقتصاد العربيّ. تمّ تنفيذ هذه السياسة المركنتيليّة، وأحيانًا السياسة النيو–مركنتيليّة، حيال مجموعة الأقليّة العربيّة منذ اقامة دولة إسرائيل، أي أنّ هذه المقاربة شكّلت العامل المحدِّد الثابت في السياسة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة. لكن بالمقابل تمّ تصميمها مع مراعاة لخط سياسيّ أُطْلِقُ عليه الخطّ المتغيّر في هيئة نموذج اقتصاديّ أشبه بنموذج اشتراكيّ–

صهيونيّ في الدولة منذ قيامها وحتّى الثمانينات. ومع نهاية الثمانينات تمّ تشغيل خطوط السياسة الثابتة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة مع مراعاة السياسة الرأسماليّة– الليبرالية المطبّقة في الدّولة. يشرح التنفيذ المتواصل للمقاربة المركنتيليّة المنتهجة، مع تنفيذ السياسة الرأسماليّة (التي تنعكس في التغييرات المبنويّة العميقة في الاقتصاد والصناعة الإسرائيليّة، وتتجلّى في خطوط السياسة الرّسميّة في مواجهة الفقر والبطالة) يشرح إلى حدّ كبير الضرر المتصاعد للأقليّة العربيّة، بمصطلحات اقتصاديّة.

ينعكس تطبيق السياسة المركنتيليّة في التقسيم بين الاقتصادين وفي عوائق تطوّر قاسية موظّفة حيال الاقتصاد العربيّ. في المقابل، يحدّد تطبيق السياسة الرأسماليّة نموذج السياسة الاقتصادية–الاجتماعية الحكوميّة، ويحدد ميزات سوق العمل في الدّولة، ويصعّب من اندماج أبناء الأقليّة في سوق العمل المركزيّ–اليهوديّ.

1.2 نظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ

مرّ بحث الميزات الاقتصاديّة للأقليّة العربيّة في إسرائيل، أو بحث الاقتصاد العربيّ في إسرائيل، مثله مثل بحث العلوم الاجتماعيّة في إسرائيل، بعدّة مراحل. في البداية، كانت اليد المرجّحة يد المنادين بمقاربة التحديث، والمتشابكة مع الضرورة الصهيونيّة بوصف عمليّة التطور الاقتصاديّ للأقليّة العربيّة كنتيجة للتماسّ وللانكشاف على الاقتصاد اليهوديّ. حاول هذا المذهب البحثيّ أن يصف التطوّر الاقتصاديّ للأقليّة العربيّة (على المستوى الفرديّ وبدون التّطرّق إلى وجود اقتصاد عربيّ منفصل ومميّز عن الاقتصاد القوميّ اليهوديّ) مثل المجتمع العربيّ، كعمليّة تطوّر طبيعيّة من مجتمع واقتصاد بدائيّين إلى مجتمع متطوّر عقب اللقاء مع الغربيّ المتنوّر، والمتفتّح الّذي لا يعيق هذه الإمكانيّة. يَدَّعِي أنصار التّحديث أنّ وجود السوق الاقتصاديّ الليبرالي ظاهريًا، يكفي لضمان الاندماج البطيء لمجموعة الأقليّة العربيّة داخل اقتصاد الدّولة والتمتّع بالتطوّر والتّحديث. المطلوب من الأقليّة هو التغلّب على العوائق الدّاخليّة التي تبطىء من وتصعّب على هذه العمليّة.[3]

رأت هذه المقاربة في عملية القضاء على الزراعة العربيّة، والانتقال إلى الصناعة والتجارة والخدمات على أنّها عملية طبيعيّة يجب على المجتمع العربيّ أن يخوضها من أجل الوصول إلى التحديث. في الواقع، حدثت فعلاً عملية قضاء متواصلة على الزراعة العربيّة كفرع اقتصاديّ وتشغيليّ أساسيّ، لكن، هذا التغيير لم يحقّق التحول المطلوب. في الواقع بدأ

3. لنقاش مستوف في مجمل هذه المقاربات، يُمكن مراجعة خالدي 1988، ص 7–29، و–Lewin-Epstein and Semyonov 1993.

العرب بالخروج للعمل كمستخدمين في سوق العمل اليهوديّ بشكل مطّرد، وبالأخص في مهن متدنيّة المستوى وفي الفروع الاقتصاديّة التقليديّة. ولم تحدث عمليّة تصنيع في الاقتصاد العربيّ، وفقط قلّة قليلة من العرب نجح في الانتقال إلى العمل المستقل. حدث التغيير الأساسيّ في زيادة العمل في مجال الخدمات العامّة القطريّة والمحليّة. ورغم الارتفاع في مستوى التعليم في أوساط المجتمع العربيّ، إلاّ أنّ هؤلاء المتعلّمين قد تمّ استيعابهم في مجالات العمل غير المتطوّرة وفي الأساس في الاقتصاد العربيّ (ابشتاين وآخرون 1994؛ شحادة 2004؛ Khalidi 1988; Lewin-Epstein and Semyonov 1993; Sadi and Lewin-Epstein 2001).

فشلت هذه المقاربة الممزوجة بالرّغبة في وصف المشروع الصّهيونيّ كمشروع متنوّر وكوسيلة لغلغلة التّحديث بين أبناء الأقليّة، فشلت في التّحوّل إلى نموذج مهيمن لشرح التّطوّر، أو على الأصحّ عدم تطوّر الاقتصاد العربيّ في دولة إسرائيل. حاول الجيل الثاني من الباحثين والمتأثّر من الفكر الماركسيّ، وصف عمليّة تحويل أبناء الأقليّة إلى طبقة بروليتاريا في خدمة الرّأسمال الصهيونيّ. رغم الإثراء البحثيّ لدراسات روزنفيلد[4] (1976، 1946، 1962) ومخّول (1982) وتقديمها صور إدراك جديدة، وكميّات وفيرة من المعطيات، التي ساعَدَت في بحث اقتصاد مجموعة الأقليّة، إلاّ أنّها ظلّت جزئيّةً وغير وافية، إذْ أهملت تلك المقاربة جوانب الهويّة والقوميّة، أضف إلى ذلك أنّها لم تتطرّق، إلى وجود اقتصاد عربيّ ذي سمات وميزات تميّزه وتفصله عن الاقتصاد اليهوديّ المركزيّ. اقترحت النماذج المتوالية التي قدّمها أساسًا باحثون فلسطينيون، وباحثون إسرائيليّون نقديّون، اعتبار المشروع الصهيونيّ مشروعًا استعماريًا، وبذلك القيام بتحليل الوضع الاقتصاديّ لأبناء الأقليّة بمصطلحات استغلال المركز اليهوديّ للضواحي العربيّة، عقب تقسيم الاقتصادين وسوقي العمل على أساس إثنيّ (Shafir 1989)، ووصف العلاقات الاقتصاديّة بين مجموعة الأقلية ومجموعة الغالبية كعلاقات إمبرياليّة بين الاقتصاد الرأسمالي (اليهوديّ) والاقتصاد التقليدي–الريعي (العربيّ)، تَتَّسِم هذه العلاقات بطابع استعماريّ بين كلا الوحدتين (زريق 1979).[5]

رغم المساهمة الهامّة التي أحدثتها تلك النّظريّات النّقديّة وأساسًا، مقاربة الاستعمار الدّاخليّ– في بحث واقع الأقليّة العربيّة في الدّولة،لم تقدّم هذه النماذج إطارًا عامًا

4. مقتبسون عند خالدي 1988.

5. للتوسع، انظر خالدي 1998؛ زريق 1979 ولوستيك 1985.

يُمَكِّن من بحث الوضع الاقتصاديّ للمجموعة العربيّة في إسرائيل، ولم تقدّم إطارًا تحليليًا لتمييز الاقتصاد العربيّ.

ينتقد لوستيك (1985) مقاربة الاستعمار الدّاخليّ ويقول إنّ الصعوبة الكامنة في مقاربة الاستعمار الدّاخليّ لبحث الإشراف في المجتمعات المنقسمة بشكل عميق، لا تكمن في انعدام التّطابق بين الظواهر المبحوثة والظواهر التي استُخدمت كأساس أمبيريّ للنظريّات الإمبرياليّة التّقليديّة. لقد قُيِّدَ بحث الاستعمار الدّاخليّ بسبب عدم تبلورٍ مجموعة صفات معرّفة ومُحَدَّدَة من أنماط التّوسّع الإمبرياليّ. وما حدث في الواقع أنّ اطار الاستعمار الدّاخليّ أصبح متشابهًا، إلى حدٍّ بعيد، مع المقاربة التّحليليّة للا–مساواة. يمكن بالطّبع التّمييز بين أنماط مختلفة للاستعمار الدّاخليّ، لكنّ مصطلح الاستعمار الدّاخليّ تحوّل إلى مصطلح زاخر بالتّداعيات التاريخيّة والبلاغيّة، واستُخْدِمَ بطريقة تجريديّة قد تُثْقِل بدلاً من أن تُسَهِّل على عمليّة التّحليل (لوستيك 1985, 85-86).

يقترح لوستيك التّركيز على فحص أجهزة الرّقابة والإشراف التي يتمّ استخدامها حيال الأقليّة العربيّة في إسرائيل، ويرى أنّها تفوق بتأثيرها على ادّعاءات التّمييز. تحتوي هذه الأجهزة، في الأساس، على أنظمة التقسيم بين المجتمعين، وعلى التعلّق، وعلى إلحاق الأعضاء–احتواء. تُطَبَّق في المجال الاقتصاديّ هذه الأنظمة الثلاثة.

نُشِرَ هذا النّقد قبل عرض مقاربة شافير حول تقسيم سوق العمل، حتّى قبل قيام الدّولة، بهدف تحقيق المرامي القوميّة للمشروع الصهيونيّ (Shafir 1989)، تُسْهِمُ هذه المقاربة كثيرًا في تفسير الواقع الاقتصاديّ المختلف بين المجموعتين. وأيضًا قبل نشر بحث خالدي (Khalidi 1988) الذي يقترح مقاربة بحثيّة تنطلق من فرضيّة وجود اقتصادين في الدّولة، اقتصاد عربيّ–محليّ، واقتصاد قطريّ–يهوديّ. وتضيف الفرضيّة أنّ التّطوّر في الاقتصاد اليهوديّ لا ينفذ إلى الاقتصاد العربيّ.

ينطلق بحثنا هذا من قناعة بأنّ الحاجة إلى فهم ووصف نتاج السياسة المنتهجة حيال مجموعة الأقليّة، تُوجِب دمج عدّة ميزات من المقاربات الواردة أعلاه معًا. يمكن لهذا الدّمج أن يساهم في تبلور إطار تحليليّ مناسب يوفّر وسائل تجيب على سؤال كيفيّة تصميم السّياسة الاقتصاديّة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة وماهيّة أهدافها؟

تنطلق فرضيّة بحثنا هذا من تحديد خالدي حول وجود اقتصادين منفصلين في الدّولة، الاقتصاد اليهوديّ (القطريّ)، والاقتصاد العربيّ (المحليّ)، وهكذا أيضًا أسواق عمل كما هو مُقْتَرَح لدى شافير (Shafir 1989). يتواجد هذا التقسيم أيضًا عند لوستيك

(لوستيك 1985) الذي يستخدم مصطلحات التمايز والعزل (اقتصاد مفصول للأقليّة العربيّة) كنظامين مركزيّين للإشراف على السّكّان العرب.
بمقدور الديناميكيّة الدّاخليّة والتفاعل بين الاقتصادين، والسياسة الحكوميّة حيال كلّ منهما، ودور المؤسسات القوميّة اليهوديّة (الوكالة اليهوديّة، الصّندوق القوميّ الإسرائيليّ، وإلى حدّ ما اتّحاد الصناعيّين)، أن توفّر إطارًا عامًا لفهم سؤال كيف، أي ما هي الأنظمة والآليات التي تضمن بواسطتها الدّولة النتاج الذي ترغب به. كيف يُخلق الواقع الاقتصاديّ الكئيب لأبناء الأقليّة.
لا يوفّر التقسيم الذي يقترحه خالدي إجابات للأسئلة المتعلّقة بالدّوافع، ولا يشرح ماهيّة هذا التّقسيم وكيف يخدم المصالح الصّهيونيّة والدولة اليهوديّة. يُعْفي هذا العطب الباحث من خوض نقاش الأسئلة التي تتعلّق بنوع الإيديولوجية التي تقف من وراء السياسة الحكوميّة الاقتصاديّة، ويكتفي الباحث بعرض السياسة، والوسائل والأنظمة التي تعيق الدّولة من خلالها نفاذ التطوّر والتنمية الاقتصاديّة العربيّة من الاقتصاد اليهوديّ.
بغية التّغلّب على الخلل في طروحات خالدي ومن أجل الإجابة عن ماهيّة الدّوافع – أي فحص العمليات التي أدّت إلى التطوّر الاقتصاديّ المنفصل– وبغية بلورة إطار تحليليّ واسع قدر الإمكان، نقترح دمج ما توصّل إليه شافير حول تقسيم سوقي العمل وخلفيّته، في الأساس المضامين القوميّة السّياسيّة التي يضفيها على التقسيم الاقتصادي وتقسيم سوقَيْ العمل.
إضافةً إلى ذلك، سندمج عوامل مُسْتَقاة من النّماذج التي يقترحها زريق، الاستعمار الداخليّ (زريق 1979)، السيطرة والإشراف (لوستيك 1985) وإلى حدّ ما مقاربة الإثنوقراطيّة التي يقترحها يفتاحئيل وغانم التي تفسر نوع الحكم الموجود في دولة إسرائيل كحكم يمكّن عمليّة متواصلة للتوسّع، والعرقنة، وسيطرة مجموعة عرقيّة– قوميّة واحدة على مناطق وعلى مؤسّسات متنازَعٌ عليها (يفتاحئيل وغانم 2005، 762). يؤكّد النّموذج الإثنوقراطيّ على جهود المجموعة العرقيّة المسيطرة، للهيمنة على الدّولة والمؤسسات والأنظمة بهدف حفظ التفوّق.
بناءً على الطّروحات السّابقة، يمكن تحديد خطوط هيكليّة أساسيّة للسياسة الاقتصاديّة المنتهجة حيال مجموعة الأقليّة العربيّة في إسرائيل:

- تقسيم الاقتصادين.
- تقسيم أسواق العمل.

- وجود هيئات للإشراف والرقابة تقوم الدّولة والأجهزة المختلفة باستخدامها بغية حفظ دونيّة وتعلّق السّكّان العرب بالدّولة، وبمجموعة الغالبيّة اليهوديّة، في المجال الاقتصاديّ والصّناعيّ والعلميّ.
- وجود علاقات استعماريّة بين مجموعة الأغلبية وبين الفلسطينيين في الدّولة، الأمر الذي ينعكس في خلق اقتصاد رأسماليّ لدى المجموعة اليهودية واقتصاد متخلّف ومتعلّق لدى الأقليّة الفلسطينيّة.
- في وضع كهذا، لا يَنْفُدُ التطوير في الاقتصاد اليهوديّ إلى الاقتصاد العربيّ، ولا يوجد آثار لتغييرات اقتصاديّة إيجابيّة في المناطق العربيّة، ولا يوجد تطوّر صناعيّ وزراعيّ.
- لا تمتاز العلاقات الاقتصاديّة بين الاقتصادين اليهوديّ والعربيّ بقواعد اللعبة الليبرالية واقتصاد السّوق الحرّة، وليست هي بالمستقلّة المغلقة.
- يوجد سياسة اقتصاديّة، وسياسة تطوير، منفصلتان لكلا المنطقتين.

ضم نقاط الانطلاق هذه مع أبحاث جديدة نشرت مُؤخّرًا، وفي الأساس بحث بويميل (بويميل 2002) الذي يستعرض السياسة الاقتصاديّة وسياسة التطوير التي تمّ تنفيذها حيال الأقليّة الفلسطينيّة في العقد الثاني للحكم العسكريّ– مع بحث لفي–فائور (2001) الذي يصف سياسة التّطوير الصّناعيّ الإسرائيليّ في الخمسينيّات والسّتينيّات، ويستنتج بأنّها سياسات اقتصاد قوميّ وُضِعَت بغية تحقيق أهداف المشروع الصّهيونيّ، واتَّسَمَت بتطابق بين مصالح الدّولة ومصالح مستثمرين من القطاع الخاصّ في فروع صناعيّة منتقاة. إضافةً إلى ضمّ مجموعة من البيانات والمنشورات لقادة الحركة الصهيونيّة في مسألة الاقتصاد،[6] تساهم جميعها في تدعيم الادّعاء إنّ السّياسة الاقتصاديّة التي تنتهجها الدّولة حيال الأقليّة العربيّة، تمتاز بكونها قريبة وتوائم الوسائل التّحليليّة التي يقترحها اطار المركنتيليّة.

رغم أنّ المقاربة المركنتيليّة مستمدّة من مجال بحثيّ آخر (الاقتصاد السياسيّ الدوليّ)، إلاّ أنّه يمكن تطبيقها في هذه الحالة البحثيّة على ضوء خصوصيتها، وفي ضوء عداء الدولة، إلى حدّ ما، للأقليّة العربيّة واعتبارها عدوًا يهدِّد أمنها. يدور الحديث حول مجموعتين قوميّتين تمّ تحديد وبلورة العلاقة بينهما قبل قيام الدّولة، وتعكس إلى حدّ ما استمرار المنافسة القوميّة بينهما. يتعزّز هذا التبنّي للمقاربة بواسطة ادّعاء لوستيك،

6. التي تمّ نشرها في كتاب إليتسور (1997) بعنوان مائة عام من الحرب الاقتصاديّة.

الذي يقول إنّه عندما يتمّ تطوير مقاربة تحليليّة جديدة يمكن أن نستمدّ إطارًا نظريًا ونماذج من مجالات قريبة. تتعلّق قيمة «سرقة» نظريّة كهذه بتماسك النماذج المستعارة بحدّ ذاتها، وبمدى مساواة الشكل أو المواءمة– بين المشكلة التي يتمّ مناقشتها وبين المشكلة التي تنطبق عليها النماذج المستعارة (لوستيك 1985، 85).

تستطيع مقاربة النظام المركنتيليّ الدّاخليّ أن تقدّم إجابةً انسيابيّة على سؤال لماذا؟ وإلى حدّ ما تقديم تفسيرات لسؤال كيف؟ بمعنى أنّها تقدّم إجابة عن سبب دونيّة وتخلّف الوضع الاقتصاديّ للأقليّة العربيّة مقارنةً بمجموعة الغالبيّة اليهوديّة. وعن أسباب الهوّة الشّاسعة في معدّلات الفقر. ولماذا توجد مشاكل بطالة ومشاكل في المشاركة بقوى العمل في أوساط أبناء الأقليّة؟ وبالمقابل تقدّم المقاربة إجابةً على سؤال كيف تكوّن هذا الواقع وما هي الأنظمة الأساسيّة المستخدمة من أجل ضمان وحفظ هذا الواقع؟

من هنا، فإنّه من المنطقيّ أن نفترض أنّ نشوء دولة إسرائيل كمشروع قوميّ، رُوفِقَ بشكل طبيعيّ ومباشر بتبنّي نموذج الاقتصاد المركنتيليّ حيال السكان العرب الّذين ظلّوا في الدّولة، سواء بسبب الطابع الخاصّ لقيام الدولة كمشروع قوميّ– استعماريّ، أو كنتيجة لرؤية مجموعة الأقليّة العربيّة كعدوّ للدّولة، يجب السيطرة عليه والحدّ من تطوّره، أو من أجل الحفاظ على مكانة الدّولة وترسيخها، والتّعامل مع المورد الاقتصاديّ كمصدر نفوذ قوميّ عسكريّ. رغم الخلافات التي كانت بين معسكري الحركة الصهيونيّة حول التّكتيك، إلا أنّه سادَت في الشّق الاقتصادي حالة إجماع حول مركزيّة المورد الاقتصاديّ والصّناعيّ لخدمة المشروع القوميّ،[7] وحول الحاجة إلى تجنيد منظّمات قوميّة تقتصر خدماتها على مجموعة الأغلبية اليهوديّة، والعمل على تطوير البنية التحتيّة الاقتصاديّة والصناعيّة للغالبيّة اليهوديّة (لوستيك 1985، 106–118).

يمكن تفسير التسهيلات أو التعديلات الشحيحة والمتباعدة في تعامل الدولة مع الأقليّة العربيّة (نحو التّوجّهات في فترة حكومة رابين 1992) كسلوك نيو–مركنتيليّ (يؤكّد السلوك الاقتصاديّ للدولة) يرتكز على اعتبارات الفائدة النسبيّة (وليس فقط بمصطلحات الرّبح والخسارة المطلقة) من أي عمل معيّن، وكردّ على القسريّات التي يلزم على الدّولة أو مجموعة الغالبيّة أن تجابهها، من خلال دفع ثمن تافه، مؤقّت، لا يخرق أيّ توازن ولا يخلق علاقات قوى جديدة. لا تزال الدولة على قناعة ان الاقتصاد مورِّد محوريٌّ للأمن

7. هذه النتائج واضحة بالنسبة لعدد من الباحثين: كيمرلنج 1983؛ شافير 1989؛ أهاروني 1991؛ النقيب 1995؛ 2001. تتصف فكرة النظام الاقتصاديّ المركنتيليّ بشكل واضح في بحث سدان عزرا (2002)، الاقتصاد والأمن القوميّ.

القوميّ ولتفوّق مجموعة الغالبيّة، لكن تحديد سلوكها يتم بالاعتماد على اعتبارات الربح والخسارة النسبيّين. واعتبار التسبب في خسارة كبيرة للطرف الثاني ليس اعتبارًا مركزيًا. لقد تمّ إبداله باعتبار تضخيم الربح، حتّى لو كان نتيجة هذه العمليّة ربح طفيف او فوائد مؤقتة للطرف الآخر.

بكلمات أخرى، وبالاعتماد على النّمطيّة التي اقترحها شركنسكي فيما يتعلّق بترتيب المشاكل العامّة، وعلى المقولة إن تشخيص ملامح المشكلة يؤثّر على صياغة الحلول، ومستوى الخطورة يؤثّر على طابع التّعامل الذي تحظى به (Sharkansky 1997)، لم تعتبر دولة إسرائيل، حتى هذه الفترة، الأزمة الاقتصاديّة للأقليّة العربيّة، كمشكلة عميقة ومقلقة، تلزم مبدأ الخيار بين بدائل صعبة. تعتبر الدّولة هذه المسألة مشكلة سهلة لها حلّ واحد يكمن في الحفاظ على الوضع الرّاهن، الذي يتوافق مع الإيديولوجية ومصالح الأغلبية. في حال بدأت هذه المسألة تضرّ باقتصاد الدولة بشكل او بآخر، أو بالمقاييس الاقتصاديّة للدّولة، أو في حال أصبحت تشكّل عائقًا أمام تطبيق السّياسات الاقتصاديّة أو تحقيق أهداف سياسيّة للحكومة، قد تتحوّل هذه المشكلة حين ذاك إلى مشكلة تتطلّب علاجًا. عندها قد تقوم الدولة بتطبيق تغييرات في صيغة الانتقال من سياسة النّظام الاقتصاديّ المركنتيليّ إلى النظام الاقتصاديّ النيو مركنتيليّ، نحو: زيادة استيعاب العمّال العرب في سوق العمل المركزيّ–اليهوديّ كما حصل في بداية التسعينيات بهدف المساعدة في استيعاب المهاجرين اليهود، أو انتقال مصانع يهوديّة إلى مناطق عربيّة بغية استغلال قوى العمل الرّخيصة للتمكّن من منافسة السوق العالميّ. إلا ان تلك التّحولات لم تغيّر كثيرًا من الوضع الاقتصاديّ لأبناء الأقليّة، وحافظت على الفروقات في مستويات الأجور، والدّخل، والوضع الصناعيّ .

حتّى تتمكّن الدّولة من مواصلة تطبيق السياسة المركنتيليّة، والإشراف والسّيطرة على مستويات التطوّر الاقتصاديّ والصناعيّ العربيّ، عملت على إبقاء التّقسيم القائم بين الوحدتين الاقتصاديتين. يرمي هذا التقسيم إلى تسهيل عمليّة الإشراف، والعزل وتعلّق الاقتصاد والتطوّر العربيّين، في المستوى الذي يناسب المصلحة اليهوديّة. بالإضافة، سهّل هذا التقسيم على تحديد وتطبيق سياسة تطوير مختلفة بين المجموعتين السكانيتين. في المقابل، واصلت الدولة الحفاظ على عوائق التطوّر التي استُخْدِمَت تجاه المناطق العربيّة، في مجال الصناعة، والبنى التحتيّة، والزراعة، والتعليم.

1.3 جذور التقسيم الاقتصاديّ ونظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ

يرافق هذا البحث عدد من المحدّدات الأساسيّة، أبرزها أنّ بحث الاقتصاد العربيّ والسّياسة الحكوميّة تُشْتقّ من وجود وحدتين اقتصاديتين، يهوديّة وعربيّة، منفصلتين ومختلفتين عن بعضهما في الميزات، والمبنى، وفي مستوى التطوّر. تقوم هذه المقاربة، التي تعتبر الاقتصاد العربي اقتصادًا محليًا–إثنيًا في إسرائيل، على خمس فرضيّات أساسيّة حسب خالدي (1988، 1990):

1. وجود سياسة حكوميّة ونظام عمل يوجّه نوع العلاقات بين الدولة والسكان العرب.
2. يسكن المواطنون العرب في مناطق مُحَدَّدَة في الدّولة.
3. حافظت الأقلية العربيّة بعد مرور 50 عامًا من قيام الدولة على مبنى اجتماعيّ خاص بها، وعلى عاداتها، وثقافتها ونشاطها السياسيّ، بمعنى أنّها لم تمرّ بعمليّة أَسْرَلَة مطلقة.
4. توجد ميزات اقتصاديّة ونشاطات اقتصاديّة منفصلة بين العرب واليهود في الدولة، وهناك وظائف مختلفة لكليهما.
5. التعلّق بالاقتصاد المركزيّ.

بالإضافة إلى ذلك، يعزّز سلوك أسواق العمل، بمصطلحات البطالة ومستوى المشاركة وتقسيم المستخدمين العرب حسب الفروع الاقتصاديّة والمِهَن، يعزّز هذة الفرضية (شحادة 2004 ب).

يرتكز اقتراح خالدي على المسوّغات التي يقدّمها غوتهيل، الّذي كان من بين القلائل الذين أوصوا، منذ بداية السبعينيات، ببحث تطوّر اقتصاد الأقليّة العربيّة في إسرائيل من منطلقات التّقسيم إلى اقتصادين، اقتصاد قوميّ–يهوديّ واقتصاد محلّي– عربيّ (Khalidi 1988, 25-28). ترتكز مقاربة غوتهيل (Gottheil 1973) على رفض الطرح القائل أن التطوير والتنمية في إحدى المناطق، من المفروض أن ينعكس في نهاية الأمر على المناطق القريبة منه (في الساحة المحليّة). ويدّعي أنّ المنطقة الأكثر تطوّرًا ستجذب إليها استثمارات جديدة، كونها تتمتّع بأفضليّة كبيرة نسبيًا في سباق التطوّر مقارنةً مع المناطق الأقلّ نموًا والمُهْمَلَة. لا يوجد انتشار وتوزيع للتطوّر والنّمو، فالمناطق المتطوّرة تزداد تطوّرًا مقابل تدهور المناطق الأقلّ تطوّرًا.

ادّعت نظريّات التّحديث، أنّ تطوّر المناطق اليهوديّة، في نهاية الأمر، سيحسّن الوضع عند السّكان العرب وسيأتي عليهم بالتطوّر بشكل تماوجيّ، في مرحلة متقدّمة أكثر. صحيح أنّ مستوى المدخول والنفقات عند السّكان العرب ارتفع إلى حدّ ما بعد قيام

الدّولة، لكنّه، بخلاف ذلك، حدث جمود شبه مطلق في الجانب الإنتاجيّ العربي ولم ينتعش إلاّ بشكل طفيف. يمكن تفسير هذا الواقع بواسطة خطوط السياسة الحكوميّة التي تمّ انتهاجها حيال الأقليّة العربيّة في الأساس، وليس جرّاء سمات داخليّة لهذه المجموعة (لوستيك 1985).

كما ذُكِرَ سابقًا، فعلى الرّغم من التجديد الذي جاءَ به خالدي، إلاّ أنّه لا يتعمق في جذور هذا التقسيم، ولا يفحص أهدافه. لذا من المفضّل العودة إلى جذور التّقسيم القائم، الذي كانت بدايته قبل قيام الدّولة، لتوضيح سبب وجوده (Mezer 1998).

نشأ تقسيم الاقتصاد وأسواق العمل في الدولة، بين المركزيّ–اليهودي والمحليّ–العربيّ منذ نشأة المشروع الصّهيونيّ، كما يظهر في مقاربات الاستعمار الدّاخليّ. وفق هذه المقاربة، تمّ تشكيل طابع ومكانة الأقليّة العربيّة، نتيجةً لعمليّة الاستيطان الاستعماريّ، واللقاء الاجتماعيّ بين السّكّان المحليّين والمهاجرين. أثرت هذه العمليّة على سيرورة المجتمع العربيّ في دولة إسرائيل، وكذلك على واقعه الاقتصاديّ. عملت الحركة الاستعماريّة الصّهيونيّة على تجنيد الموارد الاقتصاديّة لخدمة المشروع الصّهيونيّ، ودفعت إلى تقسيم أسواق العمل والاقتصاد، ممّا في ذلك من فائدة للمصلحة اليهوديّة وأهداف المشروع. استمرّ هذا التّقسيم أيضًا بعد قيام الدّولة، ولا يزال ينعكس على واقع الأقليّة في الدّولة (Kimmerling 1983; Shafir 1989; Zureik 1979).

يميل كيمرلنج في كتابه الصهيونيّة والمكان إلى فكرة أنّه كما يكون الحيّز المعدّ للاستيطان عاملاً للفرديّة، كذلك هو الحال مع الحيّز المقيّد، أي المنطقة المحجوزة والموطّنة، عاملاً للجماعيّة. تتطلّب السيطرة على الحيّز المقيّد تجنيد الموارد بشكل جماعيّ واستخدامها بشكل مُرَكَّز، وهذا ما حصل في الحالة الإسرائيليّة (رام 1993، 30). بهدف السيطرة على الأراضي، كانت هناك حاجة إلى امتلاك الأراضي بأموال قوميّة واستغلالها بواسطة البلدات التعاونيّة. نتجت عن ذلك الحاجة للدفاع عن الأراضي والبلدات. هكذا ظهر ثالوث وسائل الاستيطان الصهيونيّ: الامتلاك، والاستيطان واستخدام القوة. أي أنّ تجنيد الاقتصاد لخدمة المشروع القوميّ يتجاهل اعتبارات الربح والخسارة الماديّين، أو اعتبارات التكلفة الماديّة، فقد طغى الهدف القوميّ على أيّ اعتبارات أُخرى (رام 1993، 30).

يدّعي شافير (Shafir 1989)، انطلاقًا من وجهة نظر ماركسيّة، أنّ الاستيطان والصّراع هما العامل المبلور في تكوين المجتمع الإسرائيليّ. إلاّ أن التشديد عنده ينتقل من الصّراع على الأرض إلى الصّراع على العمل. ويُوصف البيشوف اليهوديّ كـ«مستعمرة صرفة–

نقية»، أي كتلك التي يرتكز اقتصادها على عمل المستوطنين. يدّعي شافير أن إسقاطات الصّراع على العمل كان لها بالغ التأثير على تصميم القوميّة اليهوديّة، وانعكاسات على المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ. بغية تحقيق طموحاتهم، رأى زعماء الحركة الصهيونيّة حاجة إلى تقسيم سوق العمل. يوضّح شافير هذا التقسيم بواسطة الدمج بين مقاربة فرانك باركنز الذي يقترح نظريّة شاملة لتوزيع سوق العمل حول مصطلح إغلاق (closure) وبين نظريّة سوق العمل المقسّم لعدنا بوناسيش. لا يعتبر باركنز التّنافس الحرّ أو صراع الطّبقات على أنّه آليّة مركزيّة للتوزيع الاجتماعيّ، إنّما الانغلاق الاجتماعيّ هو الآليّة التي تُحَدِّد منالية الوصول إلى الموارد والفرص في دائرة تقتصر على أفراد أكفّاء أو جديرين بذلك. أي، خلق سوق عمل مقسّم.

يوضّح هذا النّموذج أن العمّال ذوي الأجور العالية نسبيًّا، وهم عادة من البيض– وفي حالتنا هذه اليهود– يردّون على محاولات منافسين أرخص، ينتمون عادةً إلى مجموعات إثنيّة غير أوروبيّة، للدّخول إلى سوق العمل، بواسطة انتهاج واحدة من الاستراتيجيّات الثّلاث، وأكثرها رواجًا: الجماعات المغلقة "castes" أو الإقصاء "exclusion".

تعني إستراتيجية الجماعات المغلقة تحديد فرص عمل العمّال المنافسين في مهن متدنّية الأُجور والمستوى. وتعني استراتيجية الاستثناء الإقصاءَ المطلق للعمال متدنّيي الأجور والمستوى عن سوق العمل. ينتج عن هذين النهجين تقسيم سوق العمل بواسطة موضعة العمّال متدنّيي الأجور والمستوى في أسفل سوق العمل أو خارجه. على الرّغم من الاختلاف بينهما، إلاّ أنّهما يحقّقان نتيجة واحدة متشابهة، وهي الحفاظ على المكانة العالية نسبيًّا والأجر العالي نسبيًا للعمّال من المجموعة الأولى. هناك كذلك إمكانيّة ثالثة لخلق التّضامن بين جماعات العمّال من المجموعات الإثنيّة المختلفة، بقصد مقارنة أجورها مع أجور عالية مربحة أكثر. لكن هذه الإمكانيّة مصيرها الفشل بشكل عام.

كان على المهاجرين الصهاينة أن يُحَدِّدوا أُسلوب صراعهم مع العرب على العمل والأجور، وبذلك اتّخاذ قرارات حول ماهيّة مصلحتهم الديمغرافية. بواسطة عمليّة التجربة والخطأ، والبراغماتيّة، توصّل المستوطنون في نهاية المطاف إلى نموذج استيطان خاصّ، يضمن وجود شروط أساسيّة لنجاح العمليّة، وهي السيطرة على الأراضي وعلى سوق العمل، في صيغة تطوير نمط استيطان جماعيّ وتعاونيّ ارتكز على التعاون بين الحركة الصهيونيّة وحركة العمّال. وفق شافير، أُعدّت هذه الطريقة لإنشاء مستعمرات استيطانيّة خالصة، ترتكز على السيطرة على سوق الأراضي وسوق العمل، وعلى الهجرة إلى المستعمرات (Shafir 1989).

هَدَفَت هذه الاستراتيجية إلى طرد العمّال العرب من سوق العمل، بدلاً من خفض أجور العمّال اليهود حتّى لا تُمسّ جهود تغيير التوازن الديمغرافيّ، والإضرار بمستوى الهجرة اليهوديّة. بمصطلحات نظريّة السّوق المقسّم، اتباع استراتيجية الإقصاء، وما أُتُّبِعَ تسميته في القاموس الصّهيونيّ «احتلال العمل». إذ أنّ توفير أماكن عمل (بأجور معقولَة) للعمّال اليهود، كان شرطًا ضروريًا لنجاح عمليّة الاستيطان.

لا تقترح مقاربة السوق المقسّم التي يطرحها شافير غياب العلاقة بين الاقتصادين والمجتمعين، بل العكس، تصف المقاربة كيف نشأ الاقتصادان والمجتمعان من أرضيّة مشتركة، واستمرّا في التبلور من خلال الدّمج المتناقض. الاقتصاد الأوّل هو صورة تكشف عن الاقتصاد الثاني. التطوّر اليهوديّ مشروط بإقصاء العرب، وإقصاؤهم رَسَّخ الهوّة في الموارد التنظيميّة والاقتصاديّة بين المجموعتين.

من مقاربة شافير، وإلى حدٍّ ما من مقاربة كيمرلنج، يمكن الكشف عن سلوك مركنتيليّ في أوساط حركة الاستيطان اليهوديّ. كان هناك جهد واعٍ ومنسّق لاستخدام الاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف القوميّة، مع تجاهل اعتبارات الرّبحِ والتّكلفة، والسعى إلى حشد نفوذ اقتصاديّ لمنافسة مجموعة قومية أُخرى، وبذل جهود لمنع أي تعلّق اقتصاديّ أو اعتماد على قوى العمل العربية. بالمقابل، كان هناك عمل على خلق تعلّق اقتصاديّ لدى السّكان العرب، بالاقتصاد اليهوديّ، حتّى في الفترة التي تلت قيام الدّولة. وهَدَفَت حركة الاستيطان أيضًا إلى تحقيق التفوّق الاقتصاديّ على المجموعة العربيّة، خصوصًا في مجالي الصناعة والزّراعة. هكذا، نشأ التّباين في التطوّر وتخلّف الاقتصاد العربيّ، والزراعة، والبنى التحتيّة، والتكنولوجيا، والدّخل والتعليم، مما ساهم في تعزيز مصلحة المجموعة اليهوديّة (Khalidi 1988).

يمكن أن نجد تدعيمًا لهذا الادّعاء في تسويغات زريق (Zureik 1979) الذي يقول بأنّ التطوّر الاقتصاديّ لليهود روفق بانعدام التطور أو تخلّف مجموعة السّكان العرب، وخلق حالة ركود في أوساط المجتمع العربيّ. كان تطّور المجموعتين مربوطًا ومتعلّقًا بعضهما ببعض، لكن بشكل غير متكافئ، وبوساطة الوجود البريطاني. يتبنّى زريق مقاربة الاستعمار الدّاخليّ– مستعمرات المستوطنين– ووفقًا لها، يبدأ المركز الاستعماريّ باستغلال السكان المحليين، حتّى عندما يدور الحديث داخل حدود الدّولة.

يستنتج زريق، أن تخلّف وتدنّي مستوى تطوّر السّكّان الأصليّين، هي حصيلة الآلية المشابهة لتلك التي سادت في الاستعمار الإمبرياليّ التّقليديّ، والتي يتمّ حفظها بواسطة:

السيطرة الثقافيّة، والقمع السياسيّ، واستغلال وإقصاء اقتصاديّ من قبل المجموعة المسيطرة. وهو أمر يشابه الديناميكيّة التي حصلت على الساحة الدولية وساعدت في خدمة وحفظ أفضليّة الدول الرأسماليّة، وذلك عن طريق منع تطوّر المستعمرات. القصد هو خلق تعلّق اقتصاديّ ومنع البدائل في وجه السّكّان الأصليّين ، وبهذا ضمان أُجور منخفضة للعمّال وفتح السوق الاقتصاديّ للمنتجات. تتجلّى السيادة في خلق تعلّق ثقافيّ وخلق قاعدة نفسية–ثقافيّة للتدنّي الثقافيّ، وبهذا ضمان هيمنة سياسيّة–ثقافيّة وتقويض العناصر الهادفة لتحقيق الفصل السياسيّ (استقلال ثقافيّ أو جغرافيّ ذاتيّ). بالإضافة إلى ذلك، تمتاز العلاقات بين المجموعات كعلاقات بين اقتصاد رأسماليّ للمستوطنين، واقتصاد غير رأسماليّ، ولا تقوم العلاقات بينهما على قواعد سلوك السوق الحرّة. وفقًا لزريق، الواقع الاقتصاديّ للأقليّة العربيّة هو نتاج عملية اللقاء بينها وبين الحكم الإسرائيليّ. يعزّز هذا الواقع التطوّر الاقتصاديّ للمركز عن طريق تصدير المنتجات لمناطق السكان المحليين؛ ثانيًا، الحفاظ على تخلّف مناطق السكان المحليين وإبقاء دونيّة قوى العمل ودونيّة التشغيل. تضمن السيادة الاقتصادية السيادة السياسيّة. تُتّخذ القرارات المهمّة في المركز ومن قبل مجموعة المستوطنين، بالإضافة إلى ذلك، يسيطر هؤلاء ويتحكّمون بالسكان المحليين بواسطة أجهزة ووسائل احتواء وتقسيم.

يرى النقيب (1995) كذلك في المشروع الصهيونيّ مشروعًا استعماريًا، لكن بخلاف غالبيّة المشاريع الاستعماريّة، اختلفت الحالة الصهيونيّة في فلسطين في عدد من الجوانب الخاصّة. الجانب الأساسيّ هو تكلفة الأرض وقيمتها الاقتصاديّة. ففي حين أنّه في غالبيّة الحالات الاستعماريّة، نهب المستوطنون الأراضي دون مقابل، في الحالة الصهيونيّة لوحظ أنّ سعر الأرض المرتفع في تلك الفترة، شكّل عائقًا في وجه تطبيق المشروع. بغية التغلّب على هذه العوائق وعلى شحّة موارده الماديّة، اتّجه المشروع الصهيونيّ صوب تجنيد موارد ماديّة خارجيّة، وقد نجح في ذلك إلى حدّ كبير. استمرّ هذا النّهج حتّى بعد قيام الدّولة. إضافةً إلى ذلك، كان الاستعمار الصّهيونيّ ذا قدرة على توجيه الموارد إلى احتياجات التّطوير الاقتصاديّ المتسارع الخاص به، وكذلك واظب على تشويه الاقتصاد العربيّ بهدف حفظ علاقات الاستعمار السائدة (النقيب 2001). حقّقت القدرة الاقتصاديّة هدفين أساسيّين: الأوّل أنّها دعمت وساعدت المدّ الجغرافيّ بشكل دائم، والثاني تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة اليهود بشكل ثابت. يوفّر الاقتصاد الوسائل اللازمة للمدّ الجغرافيّ والديمغرافيّ، ويساهم كلاهما في توسيع

القاعدة الاقتصاديّة للدولة. وفقًا لوصف النقيب، يمكن تمييز سلوك مركنتيليّ واضح تمّ تجنيده بهدف إنجاح المشروع الاستعماريّ.

بعد قيام دولة إسرائيل، استمرّ هذا النهج. الفرق أنّه بعد قيام الدولة بدأ تحوّل جزئيّ في المبنى المؤسساتيّ اليهودي وفي مؤسسات الحركة الصهيونية، نحو مؤسسات دولة ترتكز، على الأقلّ ظاهريّاً، على أساس المساواة المدنيّة، وأصبحت هذه المؤسسات مسؤولة الآن عن تطبيق هذه السياسة. في الوقت ذاته استمرّت الدّولة في الحفاظ على تلك المؤسّسات التي أُقِيمَت في فترة الييشوف، بهدف إقصاء الأقلية العربيّة عن التقدّم والتطوّر ومنع خلق عمليّة مساواة مدنيّة بين اليهود والعرب. من بين تلك المؤسّسات، الوكالة اليهوديّة، والهستدروت (التنظيم العمّالي)، والصندوق القوميّ الإسرائيليّ. عمليًا بقيت حالة الفصل الإثنيّ التي نشأت قبل قيام الدّولة، وظلّ تقسيم الاقتصاد وتخلّف الأقليّة العربيّة في معظم المجالات (لوستيك 1985؛ خالدي 1990؛ Khalidi 1988).

في هذا الواقع، انتهجت الدّولة سياسات تؤدي إلى التطوّر والنموّ السريعين في الاقتصاد والصّناعة، وفي المقابل، إلى حفظ تخلّف المناطق العربيّة في شتّى الأنظمة والوسائل (Khalidi 1988)، في الأساس، عدم تصنيع المناطق العربيّة، وعدم تطوير الزراعة والبنى التحتيّة، والمواصلات والتعليم.

كانت هناك أيضًا جذور إيديولوجيّة دينيّة للفصل الاقتصاديّ وتقسيم سوق العمل، تجلّت في شعارات عافودا زاراه (عمل أجنبيّ) و العمل العبريّ التي نشأت في تلك الفترة. المعنى الازدواجيّ لمصطلح عافودا زاراه واضح وفق أنيتا شابيرا التي أشارت إلى أن عافودا زاراه في معناها الأصليّ واحدة من الأمور الثلاثة التي قال عنها الحكماء لا تقربوها ولو على قطع رؤوسكم، ومن هنا فإنّ الاستعانة بالعمل العربيّ هو بمثابة تنكّر لمبادىء اليهوديّة وخيانة قوميّة (إليتسور 1997، 39).

1.4 العمل العبريّ: جذور أيديولوجيّة

بالإضافة إلى الأبحاث التي تمّ استعراضها حتّى الآن، توضح مجموعة من التصريحات، وكتابات عدد من زعماء الحركة الصهيونيّة محوريّة الاقتصاد لنجاح المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ، وتعكس فيما تعكس القناعة الرّاسخة بأنّ الفشل في تهويد الاقتصاد والعمل سيصعّب نجاح المشروع الصّهيونيّ، وتعزّز ادّعاءنا حول طبيعة السّياسة المركنتيليّة المُنْتَهَجَة حاليًا تجاه مجوعة السّكان العرب. بغية ذلك، سنستعين باقتباس أجزاء من كتاب يوفال إليتسور الذي يحمل عنوان الحرب الاقتصاديّة: مائة عام من المواجهة الاقتصاديّة بين اليهود والعرب (إليتسور 1997).

يوضّح إليتسور الدّوافع الكامنة وراء الفصل الاقتصاديّ بين اليهود والعرب في فترة الييشوف، ويدّعي أن الدافع العربيّ كان دافعًا سلبيًا، بمعنى سعيه إلى زعزعة وجود الكيان اليهوديّ، إذ افترض العرب أنّ انتهاجهم للمقاطعة الاقتصاديّة (للكيان اليهوديّ) من شأنه أن يضعضع ركائز الاستيطان اليهوديّ، وسيرغِم الكثير منهم إلى الرّحيل. في المقابل، كان الدّافع الأساسيّ الذي شجّع على تبنّي الفصل الاقتصاديّ في أوساط اليهود دافعًا إيجابيًا، يرمي إلى الاستتباب الاقتصاديّ الذّاتيّ. يدّعي إليتسور، أنّ الصّهيونيّة لم تنشأ فقط لإعادة اليهود إلى وطنهم التاريخيّ، بل أيضًا لتغيير البنية الاجتماعيّة: خلق الشّعب اليهوديّ من جديد لن يتحقّق دون السّيطرة على الأرض، ودون العودة لمزاولة الأعمال اليدويّة. علاوةً على ذلك، يضيف إليتسور تسويغًا أمنيًا لعمليّة الفصل – الرّغبة في عدم المجازفة بالتّعامل مع عرب يتّسمون بالعنف. من الواضح أنّ المؤلّف يضفي على سلوك السّكان العرب طابعًا سلبيّاً معاديًا، بالمقارنة مع التوجّه الإيجابيّ والإنسانيّ للسّلوك الاستعماريّ الصهيونيّ.

يدّعي إليتسور أنّ الحركة الصهيونيّة أخذت على عاتقها مسؤوليّة إعادة اليهود إلى الحياة الإنتاجية في أرض إسرائيل. كما أن لكلّ دولة الحق في فرض الضرائب على الاستيراد، بغية حماية الإنتاج المحلّي، هكذا وجد القيّمون على تحويل الصّهيونيّة إلى واقع أنفسهم مخوّلين بتفضيل عمل العامل اليهوديّ. الواضح من هذا التّسويغ أن الييشوف اليهوديّ تصرّف على أنّه دولة بشكل كامل، ورأى نفسه مخوّلاً لفرض الضرائب، وحماية الإنتاج المحلّي، وبناء اقتصاد يخدم المشروع الصهيونيّ، أثناء التحالف مع الانتداب البريطانيّ، وعن طريق تبنّي مبادئ أساسيّة في الفكر المركنتيليّ.

كذلك ادّعى المعارضون لتشغيل العرب في الييشوف اليهوديّ، أنّه في حال إنشاء جهاز اقتصاديّ مختلط، سيكون عدد العمّال العرب في المرافق الاقتصاديّة اليهوديّة أكبر بكثير من عدد العمّال العرب في الاقتصاد العربيّ. سيفرض هذا الوضع على العرب مكانة الحطّابين والسّقّاءين، وفي ذات الوقت سيُخضع المشغّلين اليهود تحت رحمة العمّال العرب. في وضع كهذا، لن تتحقّق أغلبيّة يهوديّة في أرض إسرائيل، حيث أنّ عدد الأجيرين يغلب دائمًا على عدد المشغّلين (إليتسور 1997، 16).

تشكّل أقوال أ.د غوردون (عضو في حزب هبوعل هتسعير– العامل الشابّ)، في مقال «العمل»، ما يشبه زبدة الادّعاءات السّابقة:

> ... جلّ مبتغانا في أرض إسرائيل هو أن ننفّذ بأيدينا جميع الأمور التي تصنع الحياة، وأن نعمل بأيدينا جميع المهن والحرف، من أكثرها تعقيدًا، ونظافةً وسهولةً، إلى الأكثر خشونةً والأكثر وصعوبةً، واستشعار كلّ ما يستشعره العامل في جميع هذه الأعمال، أن نذوّت أفكاره (العامل)، ونحتذي بنهج حياته. عندها سنكوّن لنا ثقافة، وفقط حينها نصنع الحياة. من الآن وصاعدًا، يجب أن يشكّل العمل الركن الأساسيّ في عقيدتنا. كانت علّتنا العمل، وسَنُدَاوَى بالعمل. يجب أن نموضع العمل في صميم طموحاتنا كافّةً، وعلينا أن نشيّد عليها بنياننا (مُقْتَبَس لدى إليتسور 1997، 21).

من منطلق مركزيّة الإنسان، والحاجة إلى خلق إنسان جديد في أرض إسرائيل، مَنَحَ غوردون قيمة أخلاقيّة لمصطلح الشعب العامل و الشعب الإنسان، ليأتي بديلاً لمصطلح المجتمع العامل، الذي كان مقبولاً على بعض رفاقه في الحركة الصّهيونيّة، وتَمَخَّضَ نتيجة الايديولوجية الاشتراكيّة، وفق غوردون. تصبو فكرة احتلال العمل وفق مفهوم غوردون إلى ما هو أبعد من استبدال العمّال العرب في المستوطنات بالعمّال اليهود. هدفه أن يتحوّل الشّعب بأكمله، فلاّحين وعمّالاً، إلى شعب عامل.

ادّعى يوسف أهرنوفيتش، من قادة هبوعيل هتسعير أنّ:

> الاحتلال الرّسمي الّذي يتمّ تحقيقه بقوّة الذّراع أو المال ليس كلّ شيء ويفتقد إلى فحوى حقيقيّة. الاحتلال الأخلاقي، والّذي يعيش بفضله البشر وينتجون قيمًا حضاريّة، يمكن تحقيقه من خلال الفلاّح وحقله، والعامل ومعوله، والحدّاد ومطرقته، ومن خلال المعلّم ومدرسته، وملايين الأفراد الّذين يزرعون بالدّمع

والعرق بذور إنتاج الحياة الجماعيّة. وإذا توفر للشّعوب الكبيرة، النفوذ والقدرات الكبيرة، فاننا لا نملك سوى القوة الأخلاقيّة وحاجتنا الأساسيّة في أرض إسرائيل هي حاجة أخلاقيّة لا سياسيّة،... كذلك نحن لا نستطيع امتلاك أرض الوطن بالمال فقط (مقتبس لدى إليتسور 1997، 70).

تبرز أهميّة احتلال العمل، أي تهويد العمل لإنجاح المشروع الصهيونيّ، في تصوّر أهرونوفتش، من مقولته أنّ الاحتلال الذي لا يرافق باحتلال العمل هو احتلال شكليّ فقط. وللدلالة على ذلك، يأتي بتجربة الإنجليز الذين التقى بهم في مصر في طريقه إلى أرض إسرائيل:

احتلّت إنجلترا مصر احتلالاً كليّاً. ينعكس هذا الاحتلال في الأسواق المصريّة، والمحلاّت التجاريّة، والطرق المعبّدة، وفي أنظمة المجتمع والدولة، وفي الأخلاق الظاهريّة للأفراد وحتّى في لباسهم. لكنّ مصر، ظلّت وستظلّ عربيّة في محتواها الأصليّ. المظاهر الحضاريّة الشّكليّة والرأسماليّة، التي اكتسبتها من إنجلترا، ساعدت على تعزيز الرّوح الدّاخليّة لمصر. يتقبّل المصريّون من الإنجليز كلّ ما يجب تقبّله، وبهذا يُثْرُون طاقة الإبداع والإنتاج لديهم. رغم كلّ نفوذ بريطانيا، وعظمتها، باءت محاولاتها للهيمنة على الرّوح المصريّة بالفشل، ذلك أنّ صنّاع الحياة الحقيقيّة في مصر، ظلّوا من السكّان العرب (مقتبس لدى إليتسور 1997، 70).

عبّر المستوطنون الأوائل بوضوح وصراحة عن ماهيّة هدفهم ومقاصدهم فيما يتعلّق بسوق العمل. ادّعى بن غوريون وكتسنلسون أن من حق العمّال العرب السّابقين الحصول على تعويضات في حال فقدانهم لمكان عملهم، لكن لا حقّ للعرب في أماكن العمل الجديدة، التي تنشأ بفضل استثمارات ومبادرة اليهود [...] يجب أن نهتمّ بعدم إجحاف العامل العربيّ، لكن يجب ألاّ نعتبر مكان العمل اليهوديّ، الذي يعمل فيه العامل العربيّ اليوم، على أنّه ملك من ممتلكات الشعب العربيّ، وللأجيال اللاحقة، هذا ما قاله كتسنلسون في مؤتمر الزّراعة الرابع، في يونيو 1931 (مقتبس عند إليتسور 1997، 76). أيّ أن أماكن العمل هي ملك روحانيّ وقوميّ لليهود فقط، ولا يجب تدنيسها بتشغيل العرب.
تمحور أساس الجدل حول العمل العبريّ في العمل في البيارات، والّذي اعتبر عملاً غير مهنيّ. لم يكن هناك أيّ جدل حول العمل في المجال المهنيّ، لأنّ عروض العمّال المهنيّين

العرب كانت دون قدرتهم على توفير الطلب في السّوق العربيّ، ولهذا السبب قام هذا السّوق بتشغيل عمّال مهنيين يهود أيضًا. كان عرض العمّال العرب الّذين بحثوا عن عمل في السّوق اليهوديّ، في الأساس في مجال الزراعة، هذا في الوقت الذي تساوى فيه عدد الأجيرين اليهود والعرب في مجال البناء، بينما غلب عدد العمّال اليهود على عدد العمّال العرب في مجال الصّناعة والحرف (Mezer 1998). وبحسب إليتسور، أثبتت خبرة الثلاثينيّات مرّة أُخرى أنّ سياسة الفصل بين اليهود والعرب ترتكز على الاعتبارات السّياسيّة أكثر من الاعتبارات الاقتصاديّة (إليتسور 1997، 82).

في كتاب الصراع المخيّب، تلخّص أنيتا شافيرا أحداث العقد ما بين 1929–1939، وتقول بإنّ هذا العقد انتهى بغلبة فكرة العمل العبريّ وفشل الصراع على العمل العبريّ. أي: لم تضع المناوبات في البيارات والمواجهات العنيفة حدًا لتشغيل العمّال العرب في المستوطنات. تمّ تطبيق مبدأ إعمار الدولة من خلال الفصل بين اليهود والعرب، أساسًا دافعه اعتبارات قوميّة. بالإضافة إلى ذلك، بُذِلَت جهود يهوديّة لمقاطعة المنتجات العربيّة وتفضيل الصناعة اليهوديّة (مقتبس لدى إليتسور 1997، 99–100).

رغم هذا الفشل، ظاهريًا، يمكن ملاحظة براعم إضفاء صفات فوقيّة، دينيّة وإيديولوجيّة على مقولة احتلال العمل، وأهميّة المسألة الاقتصاديّة ومحوريّتها في نجاح المشروع الصهيونيّ في ذلك العهد. يبرز هذا التّصوّر في تسويغات د. بار كوخفا الذي يقدّس الرّيادة الاقتصاديّة لليهود (مقتبس لدى كيمرلنج، 2002؛ Kimmerling 1983) وأيضًا لدى أ.ب. جوردون الذي أضاف مضمونًا دينيًا لكلمة عفوداه (عبادة) ونادى بتبنّي قيمة العمل كقيمة عليا تقف في مركز الكيان الإنسانيّ، دون علاقة بالمردود الماديّ، سيتمّ جني الثّمار والمردود الماديّ في فترة لاحقة.

1.5 نظام الاقتصاد المركنتيليّ الدّاخليّ تحت رعاية الدولة

لم تتغيّر السّياسة الاقتصاديّة المُنتَهَجة حيال الأقليّة العربيّة بعد قيام الدّولة. ربّما تغيّرت الوسائل والآليّات وأُحيلَت عمليّة إقرار وتطبيق السّياسات إلى مؤسّسات حكوميّة رسميّة، بينما استمرّ تأثير الايديولوجية الصّهيونيّة بشكل واضح، وظلّت عمليّة نحت الوعي المعادي حيال الأقليّة القوميّة الفلسطينيّة مغروسة في عقول موظّفي الحكومة وقياداتها حتّى بعد قيام الدّولة. أولئك الذين حاربوا وطَرَدُوا في الأمس، من المفترض بهم أن يحدّدوا اليوم سياسةً حيال العدوّ الذي تحوّل في لحظة إلى مواطن.

رفضت الدّولة ضمّ الأقليّة العربيّة إلى ركب التّطوّر والتّقدّم، كمؤشّر يدلّ على الاستمرار في سياسة المشروع الصّهيونيّ (كيمرلنج ومجدال 1999). إذ بدأَتْ الدّولة تُفَعِّل منظومات تمييز مباشرة وغير مباشرة، مُعْلَنَة وخفيّة حيال السّكّان العرب في معظم مجالات الحياة والاقتصاد والتّطوّر (كريتشمر 2002؛ Khalidi 1988). يمكن اعتبار هذا كاستمرار مباشر لمبدأ المشروع الصّهيونيّ، الذي يرمي فقط لخدمة المواطنين اليهود وإقصاء الأقليّة العربيّة.

فرضت الدّولة في العقد الأوّل، بعد إقامتها الحكم العسكريّ، منظومات لتقييد وتقويض حقوق المواطنين العرب. فصل الحكم العسكريّ السّكّان العرب عن اليهود في الدّولة، وَطَوَّرَ سياسة التّعلّق، وساعد على المصادرة المنهجيّة لأراضيهم، ومنع إنشاء مؤسّسات فعليّة وحوّلهم إلى كتلة مصوّتين دَعَمَت الحزب السّياسيّ المهيمن. وقد طرأ على مدار السّنين عمليّة لَبْرَلَة معيّنة في توجّه الدّولة حيال السّكّان العرب، في الشق الاقتصاديّ، وكان ذلك في الأساس نتيجةً لانخفاض مستوى البطالة في الوسط اليهوديّ، وتنامي الحاجة لقوى عمل رخيصة، علاوة على أنّ عمليّة أَسْرَلَة الأراضي العربيّة قد استُكْمِلَت إلى حدّ بعيد (كيمرلنج ومجدال 1999؛ Khalidi 1988). بمعنى أنّ التّأرجُح بين انتهاج سياسة مركنتيليّة وبين سياسة نيو–مركنتيليّة نَبَعَ من اعتبارات التّكلُفَة والفائدة لمجموعة الغالبيّة اليهوديّة فَقَط.

يمكن استخلاص نكهة مركنتيليّة من السّياسة التي انتُهجَت حيال الأقليّة العربيّة في فترة الحُكْم العسكريّ، وما بعده، وهي موصوفة في بحث بويميل (بويميل 2002) الذي يتركّز في وصف سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة حيال الأقليّة العربيّة في سنوات 1958–1968. يتمحور ذلك البحث، بشكل خاصّ، في السياسات الحُكُومية في مجالات تطوير البُنَى التّحتيّة، الاقتصاد، الأراضي والتّنظيم في أوساط الأقليّة العربيّة. ويرى بويميل أنّ السّياسة

المُنْتَهَجة حيال الأقليّة العربيّة، هَدَفَت إلى منع تراكم رؤوس الأموال، ووسائل الإنتاج الأُخرى في الوسط العربيّ، وبهذا منع تحوّل الوسط العربيّ إلى وسط اقتصاديّ مستقلّ أو مُنَافس للوسط اليهوديّ، وضمّ الأقليّة العربيّة كقوى عمل رخيصة إلى فروع متدنّية غير خبيرة بهدف تحقيق السّيطرة السّياسيّة (بويمل 2002، 8). أي أنّ السّياسات حُدِّدَت وفقًا لمقاييس المنفَعَة أو المُساهَمَة في مصالح دولة إسرائيل.

كانت مجالات الإجحاف والتّمييز وفقًا للبحث كثيرة: التّمييز في الميزانيّات الجارية، التّمييز في ميزانيّات الاستثمار والتّطوير، وسّياسة مُوَجَّهَة لنقل الأموال العربيّة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وترسيخ الهُوَّة في التّعليم، ومنع التّشغيل العامّ في سنوات معيّنة، والإبقاء على أُجُور متدنّية للعمّال العرب مقارَنَةً مع العمّال اليهود، ومنع العمل المناسب عن ذوي التّعليم العالي، ومصادرة الأراضي، ممّا أدّى إلى ركود وتدنٍّ في الاقتصاد العربيّ.

في الفترة ما بين 1958–1968، حَدَثَ انتقال كبير للعمّال العرب من العمل في فرع الزّراعة للاحتياجات الذّاتيّة في قراهم، إلى العمل في البناء والخدمات، والقليل من الصّناعة، في الاقتصاد اليهوديّ. يدور الحديث عن هجرة 50% من قوى العمل العربيّة إلى العمل في الاقتصاد اليهوديّ. بمعنى تحوّل العرب إلى قوى عاملة رخيصة في الاقتصاد اليهوديّ. كان ذلك دمجًا متعلّقًا، وغير متساو للعرب في هامش الاقتصاد اليهوديّ. هذا التّعلّق هو السّمة الاقتصاديّة المركزيّة للعلاقةً بين المجموعتين، وقد حُدِّدَتْ كأحد أهداف مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربيّة، الذي كَتَبَ عام 1959 في اقتراحاته للحكومة (مقتبس لدى بويميل 2002، 90):

> يهدف دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيليّ إلى منع خلق اقتصاد عربيّ مستقلّ يعزّز من الاستقلالّ الذّاتيّ العربيّ في الدّولة... سيمنع هذا الدّمج في المستقبل خلق اقتصاد عربيّ منافس للاقتصاد العبريّ.
>
> علينا أن نمنع، مستقبلاً، خلق اقتصاد عربيّ منافس للاقتصاد اليهوديّ. خصوصًا عندما يدور الحديث حول الزّراعة العربيّة الآخذة في التّعزّز، والتي تنافس منذ اليوم الزّراعة العبريّة، بالذّات في مجال الخضروات والفاكهة.

وفقا لنموذج بوناسيش، نلاحظ أنّ الدّولة بدأت باستخدام استراتيجيّة المجتمعات المغلقة، بالإضافة إلى استراتيجيّة التّقسيم، أي ضمّ الأقليّة العربيّة كقوى عمل رخيصة في فروع متدنّية غير خبيرة بهدف تحقيق السّيطرة السّياسيّة.

من أهداف الدّولة التي يعرضها بويميل، يمكن تمييز نكهة مركنتيليّة للسياسات الحكوميّة المنتهجة حيال الأقليّة، إذ يعرض ثلاثة شروط أساسيّة وُضعَت آنذاك لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة: مصادرة الأراضي، عدم ضمّ المناطق العربيّة إلى برامج التّطوير القطريّة والتّمييز في ميزانيّات الحُكُومة، وقد تحوّلت هذه الشّروط إلى مبادئ عمل الحكومة في الوسط العربيّ. وفعلا أثناء الفترة التي استعرضها بويميل، لم يتكوّن اقتصاد عربيّ مستقلّ (بويميل 2002، 96). ويتجلّى الدّمج الاقتصاديّ بتحويل السكان العرب إلى مصدر لقوى العمل الرّخيصة من جِهَة، وإلى سوق لاستهلاك الإنتاج الصّناعيّ اليهوديّ من جهة أُخرى. يؤكّد خالدي أنّه حتّى الخطّتين الخماسيّتين اللتين زوّدتا قسمًا من القرى العربية بالمياه، والكهرباء، والتّلفون وشقّ الشّوارع، لم تجلب معها المصانع، ولذلك، ساهَمَت في الأساس في ارتفاع مستوى الاستهلاك وليس مستوى الإنتاج (Khalidi 1988).

فعلاً، فإن الأموال التي تمّ تحويلها إلى العرب، بواسطة رواتب أو يشكل تطوير بُنى تحتيّة، عادَت للاقتصاد اليهودي مقابل شراء منتجات استهلاكيّة. وعليه، فإن التّطوير والتّحديث في الاقتصاد اليهوديّ، وأيضًا في الاقتصاد العربيّ، لم يقوما فقط بتثبيت الفروقات الاقتصاديّة (في مجالات الإنتاج والصّناعة) بين اليهود والعرب، وإنّما زادَت من حدَّتهَا. بات الاستثمار في تطوير الصّناعة في الوسط العربيّ غير جدير اقتصاديا. لم تكن العمليّةُ عمليّةَ انتشار التّطوير من الاقتصاد اليهوديّ إلى الاقتصاد العربيّ، وإنّما، وفقًا للنموذج الذي اقترحه غوتهيل، نموذج امتصاص الموارد من المنطقة غير المتطوّرة إلى المنطقة المتطوّرة.

يستنتج حيدر (1985) بأنّ حصّة الأقليّة العربية في الاقتصاد الإسرائيليّ هي تعبير عن مكانته المتدنّية في المجتمع الإسرائيليّ، وقد تمّ إقرارها، بواسطة سياسة الحكم المركزيّ. حدّد هذا الحكم الإمكانيّات والفرص لنشوء المبادرات الاقتصاديّة لدى الأقليّة العربية، وبالأساس من خلال سياسة ترسيخ علاقات التعلّق بين الأقليّة العربيةّ والأكثريّة اليهوديّة. هَدَفَت مَأْسَسَة التعلّق الاقتصاديّ إلى ضمان منع تشكيل قاعدة اقتصاديّة تدعم الصراع السّياسيّ القوميّ. بغية ذلك، صُودرَت موارد اقتصاديّة من الاقتصاد العربيّ ونُقلَت لاستخدام الاقتصاد اليهوديّ. وشملَ التّمييز ضد السّكّان العرب تقسيم الموارد الاقتصاديّة، وتمييز في فرص التّشغيل، وفي إمكانيّات التّقدّم عند المستخدمين. كانت نتائج استخدام هذه الوسائل واضحة في تأثيرها السّلبيّ على فرص التّنمية

للمبادرات الاقتصاديّة في الوسط العربيّ. وقد أدّت إلى تقليص حادٍّ في الموارد الاقتصاديّة المتوفّرة الأقليّة العربية؛ وتباطؤ في تطوّر البنى التّحتيّة والخدمات العامّة الضّروريّة لتنمية المبادرات الاقتصاديّة؛ وتباطؤ في عمليّة تراكم الموارد الاقتصاديّة لدى المبادرين العرب. في الشق الاقتصاديّ، من الواضح أنّ الدّولة لا ترغب في دمج الأقليّة العربيّة في الاقتصاد القوميّ، لكنّها ما زالت تعمل على التّغلغل في الاقتصاد العربيّ وتجنيده كسوق استهلاكيّة لمصلحتها، بدأ رأس المال اليهوديّ بالتّغلغل إلى المناطق العربيّة بهدف استغلال قوى العمل الرّخيصة المتوفّرة (النّقيب 1995).

يقول خالدي (1990) إنّ السّياسة الإسرائيليّة على مدار السّنين هي تعبير عن خليط مركّب بين احتياجات الدّولة لاستغلال «مساهمة» الأقليّة العربيّة في تطوير الاقتصاد الإسرائيليّ، وبالمقابل الرّغبة في الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهوديّة. تُضْطَرّ دولة إسرائيل أحيانًا إلى حمل عمليّة التّطوير في البلدات العربيّة، بهدف ضمان سيطرتها وتحديد وتيرة التّغييرات. يهدف هذا إلى منع إمكانيّات التّطوير الاقتصاديّ الذّاتيّ لأبناء الأقليّة. اذا، الهدف من عمليّة التّطوير الاقتصاديّ ينحصر دائما بخدمة الدّولة وليس أهداف الأقليّة. في مجمل النّتائج، لم يَسْتَفِد الاقتصاد العربيّ كثيرًا، بمصطلحات التّطوّر، من علاقاته وتفاعله مع الاقتصاد اليهوديّ. تَتَّصِف هذه السّياسة بالإهمال السّلبيّ والاحتواء المعادي، أي «اندماج انتقائيّ» لمساعدة المشروع القوميّ الصّهيونيّ.

يُقَسِّم خالدي (1990) سياسة الدّولة حيال الأقليّة الفلسطينيّة في المجال الاقتصاديّ والتّطوير، إلى ثلاث مراحل تمّ تحديدها في الأساس وفقا للاحتياجات العامّة للتّطوير القطريّ والقسريّات التي تحتّمها المصلحة اليهوديّة.

المرحلة الأُولى: مرحلة «القبضة الحديدة» في الخمسينيّات: حينها، كانت السّمة البارزة لسياسة الحكومة الاقتصادية حيال الأقليّة هي إخضاعها أو ضمّها إلى المجال الأمنيّ والسّياسيّ. في المجال الاقتصاديّ، كانت السّمة الاقتصاديّة البارزة في هذه الفترة هي التّنمية والتّطوّر السّريع الذي مَرَّت به الدّولة والرّغبة في استغلال قوى العمل الرّخيصة للمجتمع العربيّ قدر الإمكان لاحتياجات المشروع الصّهيونيّ.استمرّت هذه المرحلة حتّى نهاية الخمسينيّات، حيث بدأ ظهور تحسّن اقتصاديّ واستقرار في الدّولة.

المرحلة الثّانية: تحسّن نسبيّ في مستوى المعيشة. امتازت هذه المرحلة بتشجيع تنمية وتطوير المجتمع العربيّ من قبل الدّولة. وبعد عام 1959 أُقِرَّ بقبول العرب في صفوف الهستدروت، وتمّ تسليم ملفّ الاعتناء بهم للقسم العربيّ في الهستدروت. في الأساس،

بهدف السّيطرة على تكلفة العمل ومنع تفضيل عمّال عرب في سوق العمل بسبب أُجورهم المنخفضة.

عام 1962، تمّ الإعلان عن الخطّة الخماسيّة لتطوير المناطق العربيّة، لكن المبالغ التي رُصدت لهذا الهدف كانت وضيعة مقارنةً مع المبالغ التي خُصِّصَت لتطوير المناطق اليهوديّة ومقارنَةً مع الاحتياجات الحقيقيّة للمناطق العربيّة.

المرحلة الثّالثة: فقط بعد السّبعينيات يمكن الحديث عن تنمية اقتصاديّة عربيّة (متواضعة أو ضئيلة أيًا كانت)، فقط عندها يمكن الادّعاء بأنّه كانت هناك بداية لتبلور قالب منتظم، مبنى ونمط اقتصاديّ مصاغ للمجتمع العربيّ. لكن هذه المرحلة كانت ردّ فعل في اتّجاه الانطواء، وبالمقابل خَفَّت قدرة تدخّل الدّولة وقدرتها على إلحاق الضرر بأهداف أو مصالح الأقليّة.

يخلص خالدي (1990) إلى أنّ السّياسة الإسرائيليّة في مجال تطوير وإنماء الأقليّة العربيّة، تنبثق مباشرة عن احتياجات التّطوير اليهوديّ. ويرتبط تطوّر الاقتصاد والصّناعة العربيّين بعاملين أساسيّين: الأوّل، هو مدى توغّل الرّأسمال اليهوديّ في المناطق العربيّة. والثّاني، مجالات العمل المتاحة، والمرونة المتوفّرة أمام المبادرات العربيّة الخاصّة، وبما يتناسب مع مستوى رأس المال البشريّ المتوفر في أوساط الأقليّة. فرع البناء والمقاولين العرب الذين نَجَحُوا في العَمَل والتّطوّر في إسرائيل، هو مثال بارز لهذا الادعاء.

يتشابة هذا الاستنتاج إلى حدٍّ كبير مع استنتاج لوستيك (1985) الذي يدّعي بأن تحديد العلاقات بين الدّولة والغالبيّة اليهوديّة، وبين الأقليّة العربيّة، يتمّ وفقًا لأهداف الدولة. وقد أُعِدَّت هذه العلاقات لاستغلال الموارد العربية بغية استيعاب مهاجرين جُدد، وترويض قدرة العرب الاقتصاديّة، وذلك لإتاحة الفرصة أمام تّطور سريع للاقتصاد الإسرائيليّ؛ وفي الوقت ذاته، الحرص على عدم تحوّل الأقليّة العربيّة إلى عبء في السّاحة السّياسيّة الدّوليّة.

لعبت الدّولة والمؤسّسات القوميّة، وبالأساس الصّندوق القوميّ الإسرائيليّ، والوكالة اليهوديّة، دورًا مركزيًا في التّطوير الاقتصاديّ للدولة. وقد وُزِّعَت الأدوار بشكل محكم بينهم، إذ عملوا لصالح المجموعة اليهوديّة، وقاموا بتجنيد وتحويل مبالغ طائلة لتطوير المناطق اليهوديّة، بواسطة شركات أُقيمت حصريًا لهذا الهدف، وقد ثُبِّتت وظائفهم بشكل قانوني، وبعيدًا عن قواعد العمل الدّيمقراطيّ والشفافيّة، وعن العمل لمصلحة كافّة

مواطني الدّولة. وبمصطلحات لوستيك إنّ وجود مؤسّسات يهوديّة قوميّة منفصلة، مثل الصّندوق القوميّ الإسرائيليّ والوكالة اليهوديّة، اللتين تُشْرفان على مصادر اقتصاديّة هائلة، دون شمل العرب في نطاق مشاريعهم، يُمَكِّنُ الدّولة من استخدام ترتيبات قانونيّة بغية نقل الموارد العامّة لاستعمال الوسط اليهوديّ حصرًا (لوستك 1985، 117). وبالطّبع من خلال عمليّة إقصاء متواصلة لمجموعة الأقليّة.

تعزيزًا لهذه التّسويغات، يمكن أن نجدها في وثيقة كينج الذي يقترح (مُقْتَبَس لدى لوستيك 1985، 81): زيادة حدّة التّمييز الاقتصاديّ ضدّ العرب، لمنعهم من الحصول على أمن اجتماعيّ واقتصاديّ، قد يحرّر الفرد والعائلة من الضّغوطات اليوميّة ويمنحهم، بوعي أو بدون وعي وقتًا للأفكار القوميّة.

قام خالدي (1988) بترجمة عنصر الفصل الموجود عندَ لوستيك، إلى مصطلحات تقسيم الاقتصاد وأسواق العمل في الدّولة. ويوجّه خالدي عنايتنا إلى التشّابه القائم بين واقع المجتمع العربيّ في إسرائيل، مقارنةً مع الغالبيّة اليهوديّة، وبين الواقع السّائد في دول العالم الثّالث، مقارنةً مع دول الغرب (الشّماليّة). يتجلّى هذا الواقع في عدد من المقاييس: الكثافة السّكّانيّة، والتّمدّن، والتّعليم، والعمل والصّناعة، وأساليب الزّراعة التّقليديّة، وهجرة العاملين.

لتلخيص هذا الفصل، يمكن الادّعاء بأن العلاقات الاقتصاديّة بين اليهود والعرب، والتي نشأت حتّى قبل قيام الدّولة، سُخِّرَت لخدمة المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ. لقد نَجَحَ المشروع الصّهيونيّ، في نهاية فترة الانتداب، في تحقيق التّفوّق الاقتصاديّ على مجموعة الأقليّة. كذلك، انحازت القدرة الانتاجية لمصلحة المهاجرين اليهود، بفضل مستويات تعليميّة عالية، ومشاركة مرتفعة في سوق العمل، (وذلك يعود إلى مبنى الأعمار ومشاركة النّساء) وقدرة على تجنيد رأس المال والتّكنولوجيا (Lewin-Epstein & Semyonov 1993, 42). منذ ذلك الحين، عَملَ المشروع الصّهيونيّ على خلق فصل بين الاقتصاد العربيّ واليهوديّ، بمعنى تبنّي القواعد العمليّة للنموذج المركنتيليّ.

منذ بدايات الدّولة، عَملَت العديد من العوامل مجتمعةً، على إحباط أيّ امكانية لتطوّر الاقتصاد العربيّ، على سبيل المثال لا الحصر: الترتيبات الإداريّة، والقوانين، والسياسة العامّة، والإجراءات الحكوميّة. عدا عن الاعتبارات الأمنيّة، تمّ الادّعاء أن بناء اقتصاد عربيّ مستقلّ قد يشكل تهديدًا على الدّولة اليهوديّة وعلى اقتصادها.

قامت الدّولة بمصادرة الأراضي العربيّة التي كانت بمثابة أهمّ الموارد الاقتصاديّة، وبهذا تَمَّ القضاء شبه المطلق على الأُسُس الاقتصاديّة الرئيسيّة لديهم، ممّا خَلَقَ تعلّقًا اقتصاديًا بالمجتمع اليهوديّ، وَغَيَّرَ ملامح وبنية الاقتصاد العربيّ، أكثر من أي عامل آخر، دون أن يَتَطَوَّر أيّ اقتصاد عربي بديل، يُمَكِّن من استيعاب عرض قوى العمل العربيّة (سيميونوف وليفين إبشطاين 1993، 47).

كان استمرار تقسيم الاقتصادين، الذي يضمن استمرار تخلّف الاقتصاد العربيّ، من أبرز الوسائل التي تمّ تفعيلها كعائق أمام تطوّر وتنمية الاقتصاد العربيّ؛ إضافةً إلى تجريد الأقليّة العربيّة من الموارد الاقتصاديّة والإنسانيّة (مستويات تعليم منخفضة)؛ ومنع نقل المعرفة والتّكنولوجيا إلى مجموعة الأقليّة، والحفاظ على عوائق التّصنيع في هذا الوسط. كلّ هذا بهدف حفظ التّعلّق الاقتصاديّ والتّشغيليّ للأقليّة العربيّة، بمجموعة الغالبيّة اليهوديّة والدّولة.

تشكّل الأقليّة العربيّة سوقًا استهلاكيّةً لمنتجات السّوق اليهوديّ، فالإنتاج الضّئيل الذي تنجحُ الأقليّة في تصنيعه، مُعَدٌّ بالأساس للسوق العربيّة. حتّى أنّ التّوفير ورأس المال المتراكم، رغم ضآلته، موجّه إلى المسارات المتواجدة تحت سيطرة المجموعة اليهوديّة – كالبنوك، وصناديق مخصّصات التّقاعد والتّأمين–، التي لا تعود على شكل استثمارات في الاقتصاد العربيّ–المحليّ. لا تزال الدّولة تفعّل منظومات الرّقابة والإشراف الاقتصاديّين حيال الأقليّة العربيّة، ولا يزال التّعلّق المُرَوِّض قائمًا، كما ولا يزال الاستعمار الدّاخليّ سائدًا وساريًا. التّغيّر الوحيد هو أنّ النظام الاقتصاد المركنتيليّ ، يُطَبَّق في الفترة الحاليّة، مع مراعاة الرأسماليّة الصّهيونيّة.

سوف نَصِفُ في الفصل الرابع، انعكاس تطبيق هذه السّياسة المركنتيليّة، في عدّة مجالات تطوير مركزيّة، نحو: البنى التّحتيّة؛ والصّناعة؛ والزّراعة والتّعليم. قبل ذلك، علينا أن ندمج هذه السّياسة المركنتيليّة (التي تشكّل العامل الثّابت من سياسة الدّولة حيال الأقليّة العربيّة)، مَعَ التّغييرات الحاصِلَة في السّياسة وفي الايديولوجية الاقتصاديّة لدولة إسرائيل التي تتميّز بتبنّي قواعد الرأسماليّة الليبراليّة، والاندماج في الاقتصاد العالميّ (وهو العامل المتغيّر في عنصر السّياسة)، وذلك لأهميّة إسقاطات هذه التّحوّلات على السّياسة المُنْتَهَجَة في مجابَهَة مشاكل الفقر والبطالة في الدّولة، ومن ثمّ على الأقليّة العربيّة وعلى مبنى سوق العمل. تخلق تلك الإسقاطات صعوبات إضافيّة أمام اندماج أبناء الأقليّة في مجالات التّشغيل.

الـــفـــصـــل الـــثـــانـــي

الاقتصاد والاقتصاد السّياسيّ الجديد في إسرائيل

الاقتصاد والاقتصاد السّياسيّ الجديد في إسرائيل

منذ منتصف الثمانينيّات، ازدادت وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيليّ من كونه أشبه ما يكون بالاشتراكيّ الجماعيّ الاستيطانيّ، إلى نمط الاقتصاد الرأسماليّ، اقتصاد السوق، جهود خصخصة الشّركات الحكوميّة، وتنازل الدّولة عن الدّور المركزيّ في إدارة الاقتصاد، وتسليمه لقوى السوق ظاهرّيًا.[8] في المقابل، تحاول الدولة منذ عدّة سنوات، تقليص ميزانيّتها، وتقليص العجز المتراكم فيها، وبشكل خاصّ، تقليص ميزانيّات الرّفاه ومخصّصات التأمين الوطنيّ، وكشف الاقتصاد على الأسواق الدوليّة، وتنفيذ عمليّة لبرلة مطّردة في العملة وفي الأسواق (رام 1999؛ فيلك 2004؛ شاليف 2004).

ظَهرت بدايات التحوّل في القناعة الأيديولوجيّة الاقتصادية لدى محدّدي السياسة وقيادات الدّولة، منذ منتصف الثمانينيّات– خطّة الاستقرار الاقتصاديّ–، ووصلت إلى ذروتها مع بداية التسعينيات. كما وتغلغلت في الثّقافة السياسيّة لدى مواطني الدّولة. روفق ذلك بالتّغييرات الحاصلة في البيئة الخارجيّة، وانتصار الفكر الاقتصاديّ الليبرالي وتعاظم عمليّة العولمة. ساهمت هذه التحوّلات بشكل كبير في تصميم جديد للاقتصاد ومبناه، ولمراكز القوى في الدّولة.

لتجسيد هذه التّغيرات يمكن الإشارة إلى أجزاء من الخطوط الأساسيّة لحكومة شارون السّابقة (2003–2006) والمتعلّقة بالجوانب الاقتصاديّة:[9]

- ستعمل الحكومة على خلق الظروف الاقتصاديّة التي تدعم الاستقرار الاقتصاديّ، والتنمية الدّائمة ومواصلة الإصلاحات المبنويّة.

8. إلاّ أنّه، وفي خبايا الأُمور، هناك استمرار للدّور الاقتصاديّ للدّولة بواسطة وسائل أُخرى.

9. موقع الكنيست على الإنترنت www.knesset.gov.il

- بما ان جهاز الاقتصاد الإسرائيليّ صغير الحجم ومُتَعلّق بالتّجارة الخارجيّة، يتطلّب تطوّره النّاجع التخصّص في الفروع التي يتمتّع فيها بأفضليّة بارزة، ممّا يمنحه القدرة على تصنيع المنتجات والخدمات بجودة عالية، وبأسعار منافسة. يُلْزِمُ هذا التّوجّه الانفتاح على السّوق العالميّة، وإزالة الحواجز الجمركيّة والإداريّة، من أجَل زيادة قدرة تنافس الجهاز الاقتصاديّ.
- ستواصل الحكومة سياسة الانكشاف الاقتصادي، وعمليّة اللبرلة في الأسواق الماليّة، وفي أسواق العمل.
- ستشدّد الحكومة على الحفاظ على تضخّم ماليّ منخفض، بواسطة تقليص مصروفات الدّولة، وتقليص العجز في ميزانيّة الدولة، وخلق ظروف لرفع الإنتاجيّة وانتهاج سياسة ماليّة مناسبة.
- تتعامل الحكومة مع القطاع الخاص على أنّه جهاز ضروري يساعد على تجديد التنمية الاقتصاديّة وخلق أماكن عمل، ولذا ستستمر في تشجيع هذا القطاع.
- سوف تعمل الحكومة على توسيع المنافسة في الجهاز الاقتصاديّ، وذلك من خلال إلغاء أو تحديد الاحتكار، وإزالة العوائق وتقليص التّمركز في الجهاز الاقتصاديّ، والاندماج في الاقتصاد العالميّ.

تعلن الدولة، عن طريق الحكومة، أنها تتنازل عن أجزاء مركزيّة من الوظائف الاقتصادية التي تولتها سابقًا، ويوكّل تنفيذها للشريك الجديد – القطاع الخاصّ والرأسمال الدوليّ. ولذلك، ملقى على عاتق الدولة مسؤوليّة ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمّة، ابتداءً من بيئة عمل مريحة وسياسة ماليّة ملائمة.

حدثت هذه التحوّلات بعد سنوات من سيطرة الدّولة شبه المطلقة على الاقتصاد والصناعة والمبادرات والتطوير، وهو دور تم تصميمه قبل قيام الدّولة. في تلك الفترة، تمّ تحديد قواعد سيطرة الدولة على الموارد الاقتصاديّة، وكيفية تقسيم الموارد، وتجنيدها للمشروع الصهيونيّ. مع تأسيس دولة إسرائيل، أصبح من الممكن استخدام ترتيبات قانونيّة لتحقيق الأهداف الاقتصاديّة، مع الاعتماد المتزايد على قوى السّوق. قلّل هذا الإطار، بطبيعته، من أهميّة قواعد السوق الحرّ ومَنَعَ الفصل بين السياسة والاقتصاد (أهروني1991، 92).

نموذج الاختلاط هذا، لم يكن من نصيب القطاع العامّ فقط. لعبت الدّولة دورًا مركزيًا

في التّطوير، والتوجيه وتشجيع فروع محدّدة في الصناعة الخاصّة، بواسطة اليد الظاهرة، كما أطلق عليها لفي–باؤور الّذي يعرّف السياسة الاقتصاديّة كـ سياسة قوميّة. كانت تلك شراكة إيديولوجيّة ساهمت في توزيع الأدوار، وعكست تناغمًا في المصالح بين أرباب الصناعة والدولة، ارتكز، فيما ارتكز، على برنامج سياسيّ مُبَلْوَر للدولة، وتجنيد ممثّلي المجتمع لتحقيق هذا البرنامج. شجّعت الدولة المبادرات الخاصّة، من إيمانها بأنّ ذلك وسيلة ناجعة لتحقيق الأهداف القوميّة (لفي فائور 2001، 261–262). منذ العام 1992 فصاعدًا – الفترة التي يُعْنى بها بحثنا هذا – قطعت السّاحة الاقتصاديّة ومكوّناتها، شوطًا طويلاً. اقترب النّموذج الاقتصاديّ المهيمن في الدّولة، من نموذج الاقتصاد الليبرالي – اقتصاد السّوق، سواء على الساحة الداخليّة اليهودية، أو في العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة للدولة. يُلْحَظ تحرّك باتّجاه اقتصاد الاستهلاك وجوّ أكثر ودّيّة للمبادرة، وبالذات الاستثمارات. بدأت الإيديولوجيّة الاقتصاديّة للدولة، بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم، تميل أكثر فأكثر إلى المنافسة وإلى قوى السوق، إلى جانب وجود دولة رفاه فاعلة (أريان 1996، 48). يرى آخرون أنّ ثقافة إسرائيل الاقتصاديّة التي تأسست قبل قيام الدّولة، تمرّ في تحوّل حقيقيّ، وتتنازل إلى حدّ كبير عن فكرة كون الدولة هي المسئولة المباشرة عن الرفاه الاقتصاديّ، كما انبثق عن الإيديولوجية الاشتراكيّة الصهيونيّة (Plessner 1994). أي انتقال إلى نظام حكم اقتصاديّ نيو–ليبرالي وفقًا لشاليف (شاليف 2004) وهيمنة نموذج نيو ليبرالي/ ما بعد رأسماليّ وفقًا لفيلك (فيلك 2004).

يُفسّر شركنسكي التغييرات التي تمرّ بها الدّولة، على أنّها هيكلَة مُجَدَّدة للنفوذ، من أيدي العاملين إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال، ومن النّخب القديمة والتقليديّة، إلى النّخب الجديدة. الإيديولوجية الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي بلورت وبرّرت هذا التغيير هي اقتصاد السوق الحرّ (Sharkansky 1987). لشمشون بخلر ويوناتان نيتسان رؤية خاصّة بشأن التحولات الرّاهنة في الاقتصاد الإسرائيليّ. إذ يمرّ المجتمع الإسرائيليّ منذ الثمانينيّات بتغيير عميق، من نظام اقتصاديّ–عسكريّ عميق، إلى بوادر اقتصاد سلام ومحاولات اندماج اقليميّ في الشّرق الأوسط. العلامات الأساسيّة لذلك هي تراجع الدّولة من التدخلّ في الأسواق، وتقليص الضّرائب المباشرة والميزانيّات الاجتماعيّة، وبيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاصّ. تعمل الدولة قدر مستطاعها من أجل خفض تكلفة العمل، بغية توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبيّة (بخلر ونيتسان 2001).

وبهدف تجسيد التغيير في الوعي والأيديولوجيا (التي وقفنا عندها) لدى معظم متّخذي القرار في الدّولة، سوف أقتبس ما أورده الوزير السابق أمنون روبنشطاين (حزب ميرتس) عن مجريات إحدى الجلسات الأولى لحكومة رابين (1992–1995)، والتي كانت مكوّنة برمّتها من أحزاب اليسار»، ومن اشتراكيين ذوي حساسيّة اجتماعيّة خاصّة.
يروي روبنشطاين أنه في الجلسة الأُولى للحكومة، استهلّ رئيس الحكومة اسحاق رابين أقواله: «بأنّ إحدى وظائف هذه الحكومة هي التخلّص من تدخّلها في الاقتصاد، والقضاء على الشركات الحكوميّة – لا دور لنا بهذا، علينا أن نخصخص، أن نبيع، وأن نبحث عن مؤسسات استثماريّة في البلاد وخارجها، لتقوم بشراء الشّركات الحكوميّة العاديّة، وأيضًا الخدمات العامّة» (على عكس باقي حكومات الدّول الأُوروبيّة التي أبقت سيطرتها على هذه الخدمات) (مقتبس لدى شطاين 1993، 311).
يواصل روبنشطاين قائلاً بأنّ هذه الأقوال قيلت دون تردّد، على الرّغم من أنّها كانت تواجَه بمعارضة كبيرة، قبل سنوات قليلة. حدث هنا أمر ثوريّ وأساسيّ، خلال فترة زمنيّة قصيرة، أقصر من الفترات الموازية في دول أوروبا. وبالفعل، تحوّلت هذه البوادر إلى الخطّ السائد في أوساط متّخذي القرارات والنخب المختلفة في الدّولة منذ عام 1996، مع صعود نتانياهو إلى الحكم. وعلى ما يبدو، فإنّ الجمهور الإسرائيليّ، اقتنع أيضًا بهذا الطّرح.
بغية فهم فلسفة نتانياهو الاقتصاديّة، نُورد ما كتبه في كتابه «مكان تحت الشّمس» (نتانياهو 1995). وعلى الرّغم من أنّه لم يكرّس في هذا الكتاب فصلاً خاصًا للحقل الاقتصاديّ، لكنّه يفصّل فلسفته في الفصل الّذي يناقش فيه استيعاب الهجرة في إسرائيل. وفق نتانياهو، فإنّه من أجل الحفاظ على أمن ونفوذ الدولة، ومواصلة استيعاب المهاجرين، يجب على الدّولة أن تحدث تغييراً أساسيًا في الجهازين السياسيّ والاقتصاديّ. مشكلة الجهاز الاقتصاديّ الإسرائيليّ، حسب نتانياهو، هي التسييس، إذ يجب تحرير اقتصاد إسرائيل من القيود التي فرضتها البيروقراطيا الإسرائيليّة المأسسة الصّارمة.
يقول بلوتسكر إنّ الفكرة المركزيّة في طرح نتانياهو هي مبدأ السوق الحرّ (بلوتسكر 1996). وفق نتانياهو يمكن تبرير وتفهم العهد الاشتراكيّ في اقتصاد إسرائيل في العقود الأولى لقيام الدّولة، بمنطق ضرورة تدخل الدّولة بهدف استيعاب الهجرة وتثبيت أقدام الدّولة. ومنذ الستينيات لم تعد هناك حاجة كهذه، ولذلك على الدّولة أن تتخلّص

من هذه الأسلوب ومن الإشراف الحكوميّ القويّ على الجهاز الاقتصاديّ. يجب اتّخاذ كلّ الإجراءات للتخلص من اشتراكيّة حزب العمل وشعبويّة الليكود، والعمل على دخول إسرائيل نادي الاقتصاد الحرّ. يمكن تحقيق هذا الأمر، وفقا لنتانياهو، فقط في حال دخول الدولة في أزمة اقتصاديّة خانقة كتلك التي سادت في دول شرق أوروبّا أو في ظلّ الحكومات الاستبداديّة في جنوب أمريكا (نتانياهو 1995).

يضيف بولتسكر ملاحظة هامّة بقوله إنّ قسمًا لا بأس به من هذه الأفكار تمّ تبنّيه، وحتّى تطبيقه جزئيًا، من قبل حكومة رابين. يؤكّد الباحث الاجتماعي دافيد أوحناه على هذا القول، ويدّعي بأنّه في المجال الأيديولوجيّ الاقتصاديّ، لا فرقَ بين الحزبين الكبيرين (مقتبس لدى أفرهامي وتسور، 2000). فهو يعتقد بان إسرائيل تتواجد في عصر إيديولوجيّ جدًا، حيث تحتفل أيديولوجيا واحدة بنصرها، ويقصد أيديولوجيا الليبراليّة، بمفهوم: رأسماليّة وليبراليّة سياسيّة. لم يَعُدْ هناك فرقٌ بين اليمين واليسار في إسرائيل، في العقيدة الاقتصاديّة–الاجتماعيّة.

مقابل هذا التّغيير في الوعي والمفاهيم، لدى قيادات الدّولة (والذي يدّل، من بين ما يدل، على ليونة براغماتيّة في الأفكار، طالما أنّ الأمر يصبّ في مصالحها)، حَدَث تغيير مشابه لدى مواطني الدّولة. إذ طرأ تغير عميق في مفاهيم مواطني الدّولة، لا يقتصر على فئة سياسيّة واحدة في المجتمع اليهوديّ، إذ تغلغل هذا التّغيير عند غالبيّة المواطنين، دون تمييز بين اليمين واليسار. وهو نتاج للواقع الجديد – ما بعد الحَدَاثة، الذي تبلورَ في أواخر القرن العشرين، نتيجةً لتداخل وتزامن مرحلة العَوْلَمَة، وعمليّة السّلام، والنّموّ الاقتصاديّ والخَصْخَصَة، مجْتَمِعَةً مع أُفول القوميّة الرّسميّة ومعها دولة الرّفاه (غوتوين 2003؛ Ram 2000). يحظى هذا التّحوّل الأيديولوجيّ لدعم العديد من مراكز النّفوذ القويّة في الدّولة، التي تشكّل نخبةً مؤسساتيّة مبلوَرَة.[10] وأيضًا من نُخَب بيروقراطية، نحو، يعقوب فرنكل، الذي شغل منصب محافظ بنك إسرائيل، والذي يدّعي «بأن العالم واقتصاد الدّولة متواجدان في قرية عالميّة، يسود فيها انفتاح جدران التّجارة، فما يحدث في الخارج يؤثّر علينا بواسطة التجارة العالميّة. بات العالم أكثر تفاضليًا. إقرار السياسة في العصر الجديد، لا يتم بواسطة الحوار بين صنّاع القرار وبين المستهلكين أو المنتجين في السّوق المحليّ، أو بين صنّاع القرار في البنك المركزيّ وبين الحكومة، وإنّما الحوار

10. من أبرز تلك المراكز: المركز متعدّد المجالات في هرتسليا، الذي يعقد مؤتمر هرتسليا (راجع: أراد عوزي 2001)؛ ومؤتمر قيساريا (راجع: غروناو 2003) ومركز القدس لشؤون الجمهور والدّولة (راجع: شطاين 1993)،

بين صنّاع القرار وبين الأسواق، التي لا تشمل فقط المستهلكين والمنتجين، وإنّما المستثمرين المحليين والأجانب. تأخذ الأسواق في البيئة الجديدة وزنًا أكبر بكثير مما كان عليه في السابق، ويقلّ تأثير السياسيين» (فرنكل 1999، 4-5) .

يدّعي مئير غباي الّذي ترأس مندوبيّة خدمات الدّولة، بأنّ طابع القطاع الحكوميّ في سنوات الألفين، يرتكز على مبدأ ضرورة تقليص نطاق الخدمات التي تمنحها الدّولة، سواء عَبرَ تقليص عدد العاملين في خدمات الدّولة، أو عَبرَ تقليص عدد الخدمات التي تمنحها الدّولة. على الدّولة أن تنكب على تحديد السياسات وإدارة الأنظمة والرّقابة الشاملة، اما مهام التنفيذ فيجب ان يحال الى عناصر خارجيّة (مقتبس لدى بن باسات 2001، 262).

تَدُلّ التحوّلات الإيديولوجيّة التي تمّ استعراضها في هذا الفصل، على انتقال الاقتصاد الإسرائيليّ إلى تبنّي إيديولوجية اقتصاديّة ليبراليّة. بيد أنّ هذا النّمط الإيديولوجيّ جار فقط في علاقات التجارة والاقتصاد الخارجيّة للدّولة، وفي العلاقة ما بين الدّولة والمواطنين اليهود. وسنحاول لاحقًا توضيح استمرار الدّولة في نهجها المركنتيليّ أو النيو مركنتيليّ حيال مجموعة الأقليّة العربيّة. لكن قبل ذلك، علينا الوقوف عند أبرز التغيرات في مبني وتركيبة الاقتصاد الإسرائيلي، مما لذلك من أهمية لتوضيع ادعائنا. روفقت التغييرات في الإيديولوجية الاقتصاديّة بتغييرات مبنويّة بارزة في الاقتصاد والتجارة في التسعينيات. يمكن القول أنّ هذه التغييرات كانت، إلى حدّ كبير، وليدة التحوّلات الإيديولوجيّة في الدّولة، وعملت بالمقابل على تعزيز هذه الإيديولوجية. لم تكن هذه التغييرات المبنويّة لتنفّذ دون تشجيع صناع القرار، الذين دأبوا على تنفيذ عمليّة لَبْرَلَة الاقتصاد، وتخفيف الدّروع الوقائية وحماية التّجارة، وَلَبْرَلَة أسواق المال والعملة الأجنبيّة، واستيراد الاستثمارات الأجنبية. كذلك تجلّت هذه السياسة في الخطوات التي تتخذها الدولة بغية إحداث تنمية اقتصاديّة ومجابهة مشاكل البطالة، وفي سياسية الميزانيّة في الدولة.

الـــفـــصـــل الـــثـــالـــث

سياسة تشجيع التّنمية

3.1 سياسة تشجيع التّنمية

يرمي هذا الفصل الى إضاءة جوانب محدّدة من السّياسات الاقتصاديّة المنتهجة في إسرائيل، والمُعدّة للتعامل مع مشاكل ومعيقات التّنمية الاقتصاديّة. بغية ذلك، سنستعين بتفسيرات تطرحها هيئات غير حكوميّة، وبالأساس، تسويغات طُرِحَت في مؤتمر قيساريا الاقتصاديّ، وانصبّ جلّها في جوانب معالجة العوامل المبنويّة–الهَيكليّة، والدّوريّة الماكرو اقتصاديّة (الاقتصاد الكليّ)، وعلى ضبط ميزانية الدّولة (بن باسات 1999).

تدعو اقتراحات مؤتمر قيساريا إلى اتّخاذ سياسة مُوَالِيَة للدوريّة، والاستثمار في البنية التّحتيّة، وتعديل سياسة الضّرائب، واتفاقيات الأُجُور، وتقليص تشغيل العمّال الأجانب، والدّفع نحو استكمال لَبْرَلَة كاملة في مجال التّجارة (المنتجات والخدمات) وسوق العملة الأجنبيّة، والحفاظ على تضخّم ماليّ بالنّسب المقبولة في الّدول الصّناعية. هذه العوامل حيويّة جدًا لتحسين وضع إسرائيل الاقتصاديّ ولتحقيق تنمية دائمة.

تُشتقّ تلك الاقتراحات من طبيعة التّحولات الجارية في الاقتصاد الإسرائيليّ، منذ العقد المنصرم. يتجلّى هذا، بتحوّل ملحوظ في التّركيبة الصّناعيّة، ومبنى الفروع الاقتصاديّة في الدّولة، التي أثّرت بدورها على مميّزات الطّلب للقوى العاملة. ومن أبرز تلك التّغييرات: تقليص العمل في فروع الزّراعة والصّناعة التّقليديّين؛ وازدياد العمل في الفروع الخدماتيّة، وفي الصناعات الحديثة وصناعات المعلوماتية (إكشطاين 2002؛ جوطليف وآخرون 2002؛ بلوغ وآخرون 2000). وقد لحقت التغييرات فروع الصّناعة التّقليديّة القديمة أيضًا، فباتت أكثر تقدّمًا وتكنولوجيّةً كما أصبحت مُمَكْنَنَة، وتتطلّب قوى عاملة أكثر ثقافةً وتعليمًا، وأقلّ

حاجة إلى قوى عاملة مهنيّة وغير مهنيّة. بدأت الصّناعات المُعْتَمِدَة على قوى عاملة بالهجرة نحو الخارج، سعيًا وراء تخفيض التكاليف وزيادة قدراتها التنافسية. تُتَرْجَم هذه التّغييرات في انخفاض حجم العاملين في فروع الزّراعة والصّناعة، من مجمل العاملين في الدّولة، وفي التقسيم الداخليّ للعاملين في فروع الصّناعة، وفي تركيبة العاملين وفقًا لمستويات التّعليم (بلوغ وآخرون 2000؛ جوطليف وآخرون 2002؛ أحدوت وآخرون 2003).

تأثّرت حدة التغيير المبنويّ الحاصل في الدّولة، من انضمام المهاجرين اليهود الجدد، ذوي الثّقافة العالية، إلى سوق العمل منذ منتصف التسعينيات، والّذين ساهموا كثيرًا في تطوّر الصناعة المتقدّمة في الدولة. كان لهذه العمليّة الأثر السّلبيّ على المستخدمين ذوي مستويات التعليم المتدنية، وعلى مستوى أُجورهم (غور وآخرون 1991؛ يشيف وهيركوفتش 1996؛ Friedberg 1988 ; Cohen and Paserman 2004).

مقابل ذلك، بدأت الدّولة في استيراد العمالة الأجنبية منذ أواسط التسعينيات. جاء استيراد هؤلاء العمّال على خلفية الرغبة في استبدال العمال الفلسطينيين، من سكان المناطق المحتلة، واستعدادهم (العمال الاجانب) للعمل الشاق، وتولّيهم أعمالاً صعبة مقابل أُجور متدنية. ارتفع عدد العمالة الأجنبية بشكل متواصل منذ بداية التسعينيات، من 25 ألف عامل – عام 1992، إلى ما يقارب 300 ألف عامل – عام 2003، يشكّلون حوالي 10% من قوى العمل المدنيّ في الدولة (كامب ورايخمان 2003) .

أثّر انضمام العمالة الأجنبية إلى سوق العمل، على تشغيل العمّال المحليين، وبالأخصّ في الفروع الاقتصاديّة وفي المهن التقليديّة، التي يتمّ فيها إقصاء العمّال ذوي المستوى التعليمي المنخفض، خارجَ سوق العمل، وعلى وجه خاصّ، العمّال العرب (كامب ورايخمان 2003؛ ميلتس 1996)، وساهم في انخفاض مستويات الأُجور في فروع العمل التقليديّة. يُفْهَمُ تأثير انضمام العمّال الأجانب، لدى أوساط الكثيرين في المجتمع، على أنّه خطر يتهدد رفاههم وإمكانيّات التشغيل، بمعنى التنافس على الموارد. لذا يتبنّى هؤلاء مواقف الكراهيّة تجاه الغرباء (xenophobic). إضافةً إلى مخاوف التنافس على أماكن العمل وعلى الموارد، هناك خوف على الطّابع اليهوديّ للدّولة (Raijman and Semyonov 2004).

إلى جانب الانكماش الاقتصادي منذ عام 1996،لم تؤثّر هذه التغييرات على جميع المستخدمين في الدّولة بنفس الشّكل. معظم المتضرّرين كانوا من ذوي الثقافة والتأهيل المُتَدنّيين، ومن الأقليّة العربيّة. من هنا تنبع الحاجة لاقتراح سياسات تعالج تأثير التغيير المبنويّ طويل الأمد، وطرح تغييرات في مجال التعليم، والتأهيل المهنيّ والسياسة المنتهجة

في سوق العمل. أي أنه هناك حاجة لمعالجة جذريّة للعوامل التي تؤدّي إلى البطالة المبنويّة (الناتجة عن عدم تلاءم بين مميّزات وقدرات الباحثين عن عمل وبين احتياجات المشغّلين)، وعدم الاكتفاء بالتعامل مع البطالة الناتجة عن التقلبات الحاصلة في العمليات الاقتصاديّة الكليّة (وهي بطالة موسمية)، وعدم اختزال الحلول في تحسين مستوى الثروة البشريّة، في الثلث السفليّ لتوزّع السكان بحسب درجة التعليم – أي مجموعة المتعلّمين ما بين 0-10 سنوات. ففي معظم الحالات تتجاهل هذه السياسة العوائق المبنويّة التي تصعّب من الاندماج في سوق العمل، وتُقَرّ دون التطرّق إلى وجود اقتصادين في الدولة، أي سوقي عمل يستلزمان علاجًا منفصلاً في مشاكل وعوائق التطوّر، ودون التطرق الى تغييب العرب عن الاقتصاد الجديد.

ينعكس التغيير المبنويّ في سوق العمل في كل من: التغييرات في تركيبة قوى العمل، وتركيبة العاملين، وتركيبة العاطلين عن العمل، كما هو موصوف في الجداول التالية.

جدول 1: مبنى العمل حسب الفروع الاقتصاديّة (%)

الفرع الاقتصادي	1990	1998	2002
الزراعة	4.2	2.3	1.9
الصناعة	21.7	18.6	17.3
البناء والبنى التحتيّة	5.1	6.3	5.1
التجارة	14.6*	13.1	13.1
خدمات الاستضافة والمأكل		3.8	4.2
المواصلات، التخزين والاتّصال	6.2	6	6.6
العمل البنكيّ، التأمين والمؤسسات الماليّة	10.0**	3.5	3.3
الخدمات المهنيّة		10.7	12.2
الإدارة العامّة	29.6	5.4	5.5
التعليم		12.6	12.4
الخدمات الصّحيّة		9.7	9.9
الكهرباء والمياه	1.1	1	0.8

* في عام 1990، تمّ ضمّ خدمات الاستضافة والمأكل في فئة التجارة؛

** تم ضمّ الخدمات التجاريّة مع العمل البنكيّ، والتأمين والمؤسسات الماليّة.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح قوى العمل 1998، 2002.

جدول 2: مبنى المستخدمين وفق المهنة (%)

المهنة	1990	1998	2002
مهن أكاديميّة	8.5	12.6	12.9
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	16.3	14.4	15.4
المدراء	5.2	5.6	7
العاملون في الوظائف المكتبيّة الإداريّة	17	17.1	16.7
الوكلاء، العاملون في مجال المبيعات والخدمات	21.4	17.6	18
العمال المهنيّون في مجال الزراعة	5.1	1.8	1.4
العمال المهنيّون في الصّناعة، والبناء، وغيرها	23.4	21.6	19.7
عمّال غير مهنيين	3.0	8.2	8.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح قوى العمل 1998، 2002.

جدول 3: مبنى قوى العمل وفقًا لسنوات التعليم (%)

سنوات التعليم	1990	2002
4-0	2.78	0.8
8-5	13.5	4.8
10-9	12.5	8.0
12-11	36.8	35.4
15-13	18.3	25.7
+16	15.5	24.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح قوى العمل 1998، 2002.

يشير الجدول رقم 3 إلى ارتفاع ملحوظ بمستويات التعليم لدى قوى العمل المدنيّ في دولة إسرائيل، منذ العام 1990 إلى عام 2003 (مستويات التعليم في المجتمع اليهوديّ أعلى بقليل ممّا هو معروض في هذا الجدول، ذلك لأنّ نسبة الأقليّة العربيّة ذات مستوى ثقافيّ أقلّ، كما سنبيّن لاحقًا)، وتشير الجداول الأخرى الى انخفاض نسبة العاملين في الفروع المهنيّة التقليديّة. في المقابل تتّجه القوى العاملة، أكثر فأكثر، إلى فروع الاقتصاد الجديد، التكنولوجيا المتقدّمة والخدمات المالية.

من هنا، فإنّ اقتراحات مؤتمر قيساريا، المتوافقة مع السياسة الحكوميّة إلى حدّ كبير – تواءَمَت مع تعريف المشاكل الاقتصاديّة في أوساط المجتمع اليهوديّ. لكنها بعيدة كلّ البعد عن إيجاد حلّ لأزمة الأقليّة العربيّة، كما هو موضّح في تتمّة هذا البحث. تتعزّز هذه الخلاصة عند إضافة معطيات توزيع الأفراد غير المستخدمين في الدولة، وفق مستويات التعليم.

جدول 4: الأفراد غير المستخدمين وفق سنوات التعليم (%)

سنوات التعليم	1990	1998	2002
4-0	2.7	2	1.4
8-5	15.1	10	7.0
12-9	62	56	55
15-13	19.7*	20	22.8
+16		11	13.6

* يتطرّق المعطى في العام 1990 إلى 13 سنة تعليميّة، فما فوق

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح قوى العمل 1998، 2002.

تتمحور توصيات طاقم مؤتمر قيساريا في ثلاثة مجالات (بن باسات 2000):

1. جهاز التعليم الرّسميّ: فشل جهاز التعليم في المدارس الابتدائيّة والثانوية في إكساب المهارات التي تمكّن الاندماج في الجهاز الاقتصاديّ المتغيّر بوتيرة عالية. بغية تقليص حجم هذه الظاهرة في المستقبل، يجب إصلاح جهاز التعليم.
2. التأهيل المهنيّ للمستخدمين وايضا للعاطلين عن العمل.
3. انتهاج سياسة ملائمة حيال الأقليّات الهامشيّة، وبالأساس، تحسين الثروة البشريّة.

ترتكز هذه النتائج على حقيقة أنّ مصدر ومسبّبات التّنمية الاقتصاديّة والانخفاض في مستويات البطالة، منذ نهاية الثمانينيات، وحتّى الأزمة الاقتصاديّة في أواسط التسعينيات، نبع من الزيادة في استثمارات العمل – رؤوس المال والمشاركة في سوق العمل– وليس نتيجة تحسّن في إنتاجيّة العمل. ويدّعي بن باسات (2000) الاتّساع في استثمارات العمل، نَبَع من:

- التطوّر السّريع في المعرفة والتكنولوجيا، وخصوصًا في مجالات الحوسبة والاتّصال، وبدرجة أقلّ، في مجالات الكيمياء والبيو–تكنولوجيا.

- الاندماج في الاقتصاد العالمي– عولمة الاقتصاد الإسرائيلي، سواء بتوسيع التجارة الخارجيّة، أو باستغلال متصاعد لأسواق رؤوس الأموال الدوليّة، أو باستيعاب العمّال الأجانب.

- لَبْرَلَة الجهاز الاقتصاديّ، وفي الغالب خصخصة على نطاق واسع، وتحرير أسواق رأس المال وتطويرها، وتسهيل استخدام العملة الأجنبية، وزيادة التنافسية (في الإطار القانونيّ).

- تحسّن متواصل في الثّروة الإنسانيّة.

حدّدت هذه العمليّات قاعدة جديدة لقدرات المنافسة، وهي قاعدة لا تؤكّد فقط مصدر القوة الاقتصاديّة وحجم قدرة الإنتاج للاقتصاد الإسرائيلي، وإنّما قدرة التجاوب السّريع، والليونة، وقدرة التكيّف والميل نحو إنشاء شراكات استراتيجيّة. من هنا، يمكن أن ندرك أنّ النجاح في هذا الميدان يُلْزم وجود استثمار مكثّف في الممتلكات غير الملموسة (مخزون الثروة البشريّة، ومخزون العلم المتراكم في استثمارات مراكز البحث والتطوير، والشهرة المتراكمة)، ذلك أنّها مفتاح النّجاح. وفق مؤتمر قيساريا، يُعْتَبر الإنجاز الأكبر للإقتصاد الإسرائيلي، في السنوات الأخيرة، أنّه استطاع أن يستغلّ هذه العمليّات لصالحه، وبواسطتها نَجَح في التّوسّع الكبير في مجال التّصدير، لا سيّما الفروع الثريّة بالمعرفة وجذب الاستثمارات الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبيّة، في صيغة استثمار مباشر للشركات العالميّة،أو بواسطة إصدارات أسهم في البورصات العالمية.
في المؤتمر الاقتصاديّ السّابع، تمّ استعراض السياسة الاقتصاديّة الضروريّة لإعادة اقتصاد إسرائيل إلى طريق النمو الدّائم (بن باسات 2000) ألا وهي: زيادة المشاركة في سوق العمل؛ زيادة في الاستثمارات الماليّة؛ رفع الانتاجيّة بواسطة التّكنولوجيا؛ رفع مستويات التعليم والمهارات والتأهيل المهني. إضافةً إلى هذه الشّروط، يجب توفير بيئة داعمة تمكّن من إنجاز القدرات الكامنة في الاقتصاد الإسرائيليّ، والقصد نهج سياسات حكومية داعمة لهذه البيئة؛ ذلك أنّ أيّ تعطيل في عوامل الإنتاج يعني هدر الموارد وضياع الإنتاج.

كما تتناول الحلول المقترحة للتّغلّب على عوائق التنمية، تحسين مستوى البنى التّحتية، والمواصلات، بهدف تقريب الضّواحي من المركز. في مجال آخر، دار الحديث عن تحسين مستويات التّعليم والصّحّة بغية تحسين الثروة الإنسانية عند العاملين. من شأن تطبيق هذه الاقتراحات المساهمة في دمج غير المستخدمين في سوق العمل، الأمر الذي يحسّن من وضعهم الاقتصاديّ. تُطَبَّق هذه الحلول في الأساس في المجتمع اليهوديّ، وتتجاهل المشاكل الخاصّة للأقليّة العربيّة، كما سنصف لاحقًا، وعليه فإنّ الحلول التي تقترحها الدّولة لمعالجة الأزمات الاقتصاديّة ليست بالضرورة معدّة لحلّ مشاكل دونيّة الاقتصاد العربيّ. لتوضيح ذلك، سوف نستعرض في الجداول التالية أبرز التغيرات في مبنى الاقتصاد الإسرائيليّ في المرحلة الراهنة: حجم التصدير الإسرائيليّ، وحصة الصناعات والخدمات من الصادرات، وفي الأساس وزن الصناعات التكنولوجيّة والمتقدمة، وحجم ومبنى الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل.

جدول 5: مبنى الصادرات (ملايين الدولارات)

العام	مجموع الصادرات	تصدير الخدمات	نسبة الخدمات من مجموع الصادرات (%)
1990	12,743	4,569	35.8
1992	13,621	5,811	42.6
1995	196,94	7,788	39.5
1997	22,873	8,734	38.2
1998	23,114	9,490	41.0
1999	25,816	11,550	44.7
2000	31.188	14,539	46.6
2001	27,967	11,784	42.1
2002	27,535	10,982	39.8
2003	30,098	12,266	40.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الدليل السنويّ لعام 2004، جدول 15.1

يصف جدول 5 الارتفاع في الصادرات الإسرائيليّة منذ عام 1990 وحتى عام 2003، اذ ارتفع حجم الصادرات الإسرائيليةّ تقريبًا بثلاثة أضعاف في تلك الفترة. في المقابل، طرأ ارتفاع متواصل في الحجم الكلّي وفي الحصّة النسبيّة لفرع الخدمات من مجموع

الصادرات، مما يدلّ على التغييرات التي طرأت على المبنى الاقتصاديّ في الدّولة، وعلى الانتقال المطّرد إلى الفروع التكنولوجيّة المتطوّرة والخدمات.

جدول 6: مبنى التصدير الصناعيّ الإسرائيليّ حسب قوّة التكنولوجيا (ملايين الدولارات)

العام	1990	1998	2000	2001	2002	2003
مجمل الصادرات الصناعية بدون مجوهرات	7,697	15,576	21,005	19,582	18,309	19,450
صناعات تكنولوجيّة عالية	2,278	6,809	11,188	10,064	8,789	9,000
صناعات تكنولوجية مختلطة عالية	2,390	4,094	4,833	4,709	4,639	5,087
صناعات تكنولوجيّة مختلطة تقليديّة	1,537	2,944	3,171	3,101	3,147	3,561
صناعات تكنولوجيّة تقليديّة	1,492	1,729	1,812	1,707	1,725	1,803

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الدليل السنويّ لعام 2004، جدول 16.7

جدول 7: الارتفاع في الصادرات الصناعية في الفترة 1990 - 2003

نوع الصّادرات	نسبة الارتفاع بين 1990 و 2003 (%)
مجمل التصدير الصناعيّ بدون مجوهرات	252
صناعات تكنولوجيّة عالية	395
صناعات تكنولوجية مختلطة عالية	213
صناعات تكنولوجيّة مختلطة تقليديّة	230
صناعات تكنولوجيّة تقليديّة	121

توضّح الجداول 6 و 7 أنّ أبرز التغييرات التي طرأت على مبنى صادرات الصناعية الإسرائيليّة، كانت في فروع الصناعة التكنولوجيّة المتطوّرة والغنية برؤوس الأموال والمعرفة، والتي تشكّل أحدى رافعات التنمية الأساسيّة في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يشهد على اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالميّ. التحوّلات المركزيّة هي تحوّلات في حجم الصناعات التكنولوجيّة العالية وحصتها من مجمل الصادرات الصناعيّة بين الأعوام 1990 و– 2003، وهبوط في حصة الصناعات التكنولوجيّة التقليديّة.

الجدول 8: توزيع المستخدمين في فروع الصناعات التقليديّة 2001 (الصناعات وفيرة العمل)

الصناعة	اليهود (%)	العرب (%)
صناعة منتوجات الأغذية	78	22
صناعة النسيج	74	26
صناعة منتوجات الألبسة	73	27
صناعة الأحذية والمنتوجات المرافقة	71	29
صناعة منتوجات الخشب ومنتجاته	71	29
صناعة الورق ومنتجاته	82	18
صناعة منتوجات البلاستيك والمطّاط	83	17
صناعة منتوجات معدنيّة لا فلزيّة	71	29
صناعة المعادن الأساسيّة	79	21
صناعة منتوجات المعادن	78	22
صناعة منتوجات المعادن المعدّة للبناء وللخزّانات وسخّانات البخار	71	29
صناعة الأثاث	70	30

الجدول 9: توزيع المستخدمين في فروع الصناعة المتطوّرة 2001 (الصناعات وفيرة العلوم)

الصناعة	يهود (%)	عرب (%)
الصناعات الكيماويّة والمنتوجات الكيماويّة	94	6
صناعة الآلات والمعدّات	92	8
صناعة الآلات المكتبيّة والحواسيب	98.5	1.5
صناعة المحرّكات الكهربائيّة ومعدّات لتوزيع الكهرباء	90	10
صناعة المركبات الإلكترونيّة	91	9
صناعة معدّات الاتّصال الإلكترونيّ	96	4
صناعة المعدّات الصناعيّة المعدّة للرقابة والإشراف، ومعدّات طبّيّة	96	4
صناعة وسائل النقل	94	6
صناعة الماس	95	5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح قوى العمل 2001.

يشكّل المستخدَمون العرب (في المعدّل) 25% من المستخدمين في الصناعات التقليديّة مقارنة مع 75%من اليهود؛ وفي الصناعات التكنولوجيّة العالية لا يتعدّى وزن

المستخدمين العرب 5% في المعدّل. لذا يمكن الافتراض بأنّ التحوّلات التي يمرّ فبها الاقتصاد الإسرائيليّ لا تؤدّي إلى تحسّن الوضع الاقتصادي للأقليّة العربيّة، بأقلّ تعبير. تتواجد هذه الأقليّة خارج دائرة المستفيدين من التغييرات في مبنى الصناعة الإسرائيليّة. ولا يشكّل البحث عن حلول لتطوير الثروة الإنسانيّة والثقافة وصفةً مضمونة للتغلّب على عوائق التنمية والتطور في الاقتصاد العربيّ، سواء على المستوى الجماعيّ أو الفرديّ. الأقليّة العربيّة تتواجد في الفروع الاقتصاديّة القديمة، التقليديّة، المستهلكة لقوى العمل في حين أنها قليلة الثروة والمعرفة.

لتفسير إقصاء الأقليّة العربية عن العمليّة الاقتصاديّة في الدّولة بشكل اوضح، سوف نضيف معطيات عن حجم وتركيبة الاستثمارات الأجنبيّة في إسرائيل. تبيّن المعطيات الواردة في تقارير بنك إسرائيل أن معظم الاستثمارات الأجنبيّة تُوَجَّه إلى فروع التكنولوجيا المتقدمة والمعلوماتية، والاستثمار في سوق الأسهم المالية. في كليهما، لا يوجد أيّ استثمار في مناطق الأقليّة العربيّة، التي لا يتمّ تمثيلها في الصناعة المتطوّرة ولا في أيّ شركة في سوق الأسهم المالية.

جدول 10: استثمارات اجنبية في إسرائيل (ملايين الدولارات)

العام	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمارات	5,786	7,473	11,684	5,343	3,498	6,006	6,649

المصدر: بنك إسرائيل، قسم الفعّاليات الاقتصاديّة بالعملة الاجنبية.

من هنا يمكن أن نستخلص بأنّه، على مستوى الاقتصاد الكلي (الماكرو)، تتمتّع إسرائيل من الاندماج في الاقتصاد العالميّ ومن التغييرات في المبنى التصنيعيّ والتصديريّ لها. لذا لا عجب أنّ تحصل هذه السياسة على دعم في أوساط الاقتصاديين ومتّخذي القرارات في الدّولة.

إلى جانب التغييرات المبنويّة الصناعيّة في الاقتصاد الإسرائيليّ، بدأت الدّولة بتطبيق الجانب الثاني من قواعد اللبرلة والاندماج في الاقتصاد العالميّ، المتمثل في إلقاء مسؤلية التعامل مع مشاكل البطالة والفقر على عاتق قوى السوق. إذ من المفترض أن يعمل المواطن على تحسين الثروة الإنسانيّة وملاءمتها لمتطلبات السوق. على الدولة أن تقلّص من

المغريات ومحفّزات العاطلين عن العمل، لكي تشجّعهم على الاشتراك في سوق العمل، بواسطة شروط صارمة للحصول على منحة مخصّصات البطالة أو ضمان الدّخل. من المفترض أن تساهم هذه الخطوات في تقليص ميزانيّة الدولة والعجز الماليّ، تحت شعار من الرفاه إلى العمل. وغالبًا ما تتجاهل تلك السياسات شروط سوق العمل والعوائق المبنويّة التي تصعّب على مجموعات سكانية الاندماج في سوق العمل وفي الاقتصاد الجديد، والتّمتّع بثمار التطور. من جهة، تصعّب الدّولة المعايير، ومن جهة أخرى لا تقوم بمعالجة عوائق الاندماج في سوق العمل القوميّ، ولا تزيل عوائق التنمية في الاقتصاد العربيّ المحلّي، وسيتمّ توضيح هذه النقاط في الفصول القادمة.

3.2 من الرّفاه إلى العمل

يستعرض في هذا الفصل السياسات والبرامج التي استخدمتها الحكومات الإسرائيليّة بغية مجابهة المشاكل الاقتصاديّة للمواطنين، وبالأساس معالجة البطالة والفقر، التي تمّ بلورتها منذ قيام الدّولة مع مراعاة مقتضيات المشروع الصّهيونيّ بما يناسب صعوبات التّشغيل لدى الغالبيّة اليهوديّة. ويمكن الادّعاء بأنّ مساهمتها في حل أزمات الأقليّة العربيّة كانت هامشيّة للغاية.

حاولت الدّولة أن تجابه مشاكل البطالة، وحاولت تشجيع التّشغيل بواسطة العديد من الوسائل (بار تسوري 2005)، نحو: دعم المُشَغِّلين، خاصّةً بعد موجة الهجرة من الاتّحاد السّوفييتي. وقد تمّ تفعيل هذه السّياسة، في الأساس، في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛ وقامت الدولة بتخصيص ميزانيّات لإنشاء المصانع في مناطق التّطوير، وهي آليّة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في مناطق التّطوير؛ وتمّ تفعيل برنامج تشغيل بادرت إليه الدولة (ومشاريع خاصّة) على نطاق واسع في سنوات الخمسينيات، إلى أن تمَّ إبطالها في السبعينيات. في التّسعينيات، وفي أعقاب موجة الهجرة الكبيرة والتّزايد في نسبة البطالة، تمّ تفعيل مجدّد لمشاريع تشغيل مبادَر– كانت غالبيّتها في إطار الصّندوق القومي لإسرائيل وسلطة الآثار– طُبِّقَت أساسًا في الوسط العربيّ وفي مُدُن التّطوير، حيث طرأ هناك تزايد حادٌّ في نسب البطالة. لاقت تلك المشاريع نجاحًا جزئيًّا فقط، ومن جملة الأسباب لفشلها، كانت عمليّات تصنيف غير كافية أَشرَكَت في الخُطَط مجموعات صعبة الاندماج في أسواق العمل.

إضافةً إلى ذلك، قامت الدّولة على مدار سنوات طويلة، بتوفير برامج للتأهيل المهني للعاطلين عن العمل، إلا أنّ هذه البرامج، وعلى تعدّد مساراتها، لم تنجح في توفير الحلول للعاطلين عن العمل. إذ تركّزت عملية التأهيل في مساقات غير مناسبة لاحتياجات السّوق، وفي مهن آخذة بالتقلّص، أو اعتمدت أساليب إرشاد غير حديثة. كما وأنّ رسوم البطالة للمشتركين في التأهيل المهنيّ، لم تُخَفَّض. في عام 2002 أقرّت الحكومة تقليص ميزانيّات التأهيل المهنيّ، وفي أعقاب ذلك، انخَفَضَ عدد المشتركين وعدد البرامج.

إضافةً إلى البرامج السّابقة، بادَرَت الدّولة لخطّة تأهيل لمبادرات اقتصادية – إحدى الطّرق السّائدة في العالم لمجابهة البطالة. لكن، وفقًا لمعطيات مؤسّسة التأمين الوطنيّ (مقتبس لدى بار تسوري 2005، 270)، كان نجاح هذه الخطّة محدودًا، وأوصت المؤسّسة بفحص مجدّد لتطبيقها.

في أعقاب مدّ البطالة فيً السّنوات الأخيرة (1998 – 2003)، فإن مجمل الوسائل التي عَرَضناها أعلاه لم توفّر الحلول المنشودة، ولم تأخذ بعين الاعتبار كون عبء البطالة ملقًى بالأساس على مجموعات سكّان الضّواحي في المجتمع اليهودي، ومجموعة الأقليّة العربيّة. في أعقاب هذا الواقع، إضافةً إلى التّغييرات في الأيديولوجيا الاقتصاديّة للدولة، بدأت الحكومات بالانتقال إلى نهج سياسة جديدة، معروفة باسم من الرّفاه إلى العمل. لم يكن هذا الانتقال مؤشّرًا على تغيّر جوهريّ في السياسات الحكوميّة، إذ لم يتعاطف صنّاع القرار، على مدار السّنين السّابقة مع تطبيق برامج ضمان الدّخل ومخصّصات البطالة. وقد اضطرت تلك القيادات لتوفير هذه المخصصات بسبب مساهمتها في تحقيق الاهداف القومية، وبالأساس في فترات الهجرة الجماعيّة (في العقد الأوّل بعد إنشاء الدّولة). يطلعنا فرنكل على أن دولة إسرائيل في سنواتها الاولى، لم تَقُم بانتهاج تأمين بطالة شامل، وفضّلت بأن يكون العاطلون عن العمل مرتبطين بمكتب الشؤون الاجتماعيّة، من منطلق الحفاظ على سيطرة المؤسّسة وتعلّق المواطنين والمهاجرين بِكَرَم حزب السّلطة، مباي (حزب عمّال أرض إسرائيل) (فرنكل 2001).

جاء التّغيير في سياسات تأمين البطالة في أعقاب الركود الاقتصاديّ عام 1966–1967 حينما انضمّ عاملون من الطّبقات الوسطى إلى صفوف العاطلين عن العمل. بالنّسبة لهولاء لم تشكل البرامج القائمة –كالأعمال المبادر إليها– حلاً ملائمًا (جال 1992، 122). بادرت الحكومة عام 1967، إلى وضع خطّة لدفع مخصّصات البطالة، خطّة مقلّصة جدًا وصارمة الشّروط (فرنكل 2001). يتشابه هذا التّصرّف مع السّياسات الحكوميّة

المُنتهَجَة في سنوات التّسعينيات، ففي حال تمركُز البطالة في الضّواحي، لا تُسْرِعُ الدّولة إلى طرح حلول جذريّة، وحينما تبدأ المشكلة بالتّوغّل نحو المركز، تسارع الدّولَة بإيجاد الحلول، سواء كانت الحلول موضعيّة ومؤقّتة، وسواء كانت واسعة وشاملة.

سُنَّ قانون تأمين البطالة عامَ 1972، وبدأ تنفيذه في 1 يناير 1973. سُنَّ هذا القانون بالّتنسيق والتّوافق بين الحكومة، والهستدروت (نقابة العمّال)، ولجنة تنسيق المنظّمات الاقتصاديّة. ارتكز القانون، من مجمل ما ارتكز عليه، على توصيات لجنة التّأمين ضدّ البطالة (والتي أُقِيمت عام 1970)، برئاسة بروفسور رفكا بار يوسف (فرنكل 2001). وقد فسَّر البعض هذا التّحوّل بمصطلحات قلق الدّولة من انخفاض وتيرة الهجرة بسبب الأوضاع الاقتصاديّة المتردّية، ونسب البطالة المرتفعة.

كذلك الأمر في مجال منح مخصصات ضمان الدّخل، إذلم يكن خلال العقود الثّلاثة الأُولى على إنشاء دولة إسرائيل منظومة رسميّة وقانونيّة ذات معايير واضحة، تؤمّن لكلّ إسرائيليّ مخصّص معيشة، في حال عدم مقدرتة الدائمة للمشاركة في سوق العمل. بدأ دفع المخصّصات بشكل رسميّ ومنظّم مع بدء سريان القانون في 1 يناير 1982 (سبيرسكي وآخرون 2001).

ارتكزت عمليّة التّشريع التي ابتدأت منذ نهاية سنوات السّتّينيات، وبالأساس في بداية سنوات السّبعينيات، على المقتضيات داخل المجموعة اليهوديّة، ونتيجةً لنقد لاذع من قبل تقرير الأُمم المتّحدة (تقرير بروفسور فيليب كلاين، للتوسّع، انظُر: سبيرسكي وآخرون 2001)، وفي أعقاب موجة الاحتجاج التي قادتها مجموعات احتجاج فقيرة مثل الفهود السود. كانت الحاجة إلى الوحدة، وجَسْر المشاكل والتّوتّرات الدّاخليّة، أحد أبرز الدّوافع لتغيير السّياسة، أي تغييرات في البيئة الدّاخليّة لتحديد السّياسة العامّة، وازدياد المشاكل على جدول الأعمال العامّ، والتي كانت قد أُهْمِلَت من قبل.

مرّت قوانين البطالة وضمان الدّخل سلسلة تعديلات، بالأساس في التّسعينيات. جزء منها اتّجه نحو التّوسيع وجزء آخر ذهب في اتّجاه التّقليص. سُنَّت جلّ التّعديلات المُقَلِّصة في التّسعينيات، حينما ارتفعت نسب البطالة، وتقلّصت معها الفوائض في صندوق البطالة في التأمين الوطنيّ، ومعها أيضًا الدّعم الحكوميّ لضمان الدّخل للعاطلين عن العمل.

تمّ تنفيذ التّعديلات في بند تأمين البطالة في قانون التأمين الوطنيّ ، في أغلب الأحيان، بواسطة قانون التّسويات الملازم لقانون الميزانيّة (منذ 1985). كما هو معروف، يُمَكِّن استعمال قانون التّسويات الحكَومةَ من المبادرة إلى تعديلات قانونيّة في عمليّة سريعة

تجتاز الإجراءات العاديّة لسنّ القوانين في الكنيست.
تمحور أساس التّقليص، والتّشديد في منح المخصّصات، بين السّنوات 1990 حتّى 2000 حول تشديد المعايير وشروط الاستحقاق، وتحديد أيّام العمل والسّنّ. تندرج هذه التّعديلات تحت رغبة تقليص تأثير رسوم البطالة على محفّزات العمل، وفي الوقت ذاته، الحفاظ على الطّابع الاشتراكيّ الخاصّ بالقانون.[11] بدأت قوانين التّسويات منذ عام 2000 بتصعيب شروط تلقّي رسوم البطالة والمعايير أكثر فأكثر. إضافةً إلى ذلك، بدء التّمييز بين الأجيال المختلفة للمتوجّهين لتلقّي المخصّصات (سبيرسكي واتكن 2002).

عام 1999 حَصَل انعطاف في مفاهيم الحكومة. قانون ضمان الدّخل، الذي رمز إلى انضمام إسرائيل إلى عائلة الدّول ذوات جهاز التأمين الاشتراكيّ الشّامل، بدأ يُعْرَض على أنّه ثقل على الميزانيّة. أُسْتُبْدلَ الكَرم الذي أَبْدَته الحكومة بتصعيبات، ذلك الكرم الذي نَبَعَ من دافع الرّغبة في استقطابَ مهاجرين يهود إلى إسرائيل، وعرض هبوط سلس عليهم، سواء كانوا كبار السّنّ، أو قليلي الموارد أو نساء وحيدات؛ أُسْتُبْدلَ بشكّ وحتّى بتعامل نمطيّ لمتلقّي المخصّص، وبدء يُنْظَر إلى جميعهم على أنّهم استغلاليّون. من هنا، حاولت الدولة منذ نهاية التّسعينيات وحتّى اليوم، إقصاء أشخاص من دوائر متلقّي المخصّصات وبالأساس مخصّصات ضمان الدّخل، وهم الذين يتمّ تعريفهم على أنّهم النّواة الصّعبة في البطالة والعمل على إرغامهم بالاندماج مجدّدًا في سوق العمل (سبيرسكي واتكن 2002).
قرّرت الحكومة عام 1999 إقامة لجنة مشتركة من المدراء العامّين لبعض الوزارات المتخصّصة بهدف بلورة توصيات لتنفيذ تجربة لتنجيع شروط الاستحقاق لتلقّي رسوم ضمان الدّخل، بواسطة تذويت المنافسة في هذا المجال. أُطْلِقَ على هذه التّجربة لقب خطّة ويسكنسون في إسرائيل، على اسم إحدى الخطط التي تمَّ تطبيقها في الولايات المتّحدة، والتي كانت نموذجًا لخطط في دول غربيّة أُخرى. في أعقاب توصيات لجنة المدراء العامّين، أُقيمَت في مارس 2000 لجنة حكوميّة برئاسة يوسي تمير، مدير عامّ مؤسّسة التأمين الوطنيّ، والتي كان دورها تحديد مبادئ تشغيل خطّة workfare الإسرائيليّة.
وفقًا لسبيرسكي وآخرين (2001)، حَدَثَ الانعطاف في موقف الحكومة على خلفيّة الارتفاع المتواصل في تّكلفة الميزانيّة لقانون ضمان الدّخل في سنوات التّسعينيات. نَبَعَ هذا الارتفاع من الازدياد في عدد العائلات المتلقّية للمخصّصات، من 32,000 في عام

11. يتم استعراض تعديلات التّشريع في هذا المجال في تقارير مركز أدفا. راجع/ي فرنكل عامي 2001، 4.

1990 إلى 129,000 على وجه التّقريب في عام 2000. على ما يبدو، لو ظلّ مصدر الارتفاع نابعًا من المهاجرين الجُدد، لكانت الدّولة على استعداد لتحمّل الثّمن، وذلك من رغبتها في جذب مهاجرين يهود كُثُر قدر المستطاع. بينما، انضمّ في السّنوات الأخيرة إسرائيليّون قُدامى إلى دائرة متلقّي ضمان الدّخل، نتيجةً لتراكم التباطؤ في النّموّ الاقتصاديّ الذي بدأ منذ عام 1996. لاءمَت هذه السّياسة إلى حدّ كبير الموجة العالميّة في الميل نحو التّقليل من دفع مخصصات ضمان الدّخل، من جهة بواسطة تصعيب المعايير لتلقّي الضّمان، ومن جهة أُخرى بواسطة تشجيع متلقّي المِنَح على الخروج إلى العمل (سبيرسكي 2000). حَظِيَت هذه السّياسة في الولايات المتّحدة باسمها الشّعاراتيّ From Welfare to Workfare.

في أغسطس 2000 قَرَّرَت الحكومة تشغيل خطّة الـ workfare. وفقًا لتلك الخطّة، فُرِضَ على متلقّي مخصّصات ضمان الدّخل، أن يشاركوا في برامج لإنماء قدراتهم على إيجاد عمل؛ ومن يرفض القيام بذلك، يُحْرَم من المخصّصات (سبيرسكي 2000؛ سبيرسكي واتكن 2002).

قرارات الحكومة منذ أغسطس 2000.

1. تنفيذ خطّة لزيادة قدرة متلقّي ضمان الدّخل على الاندماج في سوق العمل. الخطّة مُعَدَّة للأشخاص المتلقّين منحة ضمان دخل لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر متواصلة. مدّة هذه الخطّة ثلاثة أشهر.

2. من المفترض أن تحتوي الخطّة على واحد أو أكثر من المكوّنات الآتية: تشخيص تشغيليّ، تأهيل لاستكمال ثقافة أساسيّة، تأهيل مهنيّ أساسيّ، تأهيل واستشارة للبحث عن عمل وللمثابرة في العمل، عمل اختباريّ لفترة مؤقّتة، تدريب على عمل جماهيريّ أو تشغيل محميّ، تأهيل حرفيّ.

3. تعديل القوانين، والأنظمة المتعلّقة بالإعفاءات، وتخفيض في مجالات المسكن، والتّربية والأرنونا، بغية أن يتوقّف متلقّو مخصّصات ضمان الدّخل عن تلقّي التّخفيضات بشكل أُوتوماتيكيّ. بدءًا من عام 2001، على متلقّي منحة ضمان الدّخل أن يمرّوا باختبار دخل، لأجل تلقّي إعفاءات إضافيّة، في الوقت الذي يتمّ اعتبار المنحة دخلاً كباقي المدخولات الأُخرى.

4. تعزيز برنامج لاستكمال التّعليم الأساسيّ لكلّ الباحثين عن عمل ممّن يستحقّون منحة ضمان دخل.

تعرضّت هذه الخُطَّة لنقد متواضع في الدّولة، يُمْكِنُ أن نُحِيلَهُ إلى روح العصر، وإلى توقيت تنفيذها في فترة حسّاسة من تاريخ الدّولة، فترة تحوي تهديدًا على الوضع الاقتصاديّ والمكانة الاقتصاديّة العالميّة لدولة إسرائيل، وتحتوي على مخاوف من صعوبة استمرار تجنيد القروض في أسواق المال الدّوليّة.

واظب مركز أدفا على طرح موقف نقديّ حيال الخطّة، والإتيان بأمثلة على فشلها في دول أُخرى. يتلخّص النّقد الأساسيّ في النّقاط التّالية (سبيرسكي 2000):

1. هنالك شكّ في قدرة هذه الخُطّة المعدّة لثّلاثة أشهر، على منح الأشخاص الذين خَرَجوا من سوق العمل مهارات تمكّن استيعابهم المجدَّد في العمل. غالبيّة هذه الشّريحة من ذوي مستوى التّعليم المتدَنّي، والمسنّين. كما هو معروف، لا يوجد فرص عمل دون مهارة، ولا يوجد طلب لأشخاص كبيري السّنّ.

2. يدلّ هذا القرار على النّيّة لتقديم عرض (لا يمكن رفضه)، على شاكلة دورات مكثّفة تحت عنوان كيف يمكن البقاء في سوق العمل. لا يمكن لهذا المساق أن يستكمل ما هو ناقص على أرض الواقع: تعليم وتأهيل ملائمان لمتطلّبات سوق العمل.

3. يتوجّه هذا القرار بالأساس إلى المجموعة الكبيرة من متلقّي ضمان الدّخل الأُمّهات المعيلات الوحيدات (أُسَر تتكوّن من أم دون زوج)، اللواتي يُشكّلن 37% من الأُسَر التي تتلقّى ضمان دخل في سنّ العمل. في الوضع الرّاهن، يستحققن المعيلات الوحيدات منحةَ ضمان الدّخل دون فحص صحّة أهليّتهن لتلقّي المخصّصات؛ كذلك فهنّ يستحققن مكافآت أُخرى: أولويّة في قبول أبنائهنّ لحضانات، مشاركة وزارة الإسكان في أُجرة البيت، وتخفيضات في رسوم الصّحّة وفي ضريبة الأرنونا.

4. لن يساعد هذا القرار متلقّي ضمان الدّخل، ذوي التّعليم المتدنّي.

5. لا شكَّ بأنّ توسيع الخطّة لاستكمال التّعليم ستأتي بالفائدة على الأشخاص الحاصلين على شهادة بجروت. الخطّة المُقْتَرَحة مُعدّة لأشخاص وخاصّة النساء من

سكّان بلدات التّطوير والبلدات العربيّة، وهي أماكن تمتاز بنسبة ضئيلة من النّجاح في امتحانات البجروت. إذًا، من غير الواضح كيف يمكن لخطّة استكمال التّعليم أن تأتي بالنّفع على مشتركيها، حيث أنّ المدّة المفترَضَة لبرامج استكمال التّعليم، لا تزيد عن ثلاثة أشهر لكلّ مشترك.

يوضِحُ مسحٌ للعديد من الأبحاث حول مدى نجاح خطّة وسيكونسين وتحقيق أهدافها، في الولايات المتحدة، بأنَّ الصّورة غير واضحة تمامًا. تدلّ هذه الأبحاث على انخفاض في عدد متلقّي المخصّصات، لكن هذا التّوجّه بدأ قبل تطبيق الخطّة؛ ومن ناحية التّشغيل، صحيح بأنّ جزءًا من متلقّي الدّعم قد اندمجوا بعد تطبيقها في سوق العمل، بيد أنّ هذه الوظائف كانت غير منتظمة، وبأُجور غير ملائمَة، ولفترات قصيرة. من ناحية مستويات الدّخل، لم تنجح الخطّة بتحسين مستوى دخل متلقّي المخصّصات سابقًا. أي أنّ اندماجهم في سوق العمل، لم يُخْرجهم من مستنقع الفقر، مما يثبت أنّ الحلول مؤقّتة وجزئيّة (بار أون وبيفرمان 2002). كلّ ما نجحت هذه الخطّة بتحقيقه هو إخراج متلقّي المخصّصات من قائمة المستحقّين لها (هايز 2002).

هذه السّياسة الجديدة، الرّامية أساسًا إلى تقليص مصروفات الحكومة، تَغَلَّفَت بتصريح قِيَميّ فيما يتعلّق بأهميّة دمج متلقّي مخصّصات ضمان الدّخل في قوى العَمَل (سبيرسكي وآخرون 2001). وتشير هذه السّياسة، نوعًا ما، إلى نهاية عمليّة استيعاب المهاجرين الجُدُد الذين قَدمُوا إلى إسرائيل مع بداية التّسعينيات.

يمثّل برنامج ويسكونسين خصخصة خدمات التّشغيل الحكومية، وتوكيل القطاع الخاصّ بهذه المهمّة. يُطْرَحُ هنا سؤال مركزيّ حول المجتمع العربيّ: هل تساعد هذه الحلول في تخفيض مستوى البطالة ومستوى الفقر لدى الأقليّة العربيّة؟ أو بشكل أَدَقّ، هل هي مُعَدَّة لتقوم بذلك؟ خصوصًا أنّ أبناء الأقليّة يُضْطَرُون، أكثر فأكثر، إلى البحث عن عمل في الاقتصاد العربيّ المحليّ. وهل تعمل الدّولة مقابل تطبيق هذه الخُطَطَ على إزالة عوائق التّطوّر والتنمية المركزيّة في اقتصاد الأقليّة العربيّة؟ بغية الإجابة على هذه الأسئلة وفحص تأثيرات تطبيق سياسة من الرّفاه إلى العمل على الأقليّة العربيّة، هناك حاجة إلى رؤية متكاملة لعدد من المعايير المركزيّة: الأوّل، صورة متكاملة عن مميّزات العائلات العربيّة التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل؛ تأثير المُخَصّصات المختلفة على معدّل الفقر في أوساط العائلات العربيّة؛ مصادر مشاكل الفقر والبطالة لدى لأقليّة العربيّة، والعلاقة بينها وبين المخصّصات، بمعنى هل تُوجَد مخصّصات تُغْرِي أبناء

الأقليّة العربيّة على التّوقّف عن العمل وعلى مجاورة طاولة الدّولة؟
ستوضح هذه العوامل للقارئ، أنّ بُعْد المخصّصات هو عامل هامشيّ في مسبّبات البطالة والتّدنّي الاقتصاديّ للأقليّة العربيّة، مقارنةً مع العوائق المبنويّة التي تصطدم بها الأقليّة العربيّة، وعلى الأخصّ عوائق تنبع من أسواق العمل، سواء أسواق العمل المحليّة الإقليميّة أو القطريّة المركزيّة.
من المفيد بدء التحليل بوصف اتّجاه تطوّر عدد العائلات العربيّة التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل منذ أوائل التّسعينيات وحتّى اليوم.

جدول 11: متلقو منحة مخصّصات ضمان الدّخل

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 187.

العام	المجموع	نسبة التّغيير	العرب	نسبة التّغيير	نسبة العرب من المجموع
1990	30,820		6,479		21
1991	37,891	22.9	6,484	10	17
1992	67,941	79	4,483	30	12
1993	68,667	10	8,287	-0.3	12
1994	72,967	6.2	8,722	5	12
1995	75,955	4.1	9,321	7	12
1996	85,111	12	10,220	10	11
1997	93,765	10.1	12,131	18	13
2000	133,306		26,202	-	19
2001	147,549	10.6	30,045	15	20
2002	151,600	2.7	-		
2003	155,000		-		
2004	145,550		-		

جدول 12: توزيع متلقّي منحة مخصّصات ضمان الدّخل

العام	العرب في المدن	نسبة العرب في المدن (%)	العرب في القرى (أقل من 2000 نسمة)	نسبة العرب متلقّي المخصّصات في القرى (%)
1990	6,149	20	330	11.5
1991	6,149	17.5	335	11.8
1992	8,099	12.6	384	15
1993	7,903	12.2	384	15.8
1994	8,336	12	386	21.2
1995	8,967	12	354	22.7
1996	9,856	12.1	364	23.3
1997	11,660	13.3	471	28.4
2000	25,477	19.7	725	30.6
2001	29,156	20.4	889	32.5

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 187.

قبل نقاش التّصوّرات المتعلّقة بالعائلات العربيّة، من الجدير ذكره، أنّه منذ عام 1992 شَكّلَ المهاجرون الجُدد الذين قدموا من الاتّحاد السّوفييتيّ 29% من مجموع متلقّي ضمان الدّخل (والذين كان عددهم 58,000). ومنذ عام 1995 يُشكّل المهاجرون 40%من متلقيّ ضمان الدّخل. في عام 1999 حَصَلت ما يقارب 49,000 عائلة من المهاجرين الجدد على المخصّص، وفي عام 2003 ارتفعّ العدد إلى 55,000، وفي عام 2004 انخَفَضَ إلى 50,720 عقب التّشديد في المعايير. تعزّز هذه المعطيات الادّعاء القائل بأن الدّولة استخدمت مخصّص ضمان الدّخل كإحدى وسائل الاستيعاب الأساسيّة للهجرة اليهودية الوافدة في التّسعينيات (سبيرسكي وآخرون 2001).

في المنتصف الثّاني للتسعينيات، تمّ تسجيل انخفاض في النمو الاقتصاديّ ونتيجةً لذلك ارتفاع عدد الإسرائيليّين القُدامى متلقّي مخصّصات ضمان الدّخل. في السّنوات الأخيرة، ارتَفَعَت وتيرة متلقّي ضمان الدّخل من السّكان القدامى إلى أربعة أضعاف مقارَنَةً مع أواسط العقد، في الوقت الذي تَمَّ تبطيء وتيرة الارتفاع في أوساط المهاجرين الجدد إلى ما يقارب نصف الوتيرة في أواسط العقد، والمقصود بالأساس العاطلين ذوي الاحتمالات المنخفضة للعودة إلى سوق العمل بشروط الجهاز الاقتصاديّ في هذه الأيّام.

فيما يتعلّق بالأقليّة العربيّة، يبرز عدد من النتائج المركزيّة من جداول 11 و 12:

1. هناك ارتفاع متواصل لعدد العائلات العربيّة التي تستحقّ مخصّصات ضمان الدّخل، من 6,479 عائلة عربيّة حَصلَت على ضمان الدّخل في عام 1990 إلى 30,745 عائلة في عام 2001، وهو ارتفاع بنسبة 474%.

2. حَدَثت نقطة التّحوّل التي ترمز إلى تعميق الاختلاف بين المجتمع العربيّ واليهوديّ، في عام 1995. منذ ذلك الوقت الارتفاع في عدد العائلات العربيّة الحاصلة على مخصّصات ضمان الدّخل أكبر من الارتفاع العام في الدّولة ككلّ، وبالذّات في القرى. إلى جانب هذا، يجب التّأكيد على أنّ الأزمة لدى السّكّان العرب أعمق مما هي عليه لدى السّكّان اليهود، وهو معطى سيتّضح من معطيات معدّل الفقر لدى العائلات العربيّة لاحقًا.

3. منذ عام 1992 وحتّى عام 1997 تَساوت نسبة العائلات العربيّة الحاصلة على مخصّصات ضمان الدّخل مع تمثيلهم في مجمل المجتمع (تشكّل العائلات العربيّة من تلك السّنة ما يقارب 13% من العائلات في الدّولة)، رغم أنّ نسبتهم بين العائلات الفقيرة هي ثلاثة أضعاف. بعد عام 1997 ازدادَ وزنهم من متلقّي المخصّصات على وزنهم في المجتمع، ووصل في المدن إلى ما يقارب الضعفين، وفي القرى إلى ثلاثة أضعاف من وزنهم النسبيّ. يفيد هذا المعطى بعمق الأزمة وبالعجز عن الاندماج في الاقتصاد الجديد الآخذ في التّبلوُر، وبالمقابل الإشباع الحاصل في السوق المحلّي وشحّة فرص التشغيل، ومستويات الأُجور المنخفضة.

4. في عام 2001 وصلت نسبة العائلات العربيّة الحاصلة على مخصّصات ضمان الدّخل إلى ما يقارب 13% – 30,000 عائلة من مجمل 230,000 عائلة عربيّة تعيش في الدّولة.

5. يوجد اختلاف في الوضع الاقتصاديّ للسكان العرب الّذين يقطنون القرى مقارنةً مع السكان الّذين يقطنون المدن. أزمة القرى أكبر بكثير من أزمة المدن.

6. سوف يوضّح دمج معطيات العائلات العربيّة التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل مع معطيات متلقّي رسوم البطالة في أوساط الأقليّة العربيّة، عددًا من النواحي الإضافيّة:

متلقّو مخصّصات ضمان الدّخل هم عائلات لا تنجح في ضمان مستوى الدخل الأدنى المطلوب لمعيشتها، سواء بسبب غياب العمل لفترة طويلة، أو بسبب المرض، أو المعيلات الوحيدات، أو الشيخوخة. الامتحان الأساسيّ لتلقّي المخصّص هو القدرة على الاعتياش

أو القدرة على العمل. في حين تعتبر مخصّصات البطالة ضمانًا يدفعه كلّ أجير عن طريق الراتب، ومعدّة لمساعدة ولضمان الدّخل للعامل في فترة البطالة، إلى حين اندماجه مجدّدًا في سوق العمل. لذا، فإنّ هذا المخصّص مشروط بمعايير تجميع فترة العمل التي ستزكّي العاطل في تلقّي رسوم البطالة، ومحدّدة بالزّمن، بمعنى أنّ المخصّص المعطى محدّد بعدد الأشهر فقط (وهي معايير تدهورت في السنوات الأخيرة). هذه الفروقات بين نوعي المخصّصات، قد تفسّر الاختلاف في عدد مستحقّي هذه المخصّصات من أوساط الأقليّة العربيّة.

جدول 13: عدد العاطلين عن العمل ومتلقّي رسوم البطالة

العام	عدد العاطلين عن العمل	عدد متلقّي رسوم البطالة	نسبة متلقّي رسوم البطالة من العاطلين عن العمل (%)	العاطلون عن العمل العرب	نسبة العاطلين عن العمل العرب من المجموع القطريّ (%)
1995	145,000	61,548	42.2	22,000	15
1996	144,100	67,908	47.1	30,000	20.8
1997	169,800	86,452	50.9	31,000	18.2
2000	213,800	92,060	37.0	34,900	16.3
2001	233,900	104,707	25.2	30,000	12.8
2002	262,400	97,000	20.9	31,000	11.8

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 187.

جدول 14: العرب المتلقّون لرسوم البطالة

العام	في المدن	نسبة متلقي رسوم البطالة في المدينة من المجمل العام (%)	في القرى (أقل من 2000 نسمة)	نسبة متلقي البطالة في القرى (%)
1991	4,861	8	296	8
1992	6,417	8.2	318	6.6
1993	3,005	5	177	5
1994	3,312	5.5	214	6.2
1995	4,245	6.6	198	5.3
1996	5,299	6.8	213	5.0
1997	9,164	9.9	404	7.3
2000	11,332	12.5	409	7.7
2001	11,528	10.7	452	7.4
2002	12,831	14	650	10.3

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 187.

- في جانب مخصّصات البطالة، يمكننا أن نلاحظ أنّ نقطة الشّرخ كانت عام 1996، عندما بدأ عدد العرب الحاصلين على هذه المخصّصات بالارتفاع، من 5,512 متلقّ في العام 1996، إلى 13,481 في العام 2002، أي ارتفاع بنسبة 244%.

- نسبة العرب من مجمل كافّة متلقّي مخصّصات البطالة أقلّ من نسبتهم من الحاصلين على مخصّص ضمان الدّخل طوال تلك الفترة. يمكن ان يُفَسّرُ هذا الاختلاف بسبب المعايير الأكثر صَرَامَةً للحصول على رسوم البطالة، وبالأساس شرط تجميع أيام عمل قبل فترة البطالة. وبما أن أبناء الأقليّة يجدون صعوبةً في الاندماج في سوق العَمَل (سَيُوَضّحُ هذا التّصوّر في الفصل الذي يتناوَل صعوبات تشغيل الأقليّة العربيّة لاحقًا) لذا، ينضمّون مباشرةً إلى متلقّي مخصّصات ضمان الدّخل. ثانيًا، يتصعّب أبناء الأقليّة في الاندماج مُجَدّدًا في سوق العَمَل بعد فترة البطالة، فينضمّون عَقِب ذلك إلى متلقّي مخصّصات ضمان الدّخل.

- في حين تزيد نسبة متلقّي مخصّص ضمان الدّخل للسّكّان العرب من القرى على سكّان المدن، تتجلّى صورة عكسيّة في معطيات متلقّي رسوم البطالة. نسبة هؤلاء في القرى أقلّ من نسبتهم بين سكّان المدن.
- بعد عام 2001، يفسّر الانخفاض في نسبة العرب العاطلين عن العمل من مجمل العاطلين عن العمل في الدّولة، يفسّر بالانخفاض الملحوظ في نسبة العرب المشاركين في قوى العمل، وهو انخفاض من حوالي 53% عام 1996 إلى 38% في عام 2002. وبالمقابل هناك ارتفاع في مستوى المشاركة في أوساط اليهود.

7. يبيّن دمج عدد العائلات التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل مع المعطيات حول معدّل الفقر– والتي ستفصّل لاحقًا– يبين أنّه ما يقارب 27%– أي 30 ألف عائلة من حوالي 111 ألفًا– من العائلات العربية الفقيرة، تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل، والباقي لا يستحقّ هذه المخصّصات، أساسًا، لكون ربّ الأسرة المُعَرّفَة كعائلات فقيرة يشارك في قوى العمل.

8. تفسير آخر لتدنّي عدد العائلات العربية التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدّخل، يكمن في الصعوبات والعوائق التي تضعها الدولة أمام مجموعة الأقليّة العربية عندما يتوجّهون لطلب هذه المخصّصات، كما تصفها جمعية «صوت العامل» في كرّاسة أصدرتها عام 2002، تبيّن فيها وسائل وآليّات اقتصاص متعددة، تقتصر على المجتمع العربيّ، مثل: سحب المخصّصات جرّاء عمل أحد أفراد العائلة (قبل البطالة) بادّعاء أن القسيمة الرّسميّة للراتب الشهريّ وهميّة؛ سحب المخصّصات جرّاء ملكية عقارات (كذلك من الوراثة)؛ سحب المخصّصات جرّاء حيازة سيارة؛ سحب المخصّصات جرّاء السّفر إلى الخارج في رحلة سياحية وفي حالات معيّنة جرّاء تأدية واجب ديني مثل الحجّ.

9. يبيّن دمج هذه الأعداد–المعطيات مع معطيات البطالة والمشاركة في قوى العمل– والّذي سيتمّ تفصيله في الفصل القادم– أنّه بين السنوات 1992–1996 كان هناك ارتفاع في عدد العائلات العربية التي تتلقّى مخصّصات ضمان الدخل، رغم الانخفاض في مستويات البطالة، والارتفاع في مستوى المشاركة في قوى العمل، لدى المجتمع العربيّ. منذ عام 1997، مع تصاعد أزمة الفقر، وارتفاع عدد العائلات الحاصلة على مخصصات ضمان الدخل، ارتفع في المقابل مستوى البطالة وانخفض مستوى المشاركة في قوى العمل.

10. حدث الارتفاع في عدد متلقّي مخصّصات ضمان الدخل والبطالة لدى الأقليّة العربية في التسعينيات، رغم أن النّموّ الاقتصاديّ في الدولة، حينه، كان إيجابيًا وملحوظًا، كما في سنوات 1993–1996 (بمعدّل 6%).

تشير مجموعة المعطيات التي تمّ طرحها إلى الآن إلى نتيجتين محوريّتين:
الأولى: أنّ المخصصات لا تلعب دورا مركزيًا في تشجيع أو منح «حوافز» سلبيّة للعائلات العربية لعدم الانضمام إلى سوق العمل، لذا، فإن تقليص المخصّصات وتجديد المعايير سيضيف عائلات عربية أخرى إلى دائرة الفقر، ولن تحلّ المشكلة.
النتيجة الثانية: يجب البحث عن جذور الأزمة الاقتصاديّة، والفقر والبطالة عند أبناء الأقلية العربية في ميدان آخر، في الأساس في صعوبات العمل الآخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة، سواء في الاقتصاد–المحلي العربي أو في الاقتصاد المركزي اليهودي.
تُدَعّم هذه النتائج من قبل البحث الذي أعدّته مؤسسة التأمين الوطني (العام 1999) والذي ركّزَ على وضع متلقّي منحة مخصّصات ضمان الدخل، وأساسًا على العوائق التي يواجهها متلقّو تلك المخصّصات في العودة إلى العمل مجددًا (كينغ وآخرون 2003).
يخلص البحث إلى:
«العرب العاطلون عن العمل (الذين يتلقون مخصّصات ضمان الدخل) يواجهون عوائق عمل أكثر بكثير مقارنةً مع المجموعات السّكّانية الأُخرى: يواجه 55% منهم أربعة عوائق أو أكثر (هي: غياب المهنة؛ ومستوى تعليم منخفض؛ والافتقار إلى الخبرة في العمل؛ صعوبات في أنماط العمل، خصوصا مسألة الحضور إلى العمل بشكل منتظم ربما بسبب صعوبات المواصلات من بلداتهم إلى أماكن العمل)، مقارنة مع 37% من الإسرائيليين القدامى، و 26% من المهاجرين» (ص 48).
وفق هذا البحث، المسببات الرئيسية من وراء عدم عمل أبناء الأقلية العربية هي: 49% مشاكل صحية؛ 20% مشاكل إيجاد عمل؛ 15% رعاية طفل أو فرد من أفرادًا لعائلة يعاني من المرض؛ 10% تفضيل تربية الأطفال بشكل ذاتيّ (ص 52). أَعْرَبَ 60% من أبناء الأقليّة عن استعدادهم للعودة إلى العمل إذا توفّر لديهم مكان عمل قريب من المنزل، 82% منهم قالوا بأنهم يتوجهون إلى مكتب العمل، لكن فقط 32% من المتوجهين يحصلون على عروض عمل، 16% منهم شاركوا في دورة تأهيل مهنيّ؛ و 84% لم يشاركوا في دورة تأهيل مهنيّ مقارنة مع المجتمع اليهوديّ حيث شارك 39% في دورة تأهيل مهنيّ مقارنة مع 61% لم يشاركوا.

تختلف دوافع متلقّي مخصّصات ضمان الدخل، حسب هذا البحث، بين المجتمع العربي واليهودي. ففي المجتمع العربي، كما هو موصوف في الجدول التالي، يتلقّى 55% تقريبًا المخصّص لأنهم يبحثون عن عمل، أو لأنه لا يمكن تعيينهم (دمجهم في سوق العمل)، مقارنةً مع 17% من اليهود الّذين يبحثون عن عمل، و 23% لا يمكن تعيينهم.

جدول 15: اسباب استحقاق منحة مخصصات ضمان الدخل عام 1999 (%)

اسباب استحقاق المخصص	مجموع متلقي ضمان الدخل	المجتمع العربي	المجتمع اليهودي
الباحثون عن عمل	17	25	17
الذين لا يمكن تعيينهم (دمجهم في سوق العمل)	25	28	23
أجر منخفض	14	7	12
أمهات	26	28	29
المتقدمون في السن	6	4	2
آخرون	12	8	17

كما سبق ووضّحنا في هذا الفصل فأن قسماً ضئيلاً من العائلات العربية الفقيرة تحصل على مخصّصات ضمان الدخل، او مخصّصات البطالة. من هنا فأن نسبة ضئيلة جدا من العائلات العربية الفقيرة تنجح في الخروج من دائرة الفقر نتيجة لتدخّل الدولة.

3.3 سياسة الإفقار:

تعيش نحو 50% من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل. لقد ازداد معدل الفقر في أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف، منذ مطلع التسعينات. تشكل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة؛ فضائقة الفقر لدى العائلات العربية قائمة في كافة أنماط العائلات، وهي ليست ناجمة عن كبر العائلة وعدد أفرادها فحسب. فالفقر في الوسط العربي متجذر أكثر منه في أي شريحة أو فئة أخرى في الدولة. وتشكل الأسر العربية الفقيرة مع الأسر الفقيرة من اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) نحو 50% من مجمل الفقراء في الدولة. فقد دلت بعض الأبحاث على أن 75% من أسباب كون الأسر العربية تعيش تحت خط الفقر ليست ناجمة عن أسباب ديموغرافية، وإنما عن النقص في التعليم، وعن وجود عدد معيلين منخفض، وعن تمييز في سوق العمل، وعن محدوديّة فرص التشغيل، وعن ارتفاع مستوى البطالة، وعن التنافس مع العمال الأجانب، وعن عدم المقدرة على الاندماج في الاقتصاد المركزي، وعن نوع المهن المزاولة (غروناو 2001؛ غرة وكوهين 2001)؛ وعن الضائقة والإشباع في الاقتصاد العربي المحلي.

الجدول 16: معدل الفقر لدى الأسر اليهودية والعربية 1990–2004 (%)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة	نسبة الانخفاض	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة	نسبة الانخفاض
1990	33.5	13.2	60.6	**47.2**	**34.5**	**26.9**
1992	33.8	16	52.7	**49.8**	**39**	**21.7**
1994	33.1	16.8	49.2	**51.9**	**38.5**	**25.8**
1996	32.7	14.4	56	**46.3**	**28.3**	**38.9**
1998	31.3	13.5	56.9	**52.8**	**37.6**	**28.8**
2001	31.6	14.7	54.5	**54.7**	**41.3**	**24.6**
2002	30	14.8	45.6	**55.6**	**44.7**	**20.1**
2003	30.5	14.9	51.5	**56.9**	**48.4**	**15**
2004	30.3	15.9	51.5	**57.5**	**49.9**	**13.2**

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، درجات الفقر وعدم المساواة 2001؛2002؛ 2004

يوضح الجدول 16 معدل الفقر في الأسر العربية واليهودية في الدولة منذ مطلع التسعينيّات حتى الآن. وتدل المعطيات على وجود فروق جوهرية بين المجموعتين.

- منذ مطلع التسعينيّات هناك اتجاه عام يتميّز في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية، سواء تم قياسها وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي. الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد العائلات العربية التي تحصل على مخصصات ضمان الدخل.

- نسبة الفقر في أوساط الأقلية العربية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، سواء أجري الحساب وفق الدخل الإجماليّ (وهو ما يعكس الفروق الأساسية في مستوى دخل الأسر) أم وفق الدخل الصافي. تشير هذه الحقيقة إلى عمق الفقر وتجذّره في صفوف الأقلية العربية، على امتداد الفترة كلّها.

- تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب. فغالبية العائلات التي عاشت دون خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجماليّ، في أوساط المجتمع اليهودي نجحت في الخروج منه بعد قبض مدفوعات التحويلات، ووصلت نسبتها (أي العائلات الفقيرة) إلى ما يقارب الـ15%. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر في الأسر العربية في العام 2004 بنحو 13% فقط بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات، من نسبة 57.5% إلى 49.9%.

- غياب العلاقة بين معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية، وبين النمو الاقتصادي في الدولة. فعلى مدار الفترة الممتدة بين العامين 1990 – 2004، كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي – على الأغلب – إيجابيًا. هذا المعطى يشير – على ما يبدو – إلى غياب العلاقة بين معدّل الفقر ومستويات النمو في الدولة. فقد كانت نسبة النمو في السنوات، 1992، 1994، 1995، 1996 على سبيل المثال، مرتفعة (نحو 7%)، لكن لم يكن هناك أي انخفاض تقريبا في نسبة الفقر وفق مقياس الدخل الإجماليّ. يعني هذا أن الشريحة السكانية الفقيرة لا تستفيد من تحسن النشاط الاقتصادي. يشهد هذا الأمر على اتساع نطاق اللا مساواة في الدخل، وعلى أن النمو الاقتصادي لا يساهم في خفض معدّلات الفقر ولا يساعد الشرائح الضعيفة المهمشة والمميَّز ضدها. فالجمهور الذي لا يشارك في سوق العمل بنسب عالية، كالجمهور العربي، لا يمكن أن يستفيد من أيّ نمو اقتصاديّ. في فترات النموّ والازدهار، انحسرت رقعة الفقر لدى المواطنين العرب (أو

اتّسعت) بفعل تدخّل الدولة (عَبر المخصصات)، ولم يكن الأمر نتيجة لمعالجة المشاكل والعوامل الأساسية. فقد طرأ، في أواسط التسعينيّات، على سبيل المثال، تغيير إيجابي على معدّل الفقر الذي قيس وفق الدخل الصافي، وفي الأساس نتيجة لتعديل قانون مخصصات الأولاد ومساواة المخصصات المدفوعة للأولاد العرب بتلك المدفوعة للأولاد اليهود. وانعكس هذا التحسن في انخفاض معدّل الفقر وفق الدخل الصافي، لا في معدّل الفقر وفق الدخل الإجماليّ. هذا الأمر يثبت أن مسبّبات الفقر الأساسيّة (وفق مصطلحات الدخل الإجماليّ) لم تُجتثّ على مدار التسعينيّات وحتّى اليوم. فالانخفاض الذي كان يطرأ على معدّل الفقر نبع دائما من تدخل الدولة – وهو تدخل لا يحسّن الوضع كثيرا.

- لا يشكّل العمل، في أوساط الأقلية العربية، صمّامَ أمان من الفقر. فكثير من العائلات التي يعمل فيها رب الأسرة تعيش دون خط الفقر، وذلك، في الأساس، لأن الجمهور العربي في إسرائيل يحتل المراتب الدنيا في سلم الفروع الاقتصاديّة، وفي المهن المزاوَلة، وفي مستوى الأجور، وعدم المساواة في فرص العمل. ورغم التحسن المنهجيّ والملحوظ الذي طرأ على المستوى التعليميّ لدى القوى العاملة العربية، لا زال التمييز في فرص العمل قائمًا. إذ ليس في مقدور العرب، حتّى اليوم، استنفاذ كافة مهاراتهم في سوق العمل في إسرائيل، ولا تزال غالبية قوة العمل العربية في إسرائيل تتركّز في الفروع الاقتصاديّة والمهن المتدنية الأجور (إبشتاين وآخرون 1994).

الجدول 17: مميزات الأسر الفقيرة، اليهودية والعربية 2002**

مميزات الأسر	يهود (%)	عرب (%)
رب الأسرة مسنّ	27.1	12
معيل واحد (حتى جيل 65)	25.1	55.2
أسرة بدون أولاد	39.5	9.2
أسرة مع أولاد	60	90
1-3 أولاد	44	46.2
4 أولاد وأكثر	16	44
رب الأسرة لا يعمل (وهو في سن العمل)	35	30

** معطيات تمت بلورتها في مركز مدى استنادًا إلى معطيات مؤسسة التأمين الوطني من العام 1998 حتّى 2002

يبين الجدول التالي الفروقات في مستوى الدخل بين الأجيرين العرب واليهود في المدن للسنوات 1992–2002.

الجدول 18: مستوى الدخل للعمال الأجيرين (سكان المدن) (شيكل جديد)

العام	أجيرون يهود	أجيرون عرب	نسبة دخل العربي من دخل اليهودي (%)
1992	3,528	2,633	74
1993	3,833	2,728	71
1994	4,392	2,917	66
1995	4,901	3,333	68
1996	5,319	3,769	70
1997	6,011	4,211	70
1998	6,431	4,444	69
1999	6,635	4,485	67
2000	7,297	4,777	65
2001	7,708	5,269	68
2002	7,702	5,295	68

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 184, 187.

يوضح الجدول 18 الفرق بين مستوى الدخل للأجير العربي والأجير اليهودي (في المدن) منذ العام 1992 وحتى العام 2002، ونلاحظ أنه طوال هذه الفترة بلغ معدل دخل الأجير العربي 70% من دخل الأجير اليهودي. إلا أن هذه المعطيات قد تنقصها الدقة لعدة أسباب، منها أن معدل الاشتراك في قوى العمل ومعدّل العاملين اليهود أعلى؛ وأن عدد المعيلين في الأسر العربية اقل من عددهم لدى العائلات اليهودية، بالإضافة الى معدل أنفار أعلى في الأسر العربية (باستثناء الأسر اليهودية المتدينة). لذلك علينا إضافة مقارنة معدل دخل العائلات العربية مع دخل العائلات اليهودية.

جدول 19: معدل الدخل الشهري للعائلات الأجيرة

العام	معدل الدخل الشهري للعائلات العربية الأجيرة	معدل الدخل الشهري للعائلات اليهودية الأجيرة	نسبة دخل عائلات عرب / يهود %
1992	2,521	5,472	46
1993	2,829	5,867	48
1994	3,092	6,815	45
1995	3,769	7,781	48
1996	4,825	9,787	49
1997	5,330	10,863	49
1998	5,618	11,828	47.5
1999	5,619	12,194	46
2000	5,437	11,501	47
2001	6,337	12,736	49.7
2002	6,541	13,222	49.4

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، استطلاعات دورية: 109, 120, 129, 148, 158, 184, 187.

يُستدل من الجدول 19 ان المقارنة بين معدل دخل العائلات توفر صورة أكثر دقة عن الواقع الاقتصادي لدى السكان العرب مقارنة مع السكان اليهود. ولا تعكس هذه المعطيات أنماط العمل لدى الوسط العربي فحسب، بل تعكس أيضا المردود المنخفض للعمال العرب، وترتبط كذلك بارتفاع احتمالات البطالة والإقالة، والإخراج من دائرة العمل لدى المواطن العربيّ أكثر ممّا لدى مواطن يهوديّ تتوافر فيه المواصفات ذاتها. إضافة إلى ذلك، إنّ الفرص المتاحة للمواطن العربيّ العاطل عن العمل للعودة إلى سوق العمل مجددا، أو العثور على عمل، أقل من فرص المواطن اليهوديّ. يعكس هذا، فيما يعكس، محدوديةَ فرص العمل في التجمعات السكنية العربية، وعدمَ استعداد أرباب العمل اليهود لتشغيل العرب.

يُستنتَج من معطيات معدل الفقر (الجدول 16) أنه لم يكن هناك أي علاج جذري لمنابع الفقر ولا للنواقص الأساسية التي تؤدي إلى الفقر وفق مقياس الدخل الإجماليّ (الذي يعكس بصورة موثوقة مستوى المعيشة وفق الدخل من العمل). لم تُمنح الأقلية العربيّة أية إمكانيات لزيادة وتعزيز آليات داخلية لمواجهة هذه الظروف. التحسن الطفيف الذي

طرأ نجم عمليا عن تغييرات وتعديلات قانونية؛ وفي غياب علاج أساسي لمصادر الفقر من شأن الوضع أن يتدهور بسرعة نتيجة لتشريع إضافي. والدليل على ذلك أننا نشهد في السنوات الأخيرة تراجعًا في كل ما يتعلق بسياسة مخصصات الرفاه الاجتماعي ومجمل المخصصات التي تدفعها الدولة بشكل عام، وتلك المدفوعة للوسط العربي بشكل خاص.

يتجلى هذا التدهور في الارتفاع المستمر والمتزايد في نسبة الفقر في السنوات الأخيرة، بعد تطبيق كافة التقليصات والمعايير المشددة الجديدة بخصوص شروط واستحقاقات الحصول على مخصصات التأمين الوطني. يمكن القول إن هذه البرامج والخطط الحكومية، وخاصّةً ما يسمى بخطط من الرفاة إلى العمل لا يمكنها أن توفّر الشروط الأساسية لحل الضائقة الاقتصادية لدى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. إذ يكمن مصدر ومسببات تلك الضائقة في مبنى الاقتصاد الثنائي في الدولة وفي تقسيم أسواق العمل، وانتهاج سياسات حكومية تبقي على موانع التطور والإنماء في الاقتصاد العربي المحلي وموانع مبنويّة تحول دون تطوير الصناعة، والبني التحتية، والزراعة، والسياحة وتطوير رأس المال البشري (مستويات التعليم) في المناطق العربية. بالإضافة الى عوائق لدخول سوق العمل المركزية–اليهودية.

هذه المعطيات، إضافة إلى معطيات البطالة المتفاقمة، وإلى دفع الأجيرين العرب إلى مجالات عمل تقليدية، وإبعادهم عن الأعمال ذات المكانة العالية، وإلى المشاركة الهامشية للنساء العربيات في سوق العمل، توضّح، إلى مدى بعيد، الأسباب التي تولّد الفقر الشديد لدى الأقلية العربيّة، ممّا يجعلها عاجزة عن اختراق سقف الدخل المعرف كخط فقر. وسوف نوضع هذه الأبعاد في الفصول التالية.

3.4 بطالة وإقصاء من أسواق العمل

يتناول هذا الفصل وصف صعوبات العمل الأساسية التي تواجه المواطنين العرب في إسرائيل، تلك الصعوبات تؤثر بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية لأبناء الأقلية بل وتضاعف من احتمالات الفقر لديهم. كنا قد تناولنا في مدى الكرمل صعوبات التشغيل والعمل للأبناء الأقلية العربية بإسهاب في بحث بطالة وإقصاء: الأقلية العربية في أسواق العمل في إسرائيل (شحادة 2004 ب) ونتناول في هذا الفصل أبرز الاستنتاجات.

ينطلق هذا البحث، كما قلنا سابقا، من وجوب التعامل مع الواقع الاقتصادي في دولة إسرائيل على انه مقسم إلى اقتصادين: القطري–اليهودي والمحلي–العربي. من هنا، ووفقا لهذا التقسيم، يعتمد شرح صعوبات العمل وأسباب البطالة على حقيقة وجود عدة أسواق عمل في الدولة، وفقا لنظريات الاقتصاد الثنائي. لذا، أقترح تقسيم سوق العمل في إسرائيل بشكلين: الأول بين سوق العمل المركزيّة وسوق العمل الهامشيّة؛ والثاني بين سوق العمل القطريّة وسوق العمل المحلّيّة– الإثنيّة، التي يعبَّر عنها من خلال وجود جيب اقتصاديّ وجيب تشغيليّ خاص بالجمهور العربيّ. هذا التقسيم المزدوج، وكذلك الحِراك الداخليّ في أسواق العمل، والتفاعلات الحاصلة بينهما، يحدّدان إلى مدى بعيد – الصعوبات التشغيليّة التي يواجهها السكّان العرب في دولة إسرائيل، ويخلق الدونية والغبن المتراكمَين، ويحدّد المميّزات الشخصيّة للعاملين، ومميّزات التصنيع، وتركيبة القوّة العاملة والثروة البشريّة، وتركيبة الفروع التشغيليّة، والبطالة والمشاركة في القوّة العاملة، ومستوى الحراك الاجتماعيّ، إضافة الى التفاضل بين المجموعات السكّانيّة. توضح هذه النظريّات للقارئ سبب دفع السكّان العرب ثمنًا متواصلاً ومزدوجًا، من خلال تفشي البطالة وارتفاع مستويات الإقصاء عن سوق العمل، سواء في فترات الازدهار أم خلال الأزمات وفترات الركود الاقتصاديّ.

تقترح نظريّة الاقتصاد الثنائيّ تفسيرات بنيويّة لظواهر عدم المساواة في سوق العمل. نما هذا النهج كردّ فعل على التوجّهات التي تمحورت في المميّزات الفرديّة، لكنها لم تُعِر العوامل البنيويّة في سوق العمل اهتمامًا. وأدى تجاهل البنية التي يجري فيها النشاط الاجتماعيّ الى تبنّي مفهوم متجانس حول سوق العمل. وتنطلق التوجّهات البنيويّة من الفرضيّة القائلة أن مبنى الفرص المتوافر للأفراد في المجتمع يتعلق بمكانتهم وموقعهم داخل البنية الاجتماعيّة وداخل سوق العمل. ولا تلغي هذه التوجّهات أهمّيّة المميّزات الفرديّة، بل تتمحور في الأبعاد البنيويّة للنشاط الاجتماعيّ– الاقتصاديّ، في سبيل

تفسير الظواهر التي تعجز التوجّهات الكلاسيكيّة عن شرحها.

توجّه سوق العمل المحلّيّة

يعود مفهوم سوق العمل كـَ جيب تشغيليّ الى كون الأقلّيّات الإثنيّة تتركز عادة في مناطق محددة، ذات خصوصية جغرافيّة وثقافيّة واقتصاديّة. وتعاني شحًا في الموارد وتدنّيًا في مستوى التطوير والتصنيع في مناطقها. ينسجم هذا المفهوم مع الادّعاء القائل بضرورة التمييز بين أسواق العمل المتعددة في الدولة، بدل التعامل مع سوق عمل قطريّة واحدة. هنالك أسواق صغيرة تتمايز على أساس جغرافيّ وصناعيّ وتشغيليّ أو إثنيّ. وتحمل هذه الأسواق أبعادًا ماكرو–اقتصاديّة (بنيويّة وديناميّة)، وتتطلب تعاملاً خاصًّا ابتغاء فهم أداء وتصرف السوق المحلّيّة. ويَعتبر هذا النهجُ البطالةَ والخروجَ من سوق العمل بمثابة إخفاق للسوق المحلّيّة في الاستجابة لعرض العمل، ويعتبرها استحقاقًا للعوائق البنيويّة التي تصعّب الانخراط في أسواق العمل الأخرى. ولا تستطيع يد السوق الخفية خلق التوازن بين العرض والطلب، كما لا تستطيع الثروة البشريّة حل ظواهر صعوبات التشغيل (Blackaby 2002; Dananzer 1991; Graham *et al*. 1993).

للسوق المحلّيّة سمات خاصّة بها، فهي سوق صغيرة، ولا تتوافر فيها صناعات متطوّرة، ولا قطاع خاص متطوّر وعصريّ قادر على تلبية طلبات العمل المحلّيّة. وتوفر هذه السوق وظائف في فروع اقتصاديّة ومهن متنوعة لكنها تلائم، أساسا، أصحاب الثقافة العلميّة العالية والنساء وأصحاب المهن الحرة والمهن الأكاديميّة. وتُعتبر الإدارة العامّة المحلّيّة مصدر تشغيل مركزيًا في السوق المحلّيّة–الإثنيّة. ويخلق هذا الواقع حالة من الحساسية العالية للركود في النشاط الاقتصاديّ داخل الدولة، إذ يتضرر أبناء الأقلّيّة من البطالة بسرعة اكبر، ويعانون من البطالة المتواصلة أكثر من مجموعة الأغلبيّة. وهناك من يدعي أنهم يَشْغلون وظيفة قوّة عاملة احتياطية، حيث يُدْعَون إلى خدمة الاقتصاد القوميّ عندما يطرأ نقص في القوى العاملة، وعندما تزول الحاجة، يُعادون الى معسكرات البطالة؛ (Blackaby 2002; Graham *et al*. 1993; Jong & Madamba 2001) ويدعي درينكووتار أن الاقتصاد المحلّيّ يساعد على تنمية اقتصاد ونظام تجارة داخليّين وخدمات يفترض ان يَشغلها ابناء الأقلّيّات (Drinkwater 2002). وتقوم الشركات التابعة للسوق المركزيّة، والمعنية بتسويق بضاعتها وخدماتها في السوق المحلّيّة، بتوظيف العاملين من ابناء هذه المجموعة بسبب المعوّقات اللغويّة والثقافيّة. وتُعتبَر السوق المحلّيّة ملاذًا لابناء

الأقلّيّة، إذ لا تجري داخلها عمليّة تنافس غير عادلة مع مجموعة الأغلبيّة، ولا يوجد فيها تأثير للتمييز الواقع على هذه المجموعة (كما هو الحال في السوق المركزيّة–الرئيسيّة) (Lewin-Epstein & Semyonov 1994; Semyonov & Lewin-Epstein1994).

في سوق العمل الإثنيّة المحلّيّة، يحصل اعضاء الأقلّيّة على فرص هي في المعتاد حكر على أعضاء مجموعة الأغلبيّة في السوق المركزيّة الرئيسيّة، ويُفترَض بالسوق المحلّيّة أن توفر أماكن عمل متنوعة، وألاّ تقتصر على الأشغال البسيطة.

في مقدور نظريّة سوق العمل والاقتصاد المحلّيّ– الإثنيّ ان تفسر بعض صعوبات التشغيل في صفوف الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وأن تفسّر، في الآن ذاته، الفروق في صعوبات التشغيل بين الشرائح السكّانيّة المختلفة. فالتعامل مع سوق العمل الإسرائيليّة كسوق عمل مجزَّأة ومنقسمة على ذاتها– سوق مركزيّة للجمهور اليهوديّ وسوق عمل هامشيّة، محلّيّة–إثنيّة للأقلّيّة العربيّة، هذا التعامل يمكّن من توفير تفسير لائق لتوصيف وإدراك صعوبات التشغيل في صفوف الأقلّيّة العربيّة.

توجّه الاقتصاد الثنائيّ

في الاقتصاد الثنائيّ (ألون سيغال وآخرون 1995؛ شطاير وليفين – إبشتاين 1988; Cornfield 1987)، يقسَّم سوق العمالة الى مركز وهامش. في القطاع المركزي، هنالك الشركات الكبيرة التي تملك رؤوس أموال ضخمة وتمتاز بجني أرباح عالية. ويدور الحديث عن شركات احتكاريّة ومؤسّسات اقتصاديّة احتكاريّة عملاقة تملك القدرة على السيطرة على السوق من خلال تحديد الأسعار. هذه القدرة تمكّن الشركات والمؤسّسات المذكورة من الاستفادة من امتيازات كثيرة، وتمكّنها من زيادة ثروتها وقدرتها التشغيليّة. وفي المقابل، تقف الشركات الواقعة في الهامش أمام ظروف سوق مختلفة للغاية، حيث يذكّر وضعها باقتصاد السوق التنافسية. فهي لا تُحْكِم سيطرتها على السوق، ولا تملك قدرة التأثير عليها. هذه الشركات صغيرة، ويعمل لصالحها عدد أقل من العمال، ورؤوس أموالها محدودة. لذا، فهي تعاني تقلبات السوق أكثر. وتمتاز العلاقة بين القطاعين بتبعيّة قطاع الهامش لقطاع المركز، وينتج عن ذلك شروط استغلالية.

في فترات النمو، عندما يتزايد الطلب، تحول شركات المركز جزءًا من العمل الى شركات الهامش. أما في فترات الركود والكساد وقلّة العمل، فلا تتأثر شركات المركز تقريبًا بالأمر، لكن شركات الهامش تقوم بتقليص نشاطاتها الى الحد الادنى. هذه المرونة هي

بمثابة الرافعة التي توفر النجاح لشركات المركز ولقدرتها على توفير الاستقرار التشغيليّ؛ أما شركات الهامش، فتحصل على هذه المرونة من خلال تشغيل المجموعات العمالية التي لا يتوافر لها هذا الاستقرار، وتشغَّل عند الحاجة فقط.

وبحسب هذا النهج، تعمل حالة البطالة لصالح اقتصاد المركز، وتوفر له مرونة وامتيازات اقتصاديّة وقدرة على ضمان الاستقرار التشغيليّ لعامليه. من هنا، من غير المتوقّع اختفاء ظاهرة البطالة، وينبغي التعامل معها على أنها ظاهرة ثابتة في سوق العمالة؛ وعليه، تحمل البطالة بين طياتها جوانب من التمييز داخل المجتمع. ولهذا التمييز انعكاسات على عبء البطالة وعلى طول أو قِصر فترتها الزمنية. فهناك مجموعات داخل المجتمع تتضرر اكثر من غيرها من البطالة، وتعاني أبعادها وانعكاساتها أكثر (ألون وآخرون 1995؛ Graham, *et al*.1993).

هنالك انعكاسات للاقتصاد المجزّأ على البنية الاجتماعيّة والصناعيّة للبلدات التي تقع في الضواحي. ففي المركز، تتوافر دومًا تلك المناطق التي تضم العديد من الصناعات ومجالات التشغيل، والتي تعرض فرصًا جيدة لانخراط المستخدمين في الأعمال التي تلائم قدراتهم. ويعاني سكّان الضواحي من بنية تشغيليّة متدنّية يعرضها سوق العمالة المحلّيّ، والذي يشكل بدوره مخزون فرص العمل الأساسيّ والأول بالنسبة للمستخدمين. وهنالك أهمّيّة بالغة للكثير من العوامل في حساب الفرص المتوافرة للفرد، نحو: مميّزات المنطقة؛ درجة ابتعادها الجغرافيّ عن المركز؛ نوع الصناعة المتوافرة؛ بالإضافة إلى تركيبة النسيج الاجتماعيّ.

وفقًا لشطاير ولفين–ايبشتاين، تمتاز السوق الرئيسيّة بكبرها وجودتها وأرباحها العالية، وبقدرتها على توفير الأعمال الجيدة والاجور المرتفعة وظروف العمل الممتازة وبمنحها المكافآت لعامليها، وكذلك توفيرها لحالة من الثبات التشغيليّ وشروط التقاعد. هنالك ثلاثة استحقاقات لهذا التقسيم:

أ. منه يتولّد فرق في التعيينات التشغيليّة للفئات الاجتماعيّة في القطاعات المختلفة. هنالك من يدعي أن بعض الفئات الاجتماعيّة لا تملك، سلفًا، حظوظًا متساوية في الحصول على عمل في جميع شرائح السوق، وبناء عليه، تجري عمليّة إبعاد عن المركز الاقتصاديّ. لكل من: الأقلّيّات الإثنيّة؛ أبناء الشبيبة؛ النساء؛ وكبار السن الذين خرجوا

من دائرة العمل المنظم. العاملون في القطاع المركزي يتمتّعون بثقافة علميّة أعلى؛ وبما ان هذه الثقافة هي وسيلة التصنيف والاختيار، يشغَّل هؤلاء في الوظائف المرموقة التي تدرّ دخلاً يفوق الدخل الذي يحصل عليه مستخدَمو الضواحي؛
ب. منه تتولّد فروق في شكل الحراك الاجتماعيّ ونِسَبِه بين القطاعات وفي داخلها. يُتَعامَل مع القطاع كحاجز في وجه الحراك الاجتماعيّ، لذا يجري حراك قليل بين القطاعات؛

ج. منه تتولّد فروق في مستوى المكافآت وفي العوامل التي تؤثر على هذا المستوى– إذ يؤثر الانتماء إلى قطاع معين على مستوى الدخل وعلى درجة الاستقرار التشغيليّ (شطاير ولفين–ايبشتاين 1988).

أشار ألون وإيبشتاين وسيميونوف (1995) الى الفروق بين التحصيلات الاقتصاديّة ومستويات البطالة في إسرائيل، واقترحوا تفسير ذلك من خلال الاقتصاد الثنائيّ، الذي يلحق الضرر، في الأساس، بالقطاعات الهامشيّة مثل: النساء، واليهود القادمين من الدول العربيّة، إضافة إلى الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل. ويلقي هذا الواقع بظلاله على صعوبات التشغيل لدى هذه الشرائح السكّانيّة، والتي تُستقرَأ من خلال عمليّات الفحص الإحصائيّة، ومن خلال الفحص الدينامي. وما يعنيه هذا الامر هو ان حراكية هذه الشرائح تتضرّر طَوال الوقت. وتواجه المجموعات السكّانيّة الضعيفة الكثيرَ من العقبات التي تصعّب عليها إمكانيّة الحراك الاجتماعيّ، وتَحُول دون حصولها على عمل ملائم.

أثّر هذا التقسيم بشكل مباشر على طابع سوق العمالة في الدولة، وكان سببًا في تشكّل قوّة عمل رخيصة تقوم على خدمة السوق المركزيّة، وهو الذي قسّم المستخدَمين حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن، وقسّم بنية الثروة البشريّة لجمهور الأقلّيّة، ووضع القيود والإطار المحدِّد لمكانة الجمهور العربيّ داخل سوق العمالة. ولم تتوافر للعرب، بوصفهم مجموعة قوميّة، إمكانيّةُ اختيار نوع العمل وموقعه، ولم تتوافر لهم إمكانيّة اختيار المواضيع التي يتعلمونها، ولم تكن الثروة البشريّة لأفراد المجموعة العربيّة مقياسًا وحيدًا في ترقّيهم في سلّم العمل. على أرض الواقع، حُبست هذه المجموعة داخل سوق العمل المحلّيّة وملأتها حتى الإشباع. ومن ناحية أخرى دُعِيت – عند الحاجة– للعمل داخل السوق المركزيّة كقوّة عمل هامشيّة.
تدّعي هذه الدراسة أنّه في مقدور نظريّة الاقتصاد الثنائيّ أن تفسر جانبًا كبيرًا من عدم

المساواة في صعوبات العمل ضد الجمهور العربيّ، إذ إنّ التقسيم في سوق العمل الإسرائيليّة يعكس التقسيم العرقيّ الواقع في الدولة. وفي مقدور هذا التقسيم تفسير غياب المساواة في التمثيل داخل المهن والفروع الاقتصاديّة المختلفة. فالجمهور العربيّ يحصل على تمثيل عالٍ في الفروع الاقتصاديّة التقليديّة والفروع ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية. إضافة الى ذلكً، في وسع هذه النظريّة تفسير التوجّهات المختلفة في صعوبات التشغيل التي سادت في العقد الاخير في الشرائح المختلفة في صفوف الأقلّيّة العربيّة.

شهد مطلع التسعينيّات ارتفاعا حادًا في تجنيد اقتصاد المركز للعمال العرب، استجابةً للإقبال المتزايد على المنتوجات والخدمات، وذلك أنّ الانتعاش الاقتصاديّ (الذي نبع آنذاك من أجواء السلام والتصالح في المنطقة، ومن موجة المهاجرين اليهود) ولّد حاجة إلى تشغيل عمال في فروع اقتصاديّة محدّدة (كالبناء والصناعات التقليديّة) بكلفة منخفضة. تمخّضت عن ذلك حالة من الانفراج في صعوبات التشغيل (هبوط في مستوى البطالة وارتفاع في مستوى الانخراط الفعلي في قوّة العمل). بيد أنّ الحال تغير في منتصف التسعينيّات، إذ بدأت هذه الحاجة تتضاءل، وطرأت تغييرات في الاقتصاد وسوق العمل الإسرائيليّين. وكانت الأقلّيّة العربيّة أول من دفع الثمن، من خلال تفاقم البطالة والنبذ من سوق العمل.

أي ان السوق المركزيّة احتاجت في مطلع التسعينيّات إلى مساعدة السوق الهامشيّة، فقامت بتجنيد عمّالها لاحتياجاتها، وهذا ما ساعد السوق المحلّيّة على التطوّر وخلق أماكن عمل متنوعة داخلها. ونتيجة لذلك، هبط مستوى البطالة وارتفع مستوى الانخراط في سوق العمل. في المقابل، وعندما طفقت التغيّرات والتحوّلات تنضج في منتصف التسعينيّات، تولّدت البدائل، وكانت السوق المحلّيّة قد بلغت درجة الإشباع، ولم يعد في مقدورها الاستجابة إلى طلبات العمل، فاستنفدت الامتيازات الكامنة فيها، إذ لم تكن مهيّأة لذلك، ولم تملك الوسائل الكافية للتغلب على نتائج إغلاق السوق المركزيّة. عندئذ، بدأ التفاقم في نسبة البطالة، وحصل تراجع في مستوى المشاركة في قوى العمل.
يوضح الجدول التالي (20) حجم العمالة العربية في سوق العمل المركزي–اليهودي والتغيرات التي حصلت منذ مطلع التسعينيات، وبالاخص الانخفاض المستمر منذ العام 1997.

جدول 20: نسبة العمال العرب في أسواق العمل اليهودية من مجموع المشاركين العرب في سوق العمل

العام	1990	1992	1994	1995	1997	1999	2000	2001	2002
النسبة	49.9	48.3	49.9	50.8	51.1	46.3	45.6	45.4	43.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة 2002، جدول رقم 2.43

تنعكس هذه الادعاءات أيضا في من خلال توزيع المستخدَمين العرب حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن المختلفة، سواء كان ذلك خلال فترات الازدهار الاقتصاديّ أم خلال فترات الركود، حين كانت هناك حاجة للسوق المركزيّة إلى تجنيد السوق الهامشيّة، وعندما انتهت هذه الحاجة، كما يدعم فحص الصعوبات المركزيّة في التشغيل والبطالة والإقصاء عن سوق العمل هذا الطرح. توفّر لنا مؤشّرات البطالة والمشاركة صورة محيَّنة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، فالبطالة بدورها تشير الى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المواطنون العرب في محاولتهم الاندماج في العمل، أو في محاولتهم الحفاظ على أماكن العمل في السوق المحلّيّة والسوق المركزيّة على حدّ سواء. ويصوّر مستوى المشاركة، فيما يصوّر، ظاهرةَ العاطلين رغمًا عنهم عن العمل، وأولئك الذين يفشلون في العودة مجددًا الى سوق العمل بعد فترة بطالة متواصلة، بالإضافة الى الذين يفقدون الأمل من البحث عن عمل، وأولئك الذين لا تمنحهم ثروتهم البشريّة الكثير من الخيارات في الوضع الحالي للسوق.

تشير هذه المعطيات بوضوح إلى التدهور المتواصل منذ التسعينيّات حتى يومنا هذا، من خلال ارتفاع مستوى البطالة وهبوط مستوى المشاركة في القوّة العاملة، وتعكس التحوّلات الجارية في سوق العمل المحلّيّة والقطريّة بشكل دقيق، وتُشتقّ مباشرة من مميّزات تركيبة القوّة العاملة، ومن التقسيم إلى فروع اقتصاديّة ومهن جاء تشكّلها نتيجة لتقسيمة سوق العمل الثنائيّة. نبدأ أولاً في وصف مؤشّر البطالة.

الرسم البيانيّ 1 البطالة بحسب المجموعات

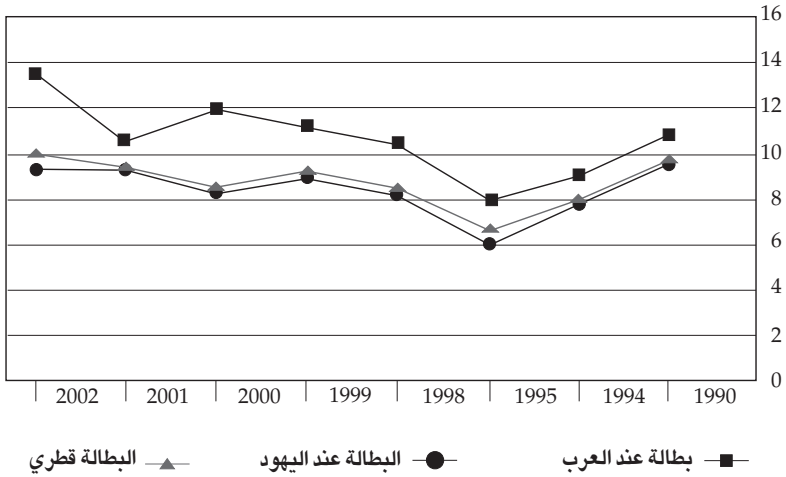

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة سنوات مختارة

تجسّد معطيات البطالة الادّعاءات التي طرحت في فرضيات البحث. وتُشتقّ بعض النتائج من هذه المعطيات (الرسم البياني 1):

1. حتى العام 1995، شهدنا هبوطًا في البطالة، بينما منذ ذلك العام نشهد ارتفاعا حادًا.
2. على امتداد الفترة، هنالك فرق في مستويات البطالة بين اليهود والعرب.
3. مستوى البطالة في أوساط المجتمع العربيّ أعلى منه في الوسط اليهوديّ.
4. في فترات النموّ والازدهار، كان رد الفعل (بمستوى البطالة) في صفوف الجمهور العربيّ، معتدلاً مقارنة بما يجري في المجتمع اليهوديّ. فعلى سبيل المثال، في الفترة الواقعة بين 1990– 1995 (وهي فترة استيعاب الهجرة وبداية مرحلة السلام والنموّ الاقتصاديّ المرتفع نسبيّا (6.2% بالمعدّل)، هبط مستوى البطالة بين اليهود من 4% في عام 1990 إلى 6% في العام 1995 (هنالك بعض الأبحاث التي تدّعي أن البطالة كانت طبيعية– احتكاكية فقط، وفعليًا لم تكن هنالك بطالة في ذلك العام. – جوتليف دانيال 2001)، بينما هبطت البطالة في المجتمع العربيّ من 10.6% إلى 8%؛ وهي أقل من الهبوط الحاصل عند اليهود، بشكل نسبيّ ومطلق.

4. منذ العام 1995، يشهد مستوى البطالة في المجتمع العربيّ ارتفاعا ثابتًا، بينما يشهد هذا المستوى في المجتمع اليهوديّ تراجعًا ثم يستقر بعد فترة من الزمن. على الرغم من أن هذه النزعات تسير في نفس الاتّجاه، هنالك فرق واضح في حدّة التغيّرات، وفي ردود فعل المجتمعَيْن على ما يجري، فردود فعل المجتمع العربيّ على ما يجري في الاقتصاد وفي سوق العمل أكثر تسارعًا وسلبيّةً. في المقابل، تتميز التغيّرات في المجتمع اليهوديّ بأنها أكثر اعتدالاً، إذ تبدأ متأخّرةً، لكنّها سرعان ما تعود لتستقرّ بعد فترة وجيزة.

6. يتناسب تفاقم البطالة في صفوف الجمهور العربيّ مع تحليل نظريّة الاقتصاد الثنائيّ، إذ توفّر السوق الهامشيّة مانعًا للصدمات وصمّامَ أمان للاقتصاد المركزي. هنالك تمثيل كبير للأقلّيّة العربيّة في فروع الاقتصاد والمهن التي شهدت أكثر التحوّلات عمقًا. تدلّ المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزيّة أن القسم الأكبر من العمال العرب عملوا، حتى العام 1995، في فروع الاقتصاد التقليديّة، خاصّة في الزراعة والصناعة والبناء (في العام 1990 استُخدم ما يقارب الـ 50% منهم في هذه الفروع)، واستُخدم 60%منهم كعمّال مهنيّين وغير مهنيّين. في العام 1995، انخفضت نسبة المستخدمين العرب في هذه الفروع إلى 40%، وفي العام 2001 إلى 35% فقط. هذا التقسيم لا يمنح الجمهور العربيّ خَيارات عديدة، إذ لم يرافق هذا الهبوطَ في الفروع التقليديّة انتقالٌ إلى الفروع الاقتصاديّة الأكثر تطوّرًا، ولم تتعزّز الثروة البشريّة، ولم يحدث انتقال إلى مهن ذات مكانة أرقى. وينعكس هذا التدهور بشكل واضح في مستوى المشاركة في قوّة العمل.

يصف الرسم البياني 2 واقع مشاركة العرب المتردّي في قوّة العمل، مقارنة باشتراك اليهود. وهنا أيضًا يظهر تقسيم واضح بين فترتين زمنيتين: فترة ما قبل العام 1995، وفترة ما بعدها. على امتداد الفترة كلها (الفترات الاقتصاديّة الجيّدة والسيّئة على حدّ سواء)، تلاحَظ فجوة بين اليهود والعرب في مستويات المشاركة في قوى العمل. تتباين الفروق وفقًا للفترات الاقتصاديّة: في فترة الانتعاش الاقتصاديّ، أي حتى العام 6/1995، وصل مستوى المشاركة إلى أقصاه (حيث شارك ما يقارب الـ 45% من مجموع الأفراد العرب الذين في سن العمل، في قوّة العمل)، مما أدّى الى تقلّص الفجوة، لكنها اتّسعت في فترات التدهور.

الرسم البياني 2 الاشتراك في قوّة العمل

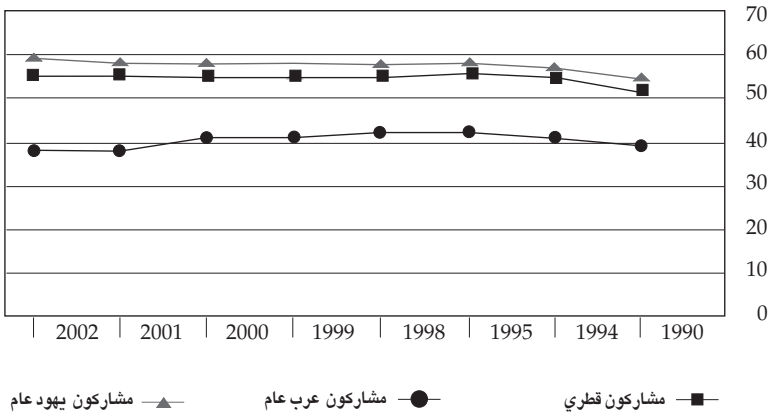

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة سنوات مختارة

حتى العام 1996 كان هناك ارتفاع في معدّلات الاشتراك في صفوف الجمهور اليهوديّ أيضًا. بالرغم من ذلك، بقيت الفجوة في الاشتراك بين المجموعتين السكّانيّتين على حالها تقريبًا، وهو فارق بمعدّل 13%. كان العام 1996 عام التحوّل في مستوى المشاركة كذلك. منذ ذلك العام نشهد تراجعا في مستوى مشاركة الجمهور العربيّ في سوق العمل. حتى العام 1996، كان توجّه المشارَكة في المجتمعين متشابهًا (مع فارق في نسبة المشاركين). فعندما كانت المشاركة في تصاعد، عادت الفائدة على كلا الجمهورين وارتفع مستوى المشاركة في أوساطهما. وحين انخفض، أثّر على الجمهورين في نفس الاتّجاه. وانعكست الفروق في مدى حدّة التغيّرات.

منذ العام 1996، نشهد اتّجاهات مختلفة، إذ حافظت المشاركة في صفوف الجمهور اليهوديّ منذ ذلك العام على مستوى ثابت، مع بعض الارتفاع الطفيف. وفي المقابل، طرأ هبوط حادّ على مستوى مشاركة الجمهور العربيّ؛ فبينما وصلت نسبة هذه المشاركة في العام 1996 إلى 43%، تراجعت في العام 1999 إلى 41.6%، وبلغت أدنى حدّ لها في 2002/2001 (39% فقط). في المقابل، حافظ الجمهور اليهوديّ في تلك الفترة على مستوى مشاركة بمعدّل 57%–58% (اتسعت الفجوة بين الجمهورين من فارق بمعدّل 13% إلى 20%)، يشير هذا المعطى أن المعاناة نتيجة للتغيّرات الحاصلة في الدولة هي

من حصّة بعض الفئات السكّانيّة، وأنّ قابليّة السوق المركزيّة للتضرر أدنى من تلك التي حصلت في السوق المحلّيّة (العربيّة تحديدًا).
في فترة الازدهار الواقعة في الأعوام 1990– 1995، لم تمرّ القوى العاملة العربيّة في عمليّة ترقية جديّة (الأمر الذي كان في وسعه التقليل من احتمالات تضرّرها)، ووصلت سوق العمل المحلّيّة، في العام 1995، إلى درجة الإشباع. هذه العوامل، مجتمعةً، التي تعكس بشكل واضح ديناميّكيّة أسواق العمل المجزّأة والعلاقة المتبادلة بين السوق المحلّيّة والمركزيّة، أدّت إلى ارتفاع معدّلات البطالة منذ تلك السنة، وإلى تحوّل في مستوى المشاركة في سوق العمل. ورافق التدهور الحادّ بدايةَ فترة الركود الاقتصاديّ في العام 1997، واشتدّت حدّته على خلفيّة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، وفي أعقاب الانتفاضة التي اندلعت في العام 2000.

تصف الجداول التالية التغيّرات التي طرأت على تركيبة التشغيل منذ العام 1990 حتّى 2002.

الجدول 21: توزيعة المستخدَمين حسب فروع اقتصاديّة (منتقاة) في إسرائيل (%)

الفرع الاقتصاديّ	1990	1995	2002
الزراعة	4.2	2.9	1.9
الصناعة	21.7	20.7	16.5
البناء والبنى التحتيّة	5.1	7.2	5.1

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة 1992, 1995, 2002.

تشير المعطيات إلى انخفاض ملحوظ في حصة الفروع التقليديّة– الزراعة والصناعة– في تشغيل العمال في الدولة. فقد انخفض عدد العاملين في فرع الزراعة بنحو 50%؛ اذ عمل فيه، في العام 1990، 4.2% من المستخدمين، مقابل 2% في العامين 2001 وَ 2002. تمثَّلَ التغيير البارز في فرع البناء في الانتعاش الذي شهده هذا الفرع في الفترة الواقعة في الأعوام 1990 –1995، لكنه عاد ليتراجع عام 2002 إلى المستوى الذي كان عليه في العام 1990. اضف الى ذلك التغيّرات التي طرأت على التقسيمة الداخليّة، وعلى مميّزات

الطلب للعمال الإسرائيليّين في فرع البناء. في العام 2002، استوعب هذا الفرع عمالاً إسرائيليّين من أصحاب الثقافة العالية أكثر مما استوعب في العام 1990، وبات العمال الأجانب يشغلون الأعمال البدنيّة الصعبة. أما التغيير الجوهري والأكبر، فقد كان في مجال الصناعة، وانعكس الأمر في عدد المستخدمين وفي التغيّرات البنيويّة داخل الفرع، وكان لذلك أثر كبير على مستوى البطالة وعلى إقصاء الجمهور العربيّ عن سوق العمل.

في مستطاع توزيع المستخدمين العرب حسب الفروع الاقتصاديّة أن يفسّر هذه الادّعاءات بشكل أوضح، إذ يتمثّل العمال العرب، في الأساس، في الفروع الإشكاليّة التي كانت عرضة لتقلبات كثيرة خلال العقد الأخير. الجدول التالي يصف توزيعة المستخدمين حسب الفروع الاقتصاديّة، ويجسّد الفوارق في التركيبة بين المجتمعين العربيّ واليهوديّ.

الجدول 22: توزيعة المستخدَمين حسب الفروع الاقتصاديّة– مجموعات سكّانيّة مختلفة (%)

الفرع الاقتصاديّ	1990		1995		2002	
	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود
الزراعة	6.3	3.9	3.4	2.06	3.54	1.76
الصناعة	22.1	21.7	16.86	16.98	15.73	17.23
البناء والبنى التحتيّة	18.6	3.3	19.02	3.96	16.81	3.83
سلك الإدارة العامّة	19.5	31	2.51	5.09	3.5	5.99
التربية والتعليم	=		9.24	10.38	12.15	12.36
الخدمات الصحّيّة	=		4.71	9.91	6.54	10
الخدمات الجماهيريّة	8.4	7.3	2.3	3.79	3.65	4.79
الكهرباء والماء	0.3	1.2	0.33	0.97	0.88	1.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة 1992, 1995, 2002.

يجسّد هذا الجدول التمثيل الفائض للجمهور العربيّ في الفروع التي بدأ وزنها التشغيليّ يتناقص عبر السنين، وبخاصّة فروع الزراعة والبناء والصناعة؛ فقد ساهم الطلب المتزايد لقوى عاملة متعلّمة، واندماج القادمين الجدد، واستيراد قوى عاملة رخيصة، في إقصاء العرب عن هذه الفروع، فانخفض تمثيلهم في فرع الزراعة، في الأعوام 1990 – 2002

بنحو 56%. هذا الانخفاض يعكس كذلك عمليّة تصفية الزراعة العربيّة المحلّيّة، وشحَّ الأراضي الزراعيّة العربيّة، بسبب عمليّات المصادرة المتواصلة، والنقص في الاستثمارات وفي التطوّر التكنولوجيّ. كلّ هذه العوامل، مجتمعةً، تقضي بشكل تدريجيّ على أحد الفروع الاقتصاديّة المركزيّة التي وجدت منذ ما قبل قيام الدولة. في فرع البناء، نلاحظ ارتفاعا في نسبة المستخدمين العرب، في الأعوام 1990 – 1995، ثم تلاه تراجع لاءم احتياجات الاقتصاد المركزيّ.
بين الأعوام 1990 – 2002، تقلّص تشغيل العمال العرب في فرع الصناعة بـ 30%، ويجسّد التقسيم الى صناعات حديثة وقديمة (الـ High Tec مقابل الـ Low Tec) دونيّة المستخدمين العرب في مجال الصناعة. إذ لا زال للأقلّيّة العربيّة تمثيل فائض في فروع الصناعة التقليديّة القديمة، ولا زالت ذات تمثيل ضئيل في فروع الصناعة التكنولوجيّة الحديثة (انظر الجدولين 8 وَ 9 في الفصل الثالث).

كما تنعكس هذه الدونيّة جيّدًا في تقسيم المستخدمين حسب المهن، إذ يلاحَظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية (راجع الجدول 23 لاحقًا).

من هذه المعطيات، تبرز نزعة إضافيّة، وهي انتقال الجمهور العربيّ نحو المهن الأخرى (نحو: التجارة؛ الخدمات الماليّة؛ الخدمات الفرديّة؛ وغيرها). وتبرز كذلك المكانة المركزيّة لسلك الإدارة العامّة. تعزّز هذه المعطيات الادّعاء حول وجود سوق عمل مجزّأة. يعمل أبناء الأقلّيّة العربيّة، أكثر ما يعملون، في السوق الهامشيّة وفي الأعمال الثانويّة وغير المهنيّة، ويُدفَعون، بالتالي، إلى أسفل سلّم التشغيل في السوق المركزيّة. في المقابل، يفترض أن توفّر لهم السوق المحلّيّة ملجأً تشغيليّا، تتوافر فيه لأبناء الأقلّيّة فرص تشغيليّة تغيب عنها المنافسة مع مجموعة الأغلبيّة، وتخلو – بالتالي – من مظاهر التمييز، وبخاصّة في مجال الخدمات والسلطات المحلّيّة (وتشير المعطيات إلى ازدياد في وزن سلك الإدارة العامّة في التشغيل داخل المجتمع العربيّ. وتتكرر هذه الظاهرة في المهن الخدماتيّة والمهن الحرّة في السوق المحلّيّة (نحو: الطبّ؛ المحاماة؛ المحاسَبة؛ الهندسة؛ المهن الأكاديميّة الحرّة).

يوضّح الجدول 23 هذه الادّعاءات من خلال المقارنة بين مستويات التمثيل بين المجموعتين

السكّانيّتين العربيّة واليهوديّة، في التقسيم حسب المهن. ويجسّد الادّعاءات حول تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغّل العرب في أسفل السلّم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة.

الجدول 23: توزيعة المستخدمين حسب المهنة– يهود وعرب (%)

المهنة	1990		2001	
	يهود	عرب	يهود	عرب
المجموع	88	12	85.6%	11.5
مهن أكاديميّة	95	4.95	91.2	7.5
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	93.6	6.37	90	7.6
المدراء	97	3.06	95.5	3.9
عمال الأعمال المكتبية	95.6	4.4	93.7	5.2
وكلاء وموظفو المبيعات والخدمات	88.5	11.5	87.3	9.3
عمّال مهنيّون في الزراعة	75	22	81.2	17.3
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	78.6	21.36	71.8	22.5
عمّال غير مهنيّين	61.2	38.8	73.4	27.5

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة 1992, 2002.

من خلال التمعّن في اتّجاهات البطالة، يمكن الاستخلاص كذلك أنّه عندما تشهد الدولة حالة من الركود الاقتصاديّ، ترتفع البطالة في صفوف الجمهور العربيّ بشكل أكبر وأسرع ممّا يحصل في صفوف الجمهور اليهوديّ. فمنذ العام 1995، تشهد البطالة تصاعدًا مستمرًا حتى وصلت إلى نسبتها المذهلة في سنوات الألفين. ووصلت نسبة البطالة في صفوف السكّان العرب، في العام 2002، إلى 13.4% من بين المشاركين في قوّة العمل المدنيّة، وهو ارتفاع بنسبة 50% في عدد غير المستخدمين خلال سبعة أعوام. ووَفقًا للمعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزيّة، تلائم توزيعة غير العاملين في الدولة تركيبة الفروع والمهن القائمة في صفوف السكّان العرب. في الفترة الواقعة في الأعوام 1990 – 1995، عندما تراجعت نسبة البطالة في الدولة، استفاد السكّان العرب من الارتفاع في عدد المستخدمين في الفروع التقليديّة التي يحصلون فيها على تمثيل فائض (فروع الزراعة والبناء والصناعة التقليديّة). يشير التفاقم الذي حصل في مستوى

البطالة منذ العام 1995 إلى اتّجاه عكسيّ، حيث ارتفع عدد غير المشغّلين في الفروع والمهن التي تركّز فيها السكّان العرب.

يتّضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ معظم العاطلين عن العمل العرب (64%) لا يعملون لانعدام توافر عمل يناسبهم في مكان سكناهم؛ وأنّ 10% لا يعملون لانعدام توافر عمل يلائم مهنتهم؛ وأنّ 11% لا يعملون بسبب افتقارهم الخبرة والتأهيل أو اللغة. بكلمات أخرى، يحاول العرب أكثر فأكثر العثور على عمل في السوق المحلّيّة، لكن ليس في وسع هذه السوق تلبية احتياجاتهم (أجاب 25% من اليهود أنّهم لا يجدون عملاً في مجال اختصاصهم، بينما لا يجد 21.5% منهم عملاً في مكان سكناهم).

يُستدلّ من الأرقام أنّ التراجع في مستوى البطالة في صفوف الأقلّيّة العربيّة في الأعوام 1990 – 1995 يعود، في الدرجة الأولى، إلى تزايد الطلب على العمّال المهنيّين وغير المهنيّين في فروع محدّدة (في سوق العمل المركزيّة) انتعشت في أعقاب موجة الهجرة اليهوديّة والنموّ الاقتصاديّ المتسارع في تلك السنين. استوردت هذه الفروع أيديًا عاملة عربيّة، لأنّ هذه الأخيرة كانت في متناول اليد، وبسبب كلفتها المتدنّية. عندما تولّدت الحاجة إلى العمّال العرب في السوق المركزيّة، حصل تراجع في البطالة، ومن بين سائر الأسباب أدّت هجرة العمّال هذه الى خلق أماكن عمل في السوق المحلّيّة، وزادت من الطلب على المنتوجات والخدمات. كثّفت هذه العمليّة التشغيل داخل السوق المحلّيّة، سواء في الفروع التقليديّة أم في الصناعة المكمّلة التي تحتاج الكثير من الأيدي العاملة، أم في سلك الإدارة المحلّيّة العامّة، التي أصبحت بحاجة إلى العاملين في مجالات التربية والرفاه والصحّة. ساهمت دورة الأعمال هذه في انخراط أعداد كبيرة في القوى العاملة، وكثّفت الطلب على القوى العاملة المتعلّمة في السوق المحلّيّة (مزوّدي خدمات من أصحاب المهن الأكاديميّة والأعمال المكتبيّة)، ودفعت التجارة والمواصلات إلى الأمام. هيّأت هذه التطوّرات المناخ للتحوّل الحادّ الذي حصل في العام 1995، حيث طرأت تحوّلات كبيرة على سوق العمل المركزيّة التي بدأت بدورها بإقصاء العمّال العرب عنها بشكل تدريجيّ. في فترة الازدهار الواقعة في الأعوام 1990– 1995، لم تمرّ القوى العاملة العربيّة في عمليّة ترقية جديّة (الأمر الذي كان في وسعه التقليل من احتمالات تضرّرها)، ووصلت سوق العمل المحلّيّة، في العام 1995، إلى درجة الإشباع. هذه العوامل، مجتمعةً، التي تعكس بشكل واضح ديناميّكيّة أسواق العمل المجزّأة والعلاقة المتبادلة بين السوق المحلّيّة والمركزيّة، أدّت إلى ارتفاع معدّلات البطالة منذ تلك السنة، وإلى تحوّل في مستوى

المشاركة في سوق العمل. ورافق التدهور الحادّ بدايةَ فترة الركود الاقتصاديّ في العام 1997، واشتدّت حدّته على خلفيّة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، وفي أعقاب الانتفاضة التي اندلعت في العام 2000.

في مطلع التسعينيّات، بدأت عمليّة تجنيد لقوى عاملة من الضواحي للسوق المركزيّة، الأمر الذي أدخل التحسينات على وضع المصالح التجاريّة في السوق المحلّيّة– الإثنيّة. وانخفض، نتيجة لذلك، مستوى البطالة بدرجة معينة، وارتفع مستوى مشاركة العرب في سوق العمل. لكن هذه السوق بدأت لاحقًا بالتحوّل إلى الصناعات التكنولوجيّة وفيرة العلوم، وزاد الطلب في فروع الصناعة التقليديّة على الأيدي العاملة المتعلّمة، وبدأ العديد من الخطوط الإنتاجية بالاختفاء، واختفى معها الطلب المرتفع على القوى العاملة، وانتقلت المصانع التي واصلت هذا الأسلوب الإنتاجيّ إلى دول أخرى، بحثًا عن الأيدي العاملة الرخيصة. بدأ المهاجرون الجدد ينخرطون في القوّة العاملة في جميع الفروع الاقتصاديّة، وتصاعدت عمليّة استيراد العمال الأجانب للعمل في الفروع التقليديّة. وصلت السوق المركزيّة إلى حدّ الاكتفاء والإشباع، ولم تعد بالتالي بحاجة إلى العمال الوافدين من الضواحي، فولّدَ الامر ضغطًا شديدًا على سوق العمل المحلّيّة، وأثقل كاهل الإدارة العامّة في محاولاتها توفير أماكن عمل جديدة. سرعان ما اتضح أن هذه السوق لم تتطوّر بالشكل المرضي، فهي لم تواكب التصنيع العصريّ، وتميّز قطاعها الخاصّ بصغره واقتصاره على فروع اقتصاديّة محدّدة (راجع بحث جروناو وآخرون 1995). سرعان ما امتلأت الخدمات الشخصيّة والمهن الأكاديميّة الحرة بسرعة. وهكذا فقدت السوق المحلّيّة وظيفتها كموفّرة لـ ملجأ تشغيل محميّ من التمييز. وكانت النتيجة الحتميّة أن تفاقمت البطالة وهبط مستوى المشاركة. وترافق الأمر مع عدد الذين يئسوا من البحث عن عمل.

تتفاقم أزمة البطالة المشاركة في اسواق العمل والفقر لدى السكان العرب، نتيجة لتجاهل الدولة وغياب سياسات عامة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية، بل استمرار نهج عدم تطور وانماء المناطق العربية من قبل الدولة في المجالات الاساسية، نحو: البنى التحتية، الصناعة والزراعة.

الـــفـــصـــل الـــرابـــع

عوائق تنميّة وتطوير الاقتصاد العربي

4.1 عوائق تنمية وتطور الاقتصاد العربي

وضّحنا في الفصول السابقة أن أزمة الفقر والبطالة التي تعاني منها الأقلية العربية في البلاد تعود بالأساس إلى عدم قدرة هذه الأقلية على الاندماج في سوق العمل المركزي، بسبب العوائق المبنويّة التي يصطدم بها أبناء هذه الأقلية، وكذلك بسبب واقع تخلّف وتدنّي مستوى التطوير الذي يعيشه الاقتصاد العربي. لا يقوى هذا الاقتصاد المحلي على الاستجابة لعروض العمل المتوفّرة لدى أبناء الأقلية، وخاصة المتعلّمة منها. لقد مر الاقتصاد المحلي في التسعينيات بفترة رخاء قصيرة حين نشأت في السوق المركزية حاجة لقوى العمل المستوردة من السوق المحلي ومن الضواحي، لكن سرعان ما عاد هذا الاقتصاد إلى حجمه الطبيعي، إلى الأزمة والإشباع. يشكل التخلّف وفقر التطوير والتنمية أبرز عوامل دونيّة اقتصاد الأقلية، وهي عوامل يفرزها النظام الاقتصادي المركنتيلي الحكومي. نتناول في هذا الفصل عوائق التنمية والتطور الأساسية التي تواجه الاقتصاد العربي المحلي.

في مؤتمر قيساريا الثامن (عُقد في شهر حزيران 2000) تم تخصيص جلسة نقاش «للوسط العربي»، جاء فيها أن «الوسط العربي» يعاني من أزمة ناتجة عن الانكماش الاقتصادي الشامل في الدولة خلال السنوات الأخيرة. ودخول فرعين أساسيين في الاقتصاد العربي في أزمة متواصلة؛ فصناعة النسيج بدأت تغادر البلدات العربية لصالح الدول المجاورة، حيث تتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، في حين دخل فرع البناء مرحلة ركود منذ سنوات. مسبّب إضافيّ للأزمة هو نقص الهياكل الأساسية، المادية والبشرية، الناتجة عن تخصيص الموارد المنقوص من قبل النظام الحاكم (زيلبرفارب 2001، 67–94).

لا ينجح الاقتصاد العربي في التغلب على سلسلة من العقبات التي تسد الطريق أمام اندماجه الكامل في الاقتصاد الاسرائيلي، ويفشل الشباب العرب في استنفاذ طاقاتهم ومؤهلاتهم في سوق العمل. علاوة على ذلك، تواصل العمالة العربية الاستناد على العمل خارج البلدات العربية، وخاصة كعمال الياقة الزرقاء. أما تقليص الفجوة التي نشهدها في السنوات الأخيرة بين تحصيل الطلاب العرب وتحصيل الطلاب اليهود في امتحانات التوجيهي (البجروت)، فلا تعقبها زيادة في حجم الطلاب العرب في الجامعات، ولا في قدرتهم على التحول إلى ممارسة أعمال رفيعة المستوى في سوق العمل.

شحّة الفرص المتوفرة لاندماج العرب في فروع الاقتصاد الحديث، وانعدام التطوير الاقتصادي في البلدات العربية، لهما إسقاطات على التّنمية الاقتصاديّة في البلدات العربيّة، ومن هنا، على المتانة الاقتصاديّة للسلطات العربية وعلى مستوى معيشة المواطنين العرب في الدولة.

طُرِحَ في مؤتمر قيساريا الثامن، اقتراحات لمعالجة عوائق التطور في المناطق العربية، في مجال ميزانيّات السّلطات المحليّة، الخرائط الهيكليّة، تأهيل قوى العمل، وجهاز التّعليم. تمّ التّطرّق أيضًا إلى انعدام المبادرات الاقتصادية في المناطق العربيّة، وغياب المبادرين، والمحفّزات، والمناطق الصناعية وقلة رأس المال وضآلة التمويل المصرفي للمبادرين العرب، ونسب الأرباح المنخفضة في المصالح، وانعدام الضمانات الاقتصادية، والبعد عن محاور أنشطة المصارف المركزية. وتحدّ جميع هذه العوامل من القدرة على تجنيد رؤوس الأموال اللازمة للمبادرات. مصادر التمويل المتوفرة للمواطنين العرب محدودة جداً، مقارنةً مع مصادر التمويل المتوفرة للمبادرين اليهود، وتقتصر على مصدرين فقط: قروض مباشرة من البنوك أو قروض بكفالة الدولة من صناديق خاصة (وهي قليلة جدًا). المبادرون العرب غير مندمجين في بيئة الأعمال الاسرائيلية، ومشاركتهم في المنظمات الاقتصادية ضئيلة.

تتشابه هذه التسويغات مع التّسويغات التي أثارها عزيز حيدر قبل انعقاد المؤتمر بعشر أعوام إذ ادّعى أنّ سياسة الحكومة الاقتصاديّة ساهمت في تسريع تطوير الاقتصاد الاسرائيلي ونشوء طبقة من المبادرين والمستثمرين اليهود، كما وأدّت من جهة ثانية إلى ركود اقتصاد القرية العربية. تميزت تلك السياسات الحكومية بمصادرتها الموارد الاقتصادية للسكان العرب (أملاك وأراضي) ممّا أثّر على كافة الجوانب المعيشيّة. كما تم إقصاء البلدات العربية من قائمة البلدات التي تحظى بميزانيات عالية بموجب سلّم

الأولويات القوميّ، وهكذا تمّ حرمانها من المصادر اللازمة لتطوير الهياكل والبنى التحتيّة الأساسيّة (حيدر 1991).
ووفقًا لحيدر فإن مجمل العلاقات بين الوسطين (اليهوديّ والعربيّ) أثّرت على النشاط الاقتصادي في أوساط الأقلية العربية على النحو التالي:

1. تقليص إمكانيات ممارسة العرب لأعمال رفيعة المستوى في مجال المصالح الاقتصادية في القطاع الخاص.
2. تقليص كبير في القدرة على تسويق منتجات من الوسط العربي إلى الوسط اليهودي، باستثناء المنتجات الزراعية ومواد البناء.
3. قلة فرص التعاون وعقد الشراكات على مبدأ التساوي بين المبادرين اليهود والعرب.
4. على ضوء شحّة الفرص المتاحة لتسويق منتجات للأسواق اليهودية، أو الفوز بعقود عمل في الوسط اليهودي، سادَت في الوسط العربي قناعات تحدّ من نوعيات وميادين النشاطات الاقتصادية التي يخوضها المبادرون.

يشير حيدر في دراسة له أُجْريت سنة 1993 إلى وجود طاقة محتملة كبيرة للمبادرة الاقتصادية في الوسط العربي، لم يتم تحقيقها بسبب ثلاثة أنواع من العوائق: عوائق مصدرها في غياب السياسة الحكومية الموجهة والشاملة لتطوير المبادرة في الوسط العربي؛ وعوائق نابعة عن صعوبة الوصول إلى الموارد والمعلومات المتواجدة في النظام المركزي، والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية بسبب التمييز أو بسبب الشعور بالغربة؛ وكذلك العوائق الاجتماعية الداخلية التي تفرضها العادات والتقاليد التي تملي أنظمة ملكيّة الأرض، وتتعامل مع العائلة كوحدة اقتصادية، وتميل إلى عدم الثقة بالشركاء الخارجيين والمؤسسات المالية (حيدر 1993).

خلاصة القول، إن خصائص الأقليّة العربية الاقتصادية، لم تتغير كثيراً منذ إعلان دولة اسرائيل حتى الألفيّة الثالثة. ما تزال الدولة تعيق النّمو والتطوير لدى الأقلية العربية، من خلال تحكّمها بمفاتيح تطوّر وازدهار هذه الأقلية. ما زال التقسيم بين الاقتصادين قائماً وما زالت الدولة حريصة على إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. تتوصّل التسويغات التي أثيرت في مؤتمر قيساريا إلى نفس الاستنتاجات، لكنها تتفادى المجاهرة بها، ولهذا يقترحون التركيز على إيجاد الحلول في ميادين التربية والتعليم،

وتطوير البنى التحتيّة الأساسية، وتطوير الصناعة والسلطات المحلية، متجاهلين بذلك السّياسات الحكومية.

تتعزز هذه الادعاءات من رفض مختلف الوزارات الحكومية معالجة هذه العوائق بطريقة جذريّة. في التسعينيات استثمرت بعض الوزارات – وزارة الإعمار والإسكان، وزارة المواصلات، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الطاقة– استثماراً رمزياً في تطوير البلدات العربية (راسم خمايسي 1994) في حين كانت مشاركة وزارات أُخرى في تمويل مشاريع في البلدات العربية دون الحجم المطلوب ولا تتناسب مع حاجات تلك البلدات، وبالأخص وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والرفاه ووزارة الزراعة. في سنة 1992 طرأ تغيير ما على السّياسات تجاه الأقليّة العربيّة، حين قرّرت الحكومة مساواة الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية بتلك المخصصة للسلطات المحلية اليهودية، في غضون أربع سنوات (رسميًا على الأقلّ).[12] خلال الفترة الممتدة من 1993 حتى 1996 طرأ تحسّن ما على حجم ميزانيات التطوير المخصّصة للوسط العربي. لكنها، مع ذلك لم تكن بأي حال من الأحوال كافية لسدّ الفجوات وإحداث انقلاب في ميدان التطوير. يدعي نوح ليفين وآخرون (نوح ليفين 1994) أن سياسة تخصيص الموارد للسلطات المحلية في الوسط العربي كانت إحدى الطرق البارزة لتمييز السكان العرب على مدى سنين. وفي الآونة الأخيرة (في بداية التسعينيات تحديداً) نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا في استعداد الحكومة لمساواة المخصّصات بمقتضى مواصفات شموليّة. إلا أنه، وبسبب حجم الفجوات المتراكمة بين اليهود والعرب، فلن تؤدي المساواة في تخصيص الموارد في الحاضر إلى سد هذه الفجوات. ولهذا السبب، ينبغي الاستثمار بشكل مكثّف في البلدات العربيّة وانتهاج سياسة تهدف إلى تنشئة الصناعة والمبادرة في هذه البلدات. التحسّن الطّفيف الذي طرأ على رصد الميزانيّات للسلطات المحليّة، لا يوفّر آليّات لتطوير الاقتصاد العربيّ، ويحافظ على تبعيّة وتعلّق السّلطات المحليّة العربيّة بموارد الدّولة (شحادة وصبّاغ خوري 2005).

12. لم نتطرّق في بحثنا هذا، للجوانب المتعلّقة بسياسات إقرار ميزانيّات السّلطات المحليّة العربيّة، إذ قمنا، في مركز مدى الكرمل، بنشر بحث خاصّ بهذا الموضوع، راجعوا: شحادة وصبّاغ–خوري، 2005. وكانت أبرز نتائج هذا البحث فيما يتعلّق بميزانيّات السّلطات المحليّة العربيّة، أنّه وعلى الرّغم من التّحسّن في رصد ميزانيّات السّلطات العربيّة، ما زالت هذه الميزانيّات أصغر من تلك الممنوحة للسلطات المحليّة اليهوديّة، ولا تفي بمتطلّبات واحتياجات المناطق العربيّة، ولا تعمل على تطوير مناطق صناعيّة، وتُبْقي على تبعيّة السّلطات المحليّة العربيّة للحكم المركزيّ، وتعلّقها إلى حدٍّ بعيد بالميزانيّات الحكوميّة، على عكس السّلطات المحليّة اليهوديّة.

قامت الحكومة من خلال تنفيذها لخطة الإشفاء (2003–2004) بتوجيه ضربة قاسية إلى السكان العرب، وأبقت، بل وزادت، عوائق التطور والتنمية. وبالإضافة إلى الضرر اللاحق على الصعيد الشخصي من خلال تقليص المخصّصات الاجتماعية، قامت الدولة بتقليص الميزانيات المخصّصة للسكان العرب، وخفّضت القلة القليلة المتبقية من ميزانيات التطوير التي باشرت الحكومة بصرفها للسلطات المحلية العربية، ضمن خطة تطوير الوسط العربي منذ العام 2000 (فارس 2004). وكان من شأن تلك الخطة أن تغطي ظاهرياً، على الإجحاف المتواصل الذي ألحقته الدولة بالأقلية العربية، والمتجلّي في تعزيز التعلّق بالدولة وبالاقتصاد اليهوديّ، كمصادر الدخل.

نستنتج من هذا الواقع بأن الدولة تعمل على صعيدين أساسيين لإعاقة التطور الاقتصادي لدى الأقلية العربية، كمجموعة وكأفراد. يُشتق الصعيد الأول من اعتماد الدولة ظاهريًا، قوانين السوق الحرة في الاقتصاد اليهودي، أي تلك التي تشدّد على خصائص الفرد ورأس المال الشخصي، مما يحدُّ كثيراً من الفرص المتوفّرة أمام أبناء الأقليات ذوي المستوى الثقافي المتدني مقارنةً مع اليهود، والتي تعمل الدولة على ترسيخها. ويتمّ ذلك دون الالتفات إلى عوامل التهميش والتمييز المعمول بها ضدّ أبناء الأقلية العربية في السوق اليهودي، وبموازاة انعدام البنى التحتية المناسبة لاستيعاب الصناعات الجديدة والتكنولوجيا المتطورة في المناطق العربية. إضافة إلى كل ذلك، تعمل الدولة على تقليص ميزانيات الرفاه والدعم (التي لا تساعد أصلاً العائلات العربية).

يتم تبني هذه الأيديولوجية الاقتصادية بموازاة مواصلة العمل بانتهاج السياسة المركنتيليّة حيال الأقلية العربية، والمتمثلة في رفض الدولة توفير الوسائط الضرورية للأقلية، بواسطة عدم مساعدتها على تطوير صناعة وزراعة على المستوى الجماعي. سنتناول فيما يلي عدداً من الميادين المركزيّة التي تشكّل عوائق تطوير لدى اقتصاد السّكّان العرب.

4.2 البنى التحتية

انعدام البنى التحتية المناسبة للصناعة والاقتصاد، ومتطلبات الحياة العصرية، هو أحد العناصر الأساسية المعيقة للتطور لدى الأقلية العربية، ولا يساهم في خفض نسبة البطالة، ويتسبّب في هروب المصالح والصناعات إلى المناطق اليهودية، يعقبه هبوط في حجم الدخل من الضرائب والرواتب في المناطق العربية. يُعتبر تخلّف البنى التحتية الأساسية في المناطق العربية بمثابة بديهة لا تحتاج إلى تفصيل، لكن يترتّب علينا النظر إلى الجهود المبذولة والميزانيات المصروفة والأراضي المقتطعة لمعالجة هذا المعوق المركزي للتطوير. وسيتمحور هذا القسم في الميزانيات التي خصصتها الدولة وصرفتها في هذا المجال، كمؤشر على جوهر السياسة.

في عام 1993 اندرج هذا المجال ضمن مسؤوليات وزارة الطاقة والبنى التحتية. وجاء في تقرير جمعية سيكوي لتلك السنة أنه لا تتوفر في وزارة الطاقة والبنى التحتية أي معطيات عن حاجات الوسط العربي في هذا المجال، ولا عن السبل المقترحة أو الجدول الزمني المحدّد لتوفيرها (بن درور وآخرون 1994، 54). وعلى الرغم من النوايا الحسنة (وفقًا لمعدّي التّقرير) التي عمت الوزارة في تلك الفترة لم يتم إجراء أي استطلاع أو مسح لتشخيص احتياجات الوسط العربي. في العام 1994، خصّصت الوزارة 64 مليون شيكل لأعمال البنى التحتية في الوسط العربي، أي ما يعادل 13% من ميزانية الوزارة العادية. في العام 1998 لم يعثر واضعو التقرير على أي ميزانية خاصة في وزارة البنى التحتية خُصِصَّت لمتطلبات الأقلية العربية (ديختر 1999، 27).

تتأثّر الاستثمارات والميزانيّات في كل منطقة من إدراجها على سلّم الأفضلية القوميّة (الذي يقسِّم الدّولة إلى ثلاث مناطق تطوير: أ، ب، ج ووفقًا لهذا التّقسيم تُوَزَّع المعونات الحكوميّة). إلا أنّ إدراج سلطة محلية أو مدينة في قائمة مناطق التطوير، لا يعني بالضرورة أن يُتَرْجَم بصرف الميزانيات والاستثمارات. إدراج اسم المدينة أو البلدة على قائمة مناطق التطوير يمنحها مبدئياً حق الحصول على دعم للمصانع المرخّصة. وعليه، تبقى هذه المكانة نظرية، ما لم تتوفر الشروط الملازمة لاقتحام عوائق التطور، والتي من شأنها إغراء المصانع للانتقال إلى تلك المنطقة. يتعزّز هذا الادعاء بواسطة متابعة معطيات صندوق استثمار رأس المال التابع لوزارة الصناعة.

وسنعمل فيما يلي على مقارنة السلطات المحلية العربية التي أُدرجت في قائمة مناطق التطوير (أ) و(ب) في ظلّ حكومة رابين (1992-1995) وحكومة نتانياهو (1996-1999).[13] قامت حكومة رابين بتصنيف 41 منطقة عربية ضمن مناطق تطوير (ب)، و6 مناطق كمناطق تطوير (أ) لدى كافة الوزارات. أما فيما يتعلق باستثمارات رأس المال فقد قامت تلك الحكومة بتصنيف 45 منطقة عربية بصفتها مناطق تطوير (ب)، و7 مناطق كمناطق تطوير (أ)؛ وذلك من أصل 867 منطقة تم تحديدها كمناطق تطوير (أ) و(ب) في الدولة (نتانزون وتسميرت 1999). أما في حكومة نتانياهو فقد تم تصنيف 23 منطقة عربية كمناطق تطوير (ب) و9 كمناطق تطوير (أ) لدى كافة الوزارات. أما فيما يتعلق باستثمار رأس المال فقد تم تصنيف 35 منطقة كمناطق تطوير (ب) و 13 منطقة كمناطق تطوير (أ).

يوضّح ديختر عقليّة موظّفي الحكومة تجاه تطوير البنى التحتية في المناطق العربية، ويقول إن الاعتقاد السائد لدى موظفي الحكومة، هو أن المواطنين العرب يستفيدون من البنى التحتية الأساسية في الدولة: فالعرب يسافرون على الشوارع القطرية، وخطوط التيار الكهربائي تصل البيوت العربية، ومنشآت تصريف المجاري الأساسية تستوعب كذلك مجاري المناطق العربية، وكذلك الأمر بالنسبة لشبكة المياه القطرية. صحيح أن االبنى التحتية الأساسية (على الصعيد القطري) في إسرائيل قد تطورت منذ سنة 1948، لكنها تطورت من حول المواطنين العرب وليس لخدمتهم (ديختر 2001).

بادرت حكومة باراك في سنة 2000 إلى ما سُمي في حينه خطة الـ 4 مليارات شيكل لتطوير البلدات العربية،[14] بحيث خُصِّصَ نصف هذا المبلغ لبنود تطوير البنى التحتية. ويعتقد ديختر أن خطة المليارات الأربعة أُعدَّت على وجه السرعة، دون تنسيق وضبط في مكتب رئيس الحكومة. قام طاقم مصغّر بالاجتماع بخبراء ورؤساء سلطات محلية عربية، كما وأجرى هذا الطاقم مسحاً عينياً سريعاً لاحتياجات السلطات المحلية العربية. عمل هذا الطاقم تحت ظروف ضاغطة بغية تنفيذ الخطة بأسرع ما يمكن (ديختر 2001).

13. يؤثر هذا التصنيف على حجم الميزانيات والمكافآت التي تحظى بها مختلف المناطق في الدولة، وعلى حجم اشتراك الدّولة في تمويل المصانع المُقامة في تلك البلدات، وعلى نسبة التّخفيضات الضّريبيّة التي تحظى بها.

14. بادر باراك إلى هذه الخطّة بعد هبّة أكتوبر ومقتل 13 شابًا عربيًا برصاص الشّرطة الإسرائيليّة، في محاولة منه للتقرّب واسترضاء الشّارع العربيّ في إسرائيل.

يبدو أن تسرع الطاقم في إعداد الخطة قد منعه من القيام بخطوتين ضروريتين:

- فحص الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، وبشكل جذري وشامل، ودراسة جمهور الهدف من عدة جوانب، وليس من منظور خبراء لشؤون العرب فقط.
- القيام بإشراك الجماهير العربية في إعداد وتنفيذ الخطة.

أدّت الرغبة في دفع هذه الخطّة بطريقة منفردة، إلى زجّ معدّي الخطة في مواجهة حالة عسيرة:

1. تعتمد الخطة في بلورتها على افتراضات قديمة، ونمطيّة ومغلوطة من الأساس.
2. تتعاون الجماهير العربية مع تطبيق الخطة في أفضل الأحوال، نتيجة لممارسة الضغوط السياسية عليها، ولذلك فإن هذا التعاون ليس إلا إملاءً لهذه الخطة.

يبدو الأمر وكأن معدّي الخطة استعانوا بكتب الخبراء بشؤون العرب من سنوات الأربعينيات، إذ يتّضح من المسودة الأولى التي طُرِحَت لمراجعة القيادات والهيئات العربية، أن افتراضات الخطّة الأساسية مستقاة من مفَردات بعيدة، كلّ البعد، عن الواقع. وعلى الرغم من تضمّن الخطة إجراءات حكومية تهدف إلى تحسين البنى التحتية الأساسية، فإن المسؤولية عن الوضع القائم أُلْقِيَت على بنية المجتمع العربي. كان الحلّ المناسب، وفق هذه الخطّة، تحديث المجتمع العربيّ، وتغيير الأنماط الحياتية السّائدة فيه (أي، إعادة تبني نظرية التّحديث). في الفصل الذي تناول وصف الوضع القائم، لم يتم التطرق، ولو لمرة واحدة، إلى نصيب الحكومة في نشوء هذا الوضع وتعزيزه، بل أُلْقِيَت المسؤولية على عاتق المواطنين العرب (ديختر2001، 12).

من خلال تحليله لموازنة الدولة لسنة 2005 وجد فارس أن موازنة وزارة البنى التحتية القومية بلغت 666 مليون شيكل، منها 301 مليون شيكل خصّصتها الوزارة لمشاريع المجاري، وتعتزم الوزارة اقتطاع 92 مليون شيكل لمساعدة البلدات العربية، أي ما يعادل 30%، في حين أن 75% من هذا المبلغ هو قروض بنكيّة لا أموال حكومية، وعليه فإن الميزانية التي رصدتها وزارة البنى التحتية القومية بشكل فعليّ، لتمويل المشاريع وتنفيذها في سنة 2005، هي 23 مليون شيكل فقط؛ أقل من 10% من مجمل المبلغ المخصّص لمشاريع المجاري وبالرغم من الفجوات السّاحقة بين البنى التحتية الأساسية في المناطق العربيّة، وتلك اليهوديّة. هذا عدا عن ربط هذه المساعدة ببعض الشروط، مثل

تأسيس وحدة حسابات منفردة للمياه والمجاري وشبكات التصريف وتحديث القوانين البلدية المساعِدَة في مجال المياه والمجاري وإثبات قدرة التسديد، والتنازل عن أسهم شركة مكوروت (شركة المياه الإسرائيلية) وتمويل المشاريع الجديدة فقط. تزيد هذه الاشتراطات من صعوبة السلطات المحلية العربية في الحصول على الميزانيات (فارس 2005، 103) .

رصدت الوزارة ميزانية إضافية لتمويل مشروع خاص للبلدات العربية في جنوب البلاد، واشترطته أيضاً بعدد من الشروط التي تجعل تنفيذه موضع شكّ، وخاصة فيما يتعلق بتجنيد تمويل ذاتي واقتراض الأموال من البنوك. على ضوء الصعوبات المالية التي تعاني منها العديد من السلطات العربية المحلية، لا تمنحها البنوك القروض وليس بمقدور هذه السلطات تجنيد الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع، وبضمنها مشاريع المجاري.
قام فارس بتحليل باقي ميزانيات الوزارة ومن جملتها ميزانية دائرة أراضي إسرائيل التي رصدت في سنة 2005 مبلغ 93 مليون شيكل (من أصل 1.2 مليار شيكل) للوسط العربي، وخاصة للبلدات العربية في جنوب البلاد. لكن، وكما جرت العادة خلال السنوات الأخيرة، لا يتم استغلال ميزانيات وزارة البنى التحتية الأساسية المخصصة للتطوير والتخطيط في السلطات العربية، ويظل مصيرها كمصير سائر بنود الميزانية في تلك الوزارة، تُرْصَد ولا تُنَفَّذ (فارس 2005).

يُستدلّ إذًا، أن الدولة لم تجتهد، وربما لم تقصد العمل بغية التغلب على عوائق التطور. ترفض الدولة الاعتراف بالتقسيم القائم بين الاقتصادين، كما ترفض الاعتراف بالاحتياجات المختلفة لكل اقتصاد، وترفض الاعتراف بوجود العوائق المبنوية التي صنعتها هي. وعلى الصعيد الموازي، تفضّل الدولة الافتراض القائل بأن النّمو الاقتصادي العامّ، وتطوير البنى التحتية الأساسية القطرية، من شأنها أن تساهم في نهاية المطاف في تحسين أوضاع الأقليّة العربيّة، خلافاً لما يدّعيه بعض الخبراء، أمثال غوتهيل وخالدي – التّطوير في مركز الدولة، لا يمتدّ إلى الضواحي، وفي حالتنا هذه، هناك عوائق مبنوية إضافيّة تمنع هذا المدّ.

4.3 الصناعة والتجارة

وفقاً لنظريّاتّ التّحديث،كان من المفروض أن يساهم تقليص فرع الزراعة في الاقتصاد العربي، ورفع مستوى التعليم والاندماج في الاقتصاد العصري، أن يساهم في انتقال الاقتصاد العربي لممارسة نماذج اقتصادية عصرية، نحو نشوء الصناعات في القرى والمدن العربية ونمو فروع التجارة. أما الواقع فيتناقض مع هذه الافتراضات إلى حدّ بعيد. ففي واقع الأمر، كانت هناك عمليّات تصفية مستمرّة للزّراعة العربيّة، كفرع اقتصادي مركزي، إلاّ أنّ أسباب هذه الوضع تعود بالأساس إلى مصادرة الأراضي ومنع الاستثمارات والموارد. في المقابل، لم تنشأ، فروع اقتصاديّة جديدة وحديثة في الوسط العربيّ، لذات الأسباب.

على صعيد آخر، لم تنشأ في المناطق العربية صناعات عصرية، وظلّت الصناعة العربية على الأغلب تقليدية وصغيرة ومتعلّقة باحتياجات السوق اليهودي. كما ازدهرت التجارة والخدمات في القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك بموازاة انتقال القوى العربية العاملة إلى مهن الياقة الزرقاء في السوق اليهودي. تُشَغِّل فروع الخدمات العامّة المحلية والقطرية، ما يقارب 30% من الأجيرين العرب، ويستوعب السوق اليهودي ما يقارب 40% من العمّال العرب (ليفين–افشتاين وآخرون 1994؛ شحادة 2004 ب؛ Lewin-Epsteine and Semyonov 1993).

تتمحور التجارة والخدمات في الوسط العربي في الفروع التقليدية أَساساً، وتستورد معظم خاماتها ومنتجاتها من السوق اليهودية. وعلى ذلك، فإن القيمة الإضافية المكتسبة من هذه الفروع في الاقتصاد العربي ضئيلة، ولا يتطلب العمل في هذه الفروع الاستثمارات الضخمة، وعادة ما يكون العمل في هذه المجالات بمثابة حل شخصي بالنسبة للمواطنين العرب، وذلك على إثر تزايد صعوبات الاندماج في الاقتصاد اليهودي.

يقترح الباحثان مئير– برودنيتس وتشيمانسكي استراتيجية للحدّ من التأثيرات السلبية الناتجة عن العمل بالمياومة وعن تدنّي اندماج طبقة المتعلّمين العرب في سوق العمل. تسترشد هذه الاستراتيجية بالرغبة في خفض المصروفات العامة، من أجل تنشئة اقتصاد عربي قروي يندمج – لكن لا يذوب– في الاقتصاد الإسرائيلي الكلي. من شأن هذا التغيير أن يوسع شبكة العلاقات بين الاقتصادين، والمقتصرة حالياً على سوق العمل [في فروع ومهن معينة فقط]، من خلال دمج الوسط العربيّ في عمليّة الإنتاج أيضًا (مئير– برودنيتس وتشيمانسكي 1985).

تهدفُ تلك الإستراتيجية إلى تحقيق أقصى مستويات الاندماج الاقتصادي للبلدات العربية في الاقتصاد الإسرائيلي. وبغية توسيع هذا الدمج إلى ما هو أبعد من تشغيل الأيدي العاملة العربية الرخيصة في المبادرات اليهودية، ينبغي تطوير الطاقة الإنتاجية في الوسط العربي. قد تنجح المبادرات العربية المتمتعة بأفضلية اقتصادية نسبية في توفير البضائع والخدمات للاقتصاد، وأن تشكل في الوقت ذاته سوقاً واسعاً لمنتجات مصانع الوسط اليهودي.
هذا هو الاندماج المرغوب، لأنه يزيد من فوائد استخدام الموارد العربية التي لم يتم تشغيلها من قبل، أو لم يتم استغلالها بطريقة ناجعة حتى الآن. بوسع المبادرات العربية، بالأساس، توفير عروض عمل تليق بخريجي الجامعات والمتعلّمين العرب. وبمقدور هذه المبادرات استمالة رأس المال العربي الراكد أو الأسود، وتوجيهه نحو قنوات تُوَسِّع اقتصاد العرب والاقتصاد الإسرائيلي في آن واحد، وقد تساهم أيضًا في تحسين الميزان التجاري القومي (مئير– برودنيتس وتشيمانسكي 1985، 6).

ينطوي البحث على اعتراف ضمنيّ بشأن طبيعة السياسة الاقتصادية الرسمية تجاه الأقلية العربية، وهي سياسة ترجيح كفّة الصادرات على كفة الواردات من هذه الأقلية. يتسائل الباحثون لم لا تتطور صناعة عربية إذا لم يتناقض تطورها بالضرورة مع مصالح الدولة؟. يعرب الباحثون ظاهرياً عن استغرابهم من طبيعة السياسة الحكومية الرامية إلى الإبقاء على الوضع الراهن، على الرغم من أن تغيير هذا الوضع من شأنه أن يساهم في اقتصاد الدولة بقدر مساهمته في تعزيز الاقتصاد العربيّ، وربما أكثر.

يتبنّى الباحثون، ظاهريًا، توجهاً ليبرالياً يعتبر فتح الأسواق، وليس سوق العمل فقط، وإزالة موانع التطوير والتنمية التي تحيط بالاقتصاد العربي، أمراً فيه فائدة للاقتصادين، وخاصّةً للاقتصاد الإسرائيلي في حال إجادتة استغلال الاقتصاد العربي لأغراضه. يتجاهل هذا الافتراض استعداد المشروع الصهيوني دفع ثمن مقابل عدم تنميته للاقتصاد العربي، لكي لا يتعين عليه دفع الثمن السياسي لقاء تقليص الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الإبقاء على الوضع الراهن. وهذه سياسة يصعب تفسيرها بآليات تحليلية من المنظور الليبرالي.
يعبّر الباحثون عن قلقهم، إزاء الاقتصاد الإسرائيلي اليهوديّ، ويقترحون استباق الداء

بالدواء، ويطمئنون السلطات الحكومية، وذلك لأنّ الإستراتيجية التي يقترحونها، تعتمد على نقل أقل قدر ممكن من الموارد العامة للاقتصاد العربيّ، وجلّ ما تتطلّبه هو إزالة عدد من العقبات التي تقلّص فرص نشوء مبادرات فرديّة، اقتصاديّة وصناعيّة. يتطلّب التَحَوّل نحو اقتصاد عصريّ، نُموّ طبقة من المبادرين؛ غير أن المبادرات الموجودة في القرى العربية تدلّ علًى ميل السّكان بطبيعتهم، إلى العمل، وتشير في الوقت ذاته، إلى العقبات التي تمنع التنمية. الجدير ذكره، أن المعيقات المبنويّة تشكّل عائق التنمية الأساسيّ، خلافًا للادّعاءات القائلة بأنّها تكمن في ميّزات المجتمع القرويّ العربيّ.

ومن أبرز المعيقات المبنويّة:

- قدرة محدودة على التسويق، وقدرة مالية ضعيفة تؤدي إلى عدم دراية الشركات الصغيرة بتاتاً أو درايتها بمعلومات مغلوطة حول تغيير مواصفات المنتجات والأسعار ووسائل الإنتاج التكنولوجية.
- العديد من الشركات لا تستخدم، وأحياناً لا تكون قادرة على استخدام، قوى عاملة ذات مؤهلات إدارية مهنية. ولهذا نجد المصالح الاقتصادية تُدار بطرق غير ناجعة ومجدية تتسبّب في زيادة تكاليف الانتاج وتمسّ بقدرة المصالح على المنافسة، في حين يتمّ التّغلّب على الصعوبات العادية التي تواجهها المصالح بشكل موضعي وبطريقة غير مهنية.

المشكلة الأساسية التي يواجهها المبادرون العرب هي ارتفاع تكاليف إنشاء المصالح، وهي تكاليف عادةً ما تردع المبادرين، مقارنةً مع تكاليف العمل في الزراعة أو العمل بالأجرة في المدن اليهودية. هذا إلى جانب غياب البيئة التنظيمية الرسمية الداعمة.

تتوصّل معظم الأبحاث المذكورة أعلاه إلى ذات الاستنتاجات، وتحصي جملة من العوائق التي تقف أمام تطوير الأقلية العربية، وأهمّها: عقبات خارجيّة – متطلّبات أمنيّة، وعقبات داخليّة: تعليم وثقافة مهنية، ضآلة الفرص الاقتصاديّة في القرى العربية، وصعوبات في الادّخار وتكديس رأس المال، التسويق والاستشارة والتّوجيه.

تتعزّز الادعاءات بشأن تأخّر الصّناعة العربيّة وَزَجِّها داخل الاقتصاد العربيّ، حسب نتائج الأبحاث التي أجراها سوفر وآخرون (سوفر وآَخرون 1995) وتلك التي أجراها شنيل (Schnell 1998)، بحيث تشير أن معظم الصناعات العربية تتواجد في المناطق العربية وتُشَغِّل العمّال العرب. تُلَبِّي تلك الصّناعات قلّة قليلة من احتياجات السّكّان العرب، وفي معظم الحالات تكونً صناعات ثانوية تابعة لصناعات يهودية. تواجه هذه

الصناعات عددًا من العوائق التي تقف أمام اندماجها في الصناعه والاقتصاد اليهوديين، من حيث الحجم والخصائص والقدرة على تسويق منتجاتها في الأسواق اليهودية.
تتوزّع الصناعات العربية بين صناعة الأغذية والإنشاءات الأساسية والنسيج. وفي حين يتم تسويق منتجات الفرعين الأولين في المناطق العربية، فإن الفرع الثالث يصدر منتجاته للشركات المالكة التي أنشأت هذه المصانع بهدف الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة في القرى العربية، وخاصةً النّساء (Schnell 1998, 315).

وفي استطلاع ميداني أجراه شنيل في سنوات التسعينيات، وجد أن تسويق إنتاج تلك المصانع يتوزّع على النحو التالي: 25% في القرية أو المدينة التي يقع فيها المصنع؛ 60% للمنطقة التي يقع فيها المصنع (شمال، وسط، جنوب) وخاصةً في المناطق العربية (بما في ذلك القرية أو المدينة التي يقع فيها المصنع). تسوّق المصانع 34% من منتجاتها للمناطق اليهودية في حين أن 90% من هذا التسويق يتم في مدينتي حيفا وتل أبيب وضواحيهما. ويشكّل فرع النسيج 80% من هذه المنتجات المسوقة. يتم تصدير 1% للمناطق المحتلة ونسبة مماثلة للخارج (Schnell 1998, 317).
يقسّم سوفر وآخرون تطوّر الصناعة العربية إلى ثلاث فترات زمنية. الفترة الأولى هي فترة التقليد التي بدأت في منتصف الستينيّات، بموازاة إلغاء الحصار الذي فرضه الحكم العسكري على سكان البلدات العربية، واستمرت حتى بداية سنوات السبعينيات. تتميّز هذه الفترة بنشوء صناعات صغيرة في مجال الأغذية والبناء، أي صناعات في مجالات يكون فيها عامل المجازفة ضئيلاً، وتعتمد على تقليد الصناعات اليهودية. الفترة الثانية هي فترة التعلّق ، وبدأت منذ سنة 1970 واستمرت حتى منتصف الثمانينيات. في هذه الفترة نشأت صناعة النسيج والملابس، وهي صناعة مكمّلة ومرتبطة بصناعات جاءت للبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، وهي تمثل فترة الاتّكال أكثر من أي فترة أخرى (سوفر وآخرون 1995).
الفترة الثالثة في تطوّر الصناعة العربية، كانت فترة الاندماج، وبدأت منذ منتصف الثمانينيات. امتازت الصناعة في تلك الفترة بتزايد حجم الانتاج المعتمد على الأُسرة كوحدة إنتاجية (43%). وإلى جانب ذلك، كانت هناك مصانع صغيرة ومتوسّطة الحجم (56%) ومصانع كبيرة (1%). حافظ فرع منتجات البناء (بما فيها الخشب) على مكانته المتقدّمة في الصّناعة العربية. لم يطرأ أي تغيير ذو أهمية على وزن فرع الأغذية

والمشروبات. في سنوات التسعينيات، بعد الانتفاضة الأُولى، ازداد عدد مصانع النسيج بسبب خروج المصانع الإسرائيلية من المناطق المحتلة. في تلك الفترة، بَلَغَت نسبة العاملين في فرع صناعة الأغذية حوالي 19% ، أما في فرع النسيج والألبسة فقد بَلَغَت نسبتهم 26%، و 17% في مجال النجارة وصناعة الخشب، وفي منتجات البناء 17%، وفي صناعات الصلب والحدادة 8% وفي الطباعة 5% وفي المطّاط والبلاستيك والشبابيك البلاستيكية 6%، وفي غيرها من الصناعات 2%. لم يطرأ أيّ تطوّر ملموس في فروع جديدة، أو استخدام تكنولوجيات جديدة. معظم هذه الصناعات تحتاج إلى قوى عاملة ضخمة، وإلى تكنولوجيات بسيطة.

يتبيّن من المعطيات الواردة في سلسلة من التقارير التي أعدّها الصحفيّ يائير إتينغِر من صحيفة هآرتس حول تأثير الفصل العنصري بين اسرائيل والمناطق المحتلة على اقتصاد منطقة المثلّث، يتبيّن ازدياد في إنشاء متاجر في القرى المتاخمة لجدار الفصل، وعلى الأخصّ حوانيت الملابس والبقالات والكراجات ومغاسل السيارات. ويعتقد الصحفي أن هذه ظاهرة إيجابية، لكنه يتجاهل بذلك أن هذه المصالح والمشاريع الاقتصادية الصغيرة ما هي إلا الملاذ الأخير لسكان تلك المناطق، وخاصة لأنّ إنشاءَها لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة ومهارة عملية وثقافيّة. ويمكننا القول إن هذه المشاريع تشكّل الفرصة الأخيرة قبل البطالة، وحلولاً موضعيّة بالنّسبة لأفراد أو عائلات معدودة. كما تقوم هذه المصالح باستيراد بضائعها من السوق المركزية اليهودية. لا يمكن إذًا، اعتبار هذه المصالح حلاً شاملاً لمشاكل الاقتصاد العربي، ومساهمتها في النّموّ المحليّ وتوفير فرص عمل ضئيلة. كما أنّها لا تساهم في ارتفاع مستوى الدخل. تدلّ هذه الظاهرة على تقوقع السّكّان العرب، أكثر فأكثر، في الاقتصاد المحلي، الجيب التّشغيليّ، وبحثهم عن عمل في فروع الخدمات والتجارة في السوق المحلية.

تقودنا معطيات قسم القروض في المركز اليهودي العربي للتطوير الاقتصادي إلى نفس الاستنتاجات. قام هذا المركز بمبادرة لمنح القروض للمصالح العربية. ومن مواصفات المتوجهين للحصول على هذه القروض، يُلاحَظ أن معظمهم من مجال الصناعات التقليدية، مثل صناعة المنتجات الكهربائية للبيوت، وأعمال البناء وصناعة الخشب ومنتجاته والخدمات والتجارة.[15] قائمة رجال الأعمال العرب، أعضاء منتدى الأعمال

العربي، تعرض صورة مشابهة. فكل أولئك الذين تتمّ الإشارة إليهم كرجال أعمال يمارسون أنشطتهم في الفروع التقليدية والصناعة التقلدية والبناء والخدمات.[16]
ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المحاولات النّاجحة لإقامة صناعات متطوّرة، مثل محاولة جمعيّة الجليل تجنيد مستثمرين، للاستثمار في مبادرات صناعيّة عربية. كذلك نجح المركز العربي اليهودي للتطوير الاقتصادي بالتعاون مع منتدى رجال الأعمال العرب، وتحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة في إنشاء دفيئة (حاضنة) تكنولوجية في مدينة الناصرة، وهي المحاولة الأولى من نوعها في الوسط العربي. هذه التجارب بحدّ ذاتها، هي تجارب مباركة، وتشير إلى سعي المنظّمات المدنية في المجتمع العربي للعمل في المجالات التي تهملها الدولة. لكن، ليس بوسع هذه المحاولات أن تحدث التغيير الجوهري في نوع الصناعات العربية والاقتصاد العربي، وليست كافية لإحداث التحول الصناعي في الوسط العربي.

تتفاقم ضائقة تجنيد رؤوس الأموال والاستثمارات، في ظلّ الإهمال الحكومي لهذا الجانب، وفي ظلّ كون الادّخارات الجماعية، ورؤوس الأموال العربية، مُودَعَة في صناديق يهودية – مصارف يهودية، صناديق تقاعد وصناديق استكمال، وشركات تأمين يهودية – لا تعيد توجيه هذه الأموال، أو حصّة الأقلية العربيّة النسبيّة فيها، على شاكلة استثمار في المناطق العربية أو الاستثمار في مشروعات اقتصادية بملكية عربية. من أجل توضيح هذه المسألة سنركّز على عرض قسم من معطيات الكشف الماليّ الخاص بالبنك العربي الإسرائيلي لسنة 2004 (اخترنا هذا البنك بالتّحديد كون غالبيّة زبائنه من المواطنين العرب).[17] بلغت قيمة إيداعات الزّبائن في سنة 2004 بحسب التقارير التي يقدمها البنك 2.597 مليار شيكل، في حين بلغت قيمة الاعتمادات التي منحها البنك 1.739 مليار شيكل، ومعظم هذه الاعتمادات مُنِحَت للعائلات والمصالح الاقتصادية الصغيرة. أي أن البنك منح زبائنه ما يعادل 67% من الإيداعات على شكل اعتمادات. من هنا نستنتج أن المواطنين العرب، في معظم الحالات، يجنّدون الاعتمادات والقروض من إيداعاتهم هم، وليس هناك تجنيد خارجي للأموال. هذا يعنى أن دورة رأس المال الذاتيّ، تعتمد

15. بحسب القائمة التي استلمناها من المركز اليهودي العربي.
16. القائمة الكاملة موجودة في **مرشد المجتمع العربي**، مساواة 2005، 94-95.
17. من موقع البنك العربيّ الإسرائيليّ: www.bank-aravi-israeli.co.il

أساسًا على الأسر، وهي مخصّصة لغرض الاستهلاك، وليس للاستثمار والتّطوير الاقتصاديّ أو الصناعيّ.
تُعْتَبَر صناديق التّقاعد قناة أُخرى لادّخار رأس المال من قبل الجماهير. لقسم من صناديق التّقاعد (نحو: ميفطاحيم هاحاداشاه ؛ عادي؛ عاميت؛ عاتيديت؛ ميتافيت؛ ماكيفيت؛ بيسجا)، يجوز، وفقًا للقانون، أن تستثمر في بورصة الأسهم التجارية وصناديق رأس المال والأسهم في خارج البلاد، وذلك إلى جانب استثماراتها التقليديّة والمحميّة. يتبيّن من معطيات وزارة الماليّة التي ينشرها قسم سوق المال والتأمين والتوفير أنّ حجم استثمارات الصّناديق الجديدة في مجال الأعمال يربو على مليار شيكل.[18]

معظم استثمارات صناديق التقاعد مُوَجَّهَة إلى قنوات حكومية لا تعيد ضخ الأموال لصالح تطوير المناطق العربية. هذا من جهة، أما من الجهة الثانية فيتمّ ضخّ الأموال باتجاه أعمال ومشاريع اقتصادية لا يحظى فيها العرب بأي تمثيل، مثل صناديق رأس المال غير المضمون والأسهم التجارية في إسرائيل وخارج البلاد. ومن هنا يُسْتَدَلّ أنّ قدرة ادّخار رأس المال واستثماره، والتي تُعْتَبَر منظومة للتطوّر والتّقدّم، تتجاوز أبناء الأقلية العربية في إسرائيل حتى وإن كانت تلك مدخراتهم.

وزارة الصناعة والتجارة هي إحدى أهمّ الوزارات التي تُعْنَى بالتطوير الاقتصادي والصناعي في الدولة. تسعى هذه الوزارة إلى تطبيق سياستها في هذا الاتجاه عبر وسائل ومنظومات متعددة، هدفها النهوض بالصناعة وتشجيع ودعم المبادرات الاقتصادية. ومن جملة هذه المنظومات هناك مركز الاستثمارات الذي بلغت ميزانيته 617,421 ألف شيكل في سنة 2004؛ وهناك فرع البحث والتطوير الصناعي وميزانيته 1,129,016 ألف شيكل؛ وفرع تشجيع التجارة الدولية والتصدير وميزانيته 75,966 ألف شيكل؛ وفرع تطوير ودعم الصناعة والمصالح الاقتصادية وميزانيته 81,701 ألف شيكل؛ وفرع تطوير القوى البشرية والتشغيل وميزانيته 1,141,914 ألف شيكل.[19]

حدد وزير الصناعة والتجارة أهداف وزارته في سنة 1992 حين صرح بأن دولة إسرائيل

18. المعطيات مأخوذة من موقع قسم سوق المال والتأمين والتّوفير في وزارة الماليّة
www.mof.gov.il/hon/2001/pension/pension.asp
19. المعطيات مأخوذة من بيانات وزارة الصناعة والتجارة على موقع الانترنت.

قد وضعت نصب أعينها أهداف اقتصادية أساسية ستسعى إلى تحقيقها في المدى القريب والمتوسط. وعلى رأس هذه الأهداف توسيع اقتصاد الدولة من خلال إنشاء مصانع جديدة وتعزيز المصانع القائمة، مما سيؤدي بطبيعة الحال إلى توسيع دائرة العاملين ومحاربة البطالة بطريقة جدية، يعمل قانون تشجيع الاستثمارات، وسيعمل على تحقيق هذه الأهداف (وزارة الصناعة والتجارة، مركز الاستثمارات 1992).

تدل أقوال الوزير بوضوح على مركزية دور الدولة في تطوير الاقتصاد والصناعة بواسطة أدوات مختلفة ومتنوعة، ومنها التدخل غير المباشر من خلال تقديم المحفزات وتشجيع المبادرين وتوجيههم نحو المناطق التي تختارها الدولة من خلال توفير الدعم المالي. قدمت الدولة هبات مالية بنسبة 34% و 17% من إجمالي رأس المال المستثمر في مناطق التطوير (أ) و(ب) بالترتيب. وقد هبطت هذه النسبة سنة 1996 إلى 34% و 15%وفي سنة 1997 هبطت إلى 24% و 12%. هذا إضافة إلى مكافآت يتم تقديمها على شكل تخفيضات وتسهيلات ضريبية للمستثمرين، وخاصة المستثمرين في مجال التكنولوجيا المتطورة. يمكن وصف هذا التدخل على أنّه اليد غير الخفيّة للدولة، والتي أشار إليها ليفي فاؤور عند وصفه تدخل الدولة في توجيه الصناعات منذ قيامها. ويتم هذا التوجيه على صعيد مناطق إنشاء المصانع والفروع الصناعية المرغوبة. (ليفي فاؤور 2001).

من خلال استعراض الباحث شبتاي رفيف لتاريخ اتحاد أرباب الصناعة، نلاحظ تعاونًا تاريخيًا بين الحكومة وأرباب الصّناعة. ونستنتج أيضًا أنّ أرباب الصناعة لعبوا دورًا هامًا في التأسيس لصناعة يهودية قومية، حتى قبل قيام الدّولة. وفي تقديمه لهذا الكتاب كتب رئيس الدولة في حينه (حاييم هرتسوغ): «أعتقد أننا وصلنا اليوم، وفي ظلّ التكافل المتجلي، باندماج الصناعة في اقتصاد الكيبوتسات والقرى التعاونية، إلى فهم الانقلاب الفكري على حقيقته. فالدولة اليوم، وفي عالم الاقتصاد التنافسيّ، لا يمكنها ترسيخ مكانتها دون صناعة متطورة، وهذه الصناعة لا تنشأ بدون أصحاب الرؤية والمبادرين، أي بدون أرباب الصناعة» (رفيف 1991).

ساعدنا هذا الاستعراض المقتضب على تحديد دور الصناعة وأرباب الصناعة في تطوير الاقتصاد اليهوديّ المسخَّر لخدمة المشروع الصهيوني، وهذا ما نزال نَشْتَمّه من سياسة الوزارة الحالية. فعلى سبيل المثال، في سنة 1996 التي كانت نقطة تحوّل في رؤية مركز

الاستثمارات، وفقًا لأقوال الوزارة، نرى فعلاً أن نسبة دّعم الصّناعات المُقَدَّمَة من الدّولة، قد انخفضت، إلاّ أنّ الدّولة صادَقَت على عدد من المنح للاستثمارات الاستثنائية (من حيث الحجم) في مناطق ذات قيمة قومية. ومنها استثمار شركة إينتل في الجنوب (1.5 مليار دولار) وشركة تاوار سيميكونديكتور في مغدال هعيمق (240 مليون دولار) وشركة فيشي في جنوب البلاد (99 مليون دولار) والاستثمار في إنجاز المرحلة الثانية من مصنع المغنيزيوم في البحر الميت (393 مليون دولار). وقد تمثّلت في تلك السنة ذروة التّحوّلات في الفروع الاقتصادية التي تلقّت الدّعم والهبات من الدولة. حتى سنة 1995 كانت معظم الاستثمارات تُوَجَّه إلى الفروع الاقتصادية التقليديّة كالأغذية والألبسة والنسيج والجلود وغيرها. في سنة 1996 بدأت الصّناعات التكنولوجية المعلوماتية تحتل حيزاً أكبر في الاستثمارات، وذلك بالإضافة إلى دخول رؤوس أموال أجنبية ومستثمرين أجانب في الصناعة الإسرائيلية.

تصرح الدولة علناً أنها تقلل من تدخلها في الاقتصاد، وتتراجع عن سياسة الرفاه، لكنها تعمل من جهة ثانية على زيادة رعايتها وتدخلها غير المباشر بالاقتصاد والصناعة، ولا تزال تلعب دوراً في توجيه الاستثمارات، وخاصة من خلال تقسيمها الدولة إلى مناطق أفضلية قومية (أ) و (ب) ومن خلال تهيئة أرضيات مناسبة لاستيعاب الاستثمارت والصناعات. وبالإضافة لكل ذلك تضع الدولة في خدمة المبادر سلسلة واسعة من أدوات المساعدة التي تكمّل بعضها البعض. وتشمل هذه الأدوات تطوير المناطق الصناعية ودعم البحث والتطوير والتسويق والمشاركة في تأهيل القوى العاملة.
يطلع وزير الصناعة والتجارة السابق ران كوهين (ميرتس) القارئ على إعجابه بدور مركز الاستثمارات، ويصف أهدافه الأساسية بصراحة، ومنها نستمدّ تعزيز ادّعاءات هذا البحث. يقول الوزير: «منذ توليت مهامي كوزير للصناعة كرّست جلّ جهودي لجعل وزارتي رأس حربة في تطوير الدولة والاقتصاد، ومحاربة البطالة وتقليص الفجوات في المجتمع. يتمّ تطبيق قانون تشجيع الاستثمار بواسطة مركز الاستثمارات، وهو أحد الأدوات الأساسيّة التي تملكها الوزارة، ومن خلاله نقوم بزيادة جدوى الاستثمار في اقتصادنا للمستثمرين المحليين والأجانب، ونقوم بتوجيه الصناعات والمبادرين للاستثمار في مناطق الضواحي، والمناطق التي تسودها أزمة بطالة متفاقمة... وعليه فقد بادرنا إلى تغيير حجم الهبات الممنوحة لأرباب الصناعة الذين يختارون مواقع أنشطتهم في منطقة

خطّ المواجهة وفي بلدات النقب البعيدة... كما طلبت أن يتمّ الاعتراف بالمنطقة الصناعية الكبيرة المزمع إنشاؤها في شمالي مدينة الناصرة كمنطقة أفضلية قومية (أ)، والتي من المفترض أن تخدم المواطنين العرب» (وزارة الصناعة 1999، 1).
أما الوزيرة التي تلته، داليا ايتسيك، والمحسوبة أيضاً على معسكر اليسار الصهيوني، فقد عادت هي الأخرى تشدّد على أهداف الدولة في كل ما يتعلق بتطوير الصناعات والاقتصاد بقولها إنّها بلورت المبادئ لعمل اللجنة (للنظر في طرق تشجيع النمو وتقليص البطالة في إسرائيل) من خلال التّشديد على تفضيل الضواحي، بما يشمل توفير رزمة من المكافآت المغرية لصناعات الهاي–تيك هناك وتوسيع القانون ليشمل قطاع الأعمال كله، وعدم اقتصاره على الصناعة فقط، والانتقال من خطة استثمارات إلى خطة عمل.... وبضمنها نقل الصناعات من المركز إلى الضواحي (وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل 2002).

في سنة 2001 بادرت الوزيرة ذاتها، إلى حملة لتشجيع شراء المنتجات المحلية، لمساعدة المصانع الإسرائيلية، وهي دعوة إلى الافتخار القومي والوطنية والتكافل في المجتمع الإسرائيلي (وفقًا للوزيرة). غني عن الذكر أن هذه الدعوة قصدت الصناعة اليهودية، وخاصة إبان الفترة التي سعت فيها الدولة لتذويت حالة الحصار الموهوم والبيئة المعادية، في الوعي الجماهيري في سبيل العودة إلى القيم العرقية العشائرية التي تأسّس عليها المشروع الصهيوني.

في أعقاب تفاقم أزمة البطالة في الدولة، بادرت الوزارة في سنة 2002 إلى وضع خطة بميزانية قدرها 450 مليون شيكل، على مدى ثلاث سنوات لتشجيع التشغيل في مناطق الضواحي، والمناطق التي تقطنها شرائح سكانية مميزة (لسان الوزارة): الأقليات والمتدينين. وشرحت الوزارة خطتها هذه على النحو التالي:

«يُقدم الدعم لتشغيل العمال في المصانع ومراكز اتّصالات ومراكز دعم خدمات الحاسوب وخدمات النقل. يُقدم الدعم للمشغل في مناطق التطوير (أ) و(ب) وفي بلدات الأقليات المدرجة من الفئة 1-5 في السّلّم الاجتماعيّ الاقتصاديّ، شريطة أن يتمّ إجراء منافسة لاختيار مستحقّي الدّعم».
يتمّ تقديم الدّعم لزيادة عدد العاملين في المصانع ولتوسيع المصانع القائمة. أما في الضواحي البعيدة (بئر السبع وجنوبها، كرميئيل وشمالها، سديروت، نتيفوت وبيت

شان) فيتم تقديم الدعم لجميع العاملين في حال نقل المصنع من المركز. يصل حجم التشغيل في هذه المراكز، إلى 3200 وظيفة. الجدير ذكره أن هذه الوظائف تحتاج إلى مستويات تعليم عالية، وأنّ الأُجور المدفوعة أعلى من الأجر الأدنى.

وبحسب معطيات التقرير السنوي لوزارة الصّناعة والتّجارة لسنة 2003، يُشَغِّل المركز في عراد 30 موظفاً، ويُشَغِّل المركز في مدينة أشكلون 150 موظفاً، ويُشَغِّل المركز في مدينة كرميئيل حوالي 1000 موظف. ليس صدفة أنّه لم يتم إقامة أي مركز في المناطق العربية، وكما سيتبيّن لاحقاً، فإن جميع قرارات هذه الوزارة ووعودها للأقلية العربية، لا يتمّ تنفيذها على أرض الواقع. تدّعي الوزارة أن هناك ثلاث شركات أُخرى فازت بمناقصات في مدينة موديعين عيليت وفي دالية الكرمل، بما مجموعه 300 وظيفة، وتم كذلك طرح 6 مناقصات جديدة (لا تشمل أي منطقة عربية).

يعتقد ديختر من خلال نظرة شمولية لأجهزة الدولة أن اهتمام وزارة الصّناعة والتّجارة بالأقليّة العربيّة ظلّت هامشية ومحدودة جداً (ديختر 1999، 25). يوضح هذا الادعاء جلياً من خلال استعراض البرامج التي تمّ تقديمها لمركز الاستثمارات.

الجدول رقم 24: توزيع الاستثمارات المصادق عليها لمركز الاستثمار

السنة	حجم الاستثمار بملايين الدولارات	منطقة أفضلية قومية (أ)	منطقة أفضلية قومية (ب)	وسط البلاد
1994	2000	1252	159.6	573
1995	2310	1329	256	725
1996	2787	1447	122	1218
1997	1767	1190	139	347
1998	1302	790	96	416
1999	867	549	74	244
2000	1,301	724	121	456
2001	1,409	1,004	44	361
2002	660	539	42	79
2003	822	630	29	193

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، مركز الاستثمارات.

من خلال مراجعة قائمة الطلبات المصادق عليها من قبل مركز الاستثمارات بحسب المناطق يتبين ما يلي:
تشمل القائمة لسنة 1996 خمسة مشاريع في مناطق عربية بإستثمار 10 مليون دولار وهي 0.3% من قيمة مجموع الطلبات (الجدير ذكره أن هذه القائمة تشمل الطلبات التي صودقت، ومن غير المؤكد أنها نُفذت). لا تشمل قائمة مركز الاستثمارات لسنة 1999 أي منطقة عربية. في سنة 2000 تمت المصادقة على 6 طلبات، وصل مبلغ الاستثمار الإجمالي فيها إلى 4.2 مليون دولار، وهي 3% من مجموع الطلبات المصدقة. في سنة 2001 تمت المصادقة على 5 طلبات بإستثمار إجمالي حجمه 13 مليون دولار، وهي 1% من مجموع الطلبات. في سنتي 2002 و 2003 تمت المصادقة على 5 طلبات بمبلغ 9 مليون دولار، وهي 0.6% من مجموع الطلبات. ننوه مرة أخرى إلى أن المصادقة على الطلب ليست كفيلة بتنفيذه.

بالإضافة إلى مركز الاستثمارات تهتمّ الوزارة بمجالات تطوير البنى التحتية الأساسيّة وتطوير مناطق صناعيّة لائقة. في سنة 1993 برزت براعم العناية بمشاكل الوسط العربي، وإن كانت تلك عناية مؤقّتة وضئيلة الحجم. وتمّ تخصيص مبلغ 16 مليون شيكل لمنشآت الصناعة الأساسية في الوسط العربي بالمقارنة مع مبلغ 3.9 مليون شيكل تم تخصيصها في سنة 1992 (بن درور وآخرون 1994، 77).
في سنة 1998/1999 خصصت الوزارة مبلغ 30 مليون شيكل للوسط العربي. بدأت الوزارة بضم بلدات عربية إلى مشروع عيدود 99 (تشجيع 99) وبرغم هذا لم تعمل الوزارة على تطوير أراضي بالكمية اللازمة لتأسيس مناطق صناعية في الوسط العربي. أراضي المناطق الصناعية في السلطات المحلية العربية ما زالت مهملة بالمقارنة مع الأراضي الموازية في السلطات المحلية اليهودية. أبرز مثال على إهمال الوزارة لمتطلبات الوسط العربي يتمثل في المناطق الصناعية التي كان من المقرّر إنشاؤها على امتداد شارع عابر إسرائيل الذي تم شقه على أراضي عربية خاصة، في منطقة المثلث. كان من المخطط إقامة 12 منطقة صناعية على طول الشارع، على آلاف الدونمات. إلاّ أنّها لم تشمل أيّة سلطة محلية عربية (ديختر 2000، 43).
في سنة 2002 خصّصت الوزارة مبلغ 25 مليون شيكل لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية (3.5% من ميزانية التطوير في الوزارة) وفي سنة 2000 خصّصت

الوزارة (ولم تنفّذ بالضرورة) 30 مليون شيكل لنفس الهدف (16.9% من ميزانيّة التطوير في الوزارة).

بلغت ميزانية الوزارة لدعم فروع الاقتصاد في الدولة – ميزانية عادية– في سنة 2005 إلى 1.642 مليار شيكل. ميزانية تطوير المناطق الصناعية لسنة 2005 هي 58.5 مليون شيكل على هيئة مصاريف، و 115.2 مليون شيكل على هيئة التزامات أو ضمانات. خُصِّصَ منها 102 مليون شيكل لبناء مناطق صناعية جديدة في مناطق التطوير. في اقتراح الميزانية، تُعْرب الوزارة عن نيتها الاستثمار في الوسط العربي، في حين لم يُخَصَّص مبلغ لتنفيذَ التّعهّد (فارس 2004، 106).

في وثيقة تم إعدادها من قبل مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست (أولتسور 2004) تم التّطرّق لسياسة وزارة الصناعة والتجارة تجاه المناطق العربيّة. وبحسب ما ورد في تلك الوثيقة: تعتمد وزارة الصناعة والتجارة في مجال تطوير الصناعة في المناطق العربيّة – في السنوات 2001–2004، على تنفيذ ميزانية خطة السنوات الأربع التي أقرّتها الحكومة سنة 2000. يتضح من المعطيات التي تم جمعها بخصوص تنفيذ ميزانية خطة السنوات الأربع، ما يلي: تمّ تخصيص 80 مليون شيكل، في الميزانية الأصلية، لتطوير مناطق للحرف والخدمات للسنوات 2001–2004، وفي الواقع تمَّ تنفيذ حوالي 18 مليون شيكل فقط، أي 22% من الميزانية الأصلية. ويتم تبرير هذه المعطيات بادّعاء إلغاء خطة السنوات الأربع منذ 2001 لكافة القطاعات. تم تخصيص 120 مليون شيكل في الميزانية الأصلية لسنة 2001–2004 لتطوير مناطق صناعية، وفي الواقع تم تنفيذ 43.3 مليون شيكل فقط، وهي 36% من إجمالي الميزانية الأصلية.
يتبين من المعطيات التي تم جمعها في تلك الوثيقة حول تنفيذ ميزانية السنوات الأربع المعدة للتأهيل المهني، ما يلي: تمّ تخصيص 268 مليون شيكل من الميزانية للتأهيل المهنيّ للسنوات 2001–2004، وفي الواقع تمّ تنفيذ حوالي 174.1 مليون شيكل فقط، وهي 65% من إجمالي الميزانية الأصلية.
تشكِّك معاهد الأبحاث المتابعة لتنفيذ ميزانيات الحكومة في صحة الأرقام التي تعرضها مختلف الوزارات، وتقول تلك المعاهد إن الوزارات لا تنفذ الميزانيات الواردة في دفاتر الميزانية، لا في مجال تطوير المناطق الصناعية ولا في مجال التأهيل المهني.
يكشف لنا البحث الذي أُعِدَّ في الكنيست، صورة تقليدية لسياسة مختلف الوزارات في

الدولة تجاه الأقلية العربية، وعود ومشاريع ولا تنفيذ. تبرّر وزارة الصناعة والتجارة عدم تنفيذها لالتزاماتها بخصوص خطّة السنوات الأربع بالتبريرات التالية:

- في قسم كبير من المناطق التي خصَّصتها دائرة أراضي إسرائيل لإنشاء المناطق الصناعية في البلدات العربيّة، يوجد أراضي بملكيّة خاصّة قام مالكوها ببناء البيوت السكنيّة عليها.

- العديد من السلطات المحليّة العربيّة طلبت تغيير استعمالات الأرض، وتحويلها إلى أراض لغرض السكن، بعد أن بدأت دائرة أراضي إسرائيل بتطوير البنى التحتية الأساسية بهدف إقامة المناطق الصناعية عليها.

- مطالبة وزارة الصحة بوقف تسويق الأراضي لأن المنطقة غير مربوطة بشبكة المجاري.

- ادّعاءات بالملكية الخاصّة للأرض، وخاصة في جنوب البلاد.

- تراجع الطلب من قبل المبادرين وأصحاب المصانع، وخاصة على إثر الركود الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

يمكننا إجمال هذه الحجج، بغياب خطة عمل شاملة تعمل على حلّ المشاكل، والتّغلّب على العقبات التي تمنع تطوير مناطق صناعية في الوسط العربي. وهي عقبات نَتَجَت غالبًا عن السياسة الحكومية وليست مألوفة للمبادر في المناطق اليهودية. ففي المناطق اليهودية لم يُطلب من أحد أن يتخلى عن القلة القليلة المتبقية له من الأرض، وفي المناطق اليهودية لا توجد مشاكل تتعلّق بالبنى التحتية أو وصل المناطق الصناعية بشبكة المجاري وشبكة المياه والكهرباء. الإهمال والتمييز على مدى عشرات السنين، يُحَوِّلان الأقلية العربية إلى شريحة أكثر هشاشة في فترات الركود الاقتصادي.

موقف مركز مساواة وجمعية سيكوي المُقْتَبَس في وثيقة الخلفيّة (مقتبس لدى أولتسور 2004) يفنّد أغلب ادّعاءات وزارة الصناعة والتجارة، وتبرز دور الوزارة في الإهمال المقصود من قبل موظفيها.

الاستنتاج: تحرص وزارة الصناعة كغيرها، على الإبقاء على دونية واتّكال وتخلّف الاقتصاد والصناعة العربيّين، مقارنةً مع الاقتصاد والصناعة اليهوديّين. الأنظمة والآليّات التي تعيق النّموّ، تتلاءم مع مبادئ السّياسة الاقتصاديّة التي تمّت بلورتها من قبل قيام الدولة.

4.3 الزراعة

كانت الزراعة أحد أهم مصادر العمل والرزق لدى الأقلية العربية بعد قيام الدولة. وبعد أن عملت الدولة بطريقة منهجية ومبرمجة على سلب هذا المورد من العرب بواسطة قوانين مصادرة الأراضي ومن خلال المخطّطات التي تحدّ من القدرة على استعمال الأرض، تواصل الآن كغيرها من عوائق النمو والتطور العمل على الإبقاء على تخلّف الإنتاج الزراعي العربي، وتمنع العرب من الوصول إلى الموارد، وَحَوَّلت الزراعة العربية إلى مجال يفي بالطلب المحلي العربي، في أحسن الأحوال، ومزوّد لمنتجات زراعيّة للسوق اليهوديّة بأسعار زهيدة، وقت الحاجة (Khalidi 1988).

وزارة الزراعة المسؤولة عن مجال الاستيطان وتطوير القرية بحسب التعريف الرسمي، تلعب دوراً مركزياً في تطوير الزراعة وتحديث تكنولوجيات الإنتاج والريّ والاستثمارات المالية وفقاً للغايات التي تضعها الوزارة، والمتشابكة جداً مع أهداف الاستيطان وبناء الأُمّة. عَمِل المشروع الصّهيونيّ على تطوير شكل مميز من الاستيطان هدفه إخراج الأرض والعمل من ملكية السوق وهو الاستيطان التعاوني (شفير 1989). كما ينسب كيمرلينج دوراً مركزياً لقضية الأرض في بلورة طرائق العمل التي انتهجها المشروع الصهيوني (كيمرلينج 1988). وفي كلتا الحالتين لم يكن هناك احتمال لمواصلة الاستيطان دون السّيطرة على الأرض، وإعادة اليهود إلى فلاحة الأراضي والعمل اليدويّ، وفقًا للمفاهيم الصّهيونيّة.

في مؤتمر حول دور الزراعة وفلاحة الأرض في مساعدة المشروع الاستيطاني اليهودي، عقد سنة 1983، بمناسبة مرور أربعين سنة على تأسيس كلية الزراعة هلل حاييم غفاتي (الذي أشغل منصب وزير الزراعة في السنوات 1964–1974) صَرَّحَ غفاتي: «إنّ احدى التجديدات العظيمة في استيطاننا (اليهود) هي طريقتنا في الاستيطان، وهي طريقة مبتكرة لا مثيل لها في العالم. ونذكر تلك التي حظيت برعاية البارون روتشيلد قبل قيام الدولة، كالقرية الزراعية والكيبوتس، والقرية التعاونية، والتي ارتكزت اقتصاديًا على فلاحة الأرض، وبذلك مَنَعَت القضاء على المشروع الاستيطاني» (غفاتي 1983، 9).

وفي المؤتمر ذاته، قال مئير بن مئير، مدير عام وزارة الزراعة في حينه، أنه يريد طرح الحقيقة الكامنة وراء دوافع العمل الزراعي الاستيطاني. ومن أبرزها: «الدافع القومي – الاجتماعي والعودة إلى العمل المنتج، والعودة إلى الأرض، والدافع السياسي القومي –توزيع السّكّان على طول حدود الدولة وفي المناطق الخالية. سادت القناعات بأن الاقتصاد الزراعي سيحقق

تلك الأهداف، ويوفّر المعيشة للمزارع الذي يفلح أرضه» (بن مئير 1983، 20). وهذه من قبيل التّصريحات التي من شأنها شرح وتعزيز ادّعاءاتنا بشأن تجنيد الاقتصاد والصناعة في سبيل تحقيق أهداف المشروع الصهيونيّ حتى أيامنا هذه.

يضع عزرا سدان، الذي أشغل في حينه منصب مدير عام وزارة المالية، قضية الزراعة على صعيد واحد مع تطوير القرية ويدمجهما معاً كقضية مركزيّة في سبيل تعزيز التّمسّك بالأرض وتقوية الاستيطان اليهودي. ويمكننا أن نلتمس من جملة الادّعاءات التي برزت في ذلك المؤتمر، المكانة المركزية التي تبوّأتها الزّراعة في الوعي الصهيوني، وعن الحاجة إلى تطوير هذا الفرع الاقتصاديّ، لما في ذلك من مساهمة في اقتصاد الدولة والاستيطان وتحقيق الأهداف القومية. وهذا عُرْفٌ صيغت أُسُسه قبل قيام الدولة وما زال يشغل حيزاً مركزياً في وعي صُنَّاع القرار، ومن هذه الأرضية تُشتقّ السّياسة المنتهجة تجاه المواطنين العرب في مجال الزراعة.

تَمَّ تعداد هذه الأهداف بشكل واضح في ملخّص خطّة السنوات الست لتطوير الزراعة والاستيطان (1980-1985) التي وضعتها سلطة تخطيط وتطوير الزراعة والاستيطان والقرية (1980). ينبغي التنويه قبل استعراض الاستنتاجات إلى الدمج المتكرّر بتسمية وزارة الزراعة وتطوير القرية والاستيطان، وهو دمج يشمل في ثناياه مؤشّرات صهيونيّة بحتة، لا تتيح أيّ متّسعٍ لتحسين فرع الزّراعة العربيّة.

نستعرض فيما يلي أهداف وغايات التخطيط كما وردت:

1. لجم التضخم المالي.
2. زيادة الصادرات الزراعية.
3. إيجاد فرص العمل. لإيجاد فرص العمل في الإنتاج الزراعي مغزى بعيد المدى، ويفوق الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.
4. توسيع رقعة الاستيطان في المناطق غير المأهولة بكثافة.

الجدير ذكره أن استطلاع خطة السنوات الست لتطوير الزراعة يقع في 500 صفحة، ومن ضمنها خُصِّصَ نصف صفحة لمسألة الزراعة في قرى الأقليّات بحسب تعريف الخطّة، وبالطّبع هناك لهجة تُثْني على التغيرات والتحولات التي طرأت على الزّراعة العربية، على إثر التقائها بالتحديث الإسرائيلي (فوهريلس وآخرون 1980، 69):

«كذلك الزراعة في قرى الأقليّات مرّت بتحولات وتغيرات جمّة، تمثَّلَت في مبنى البيئة الزراعية وفي طرق العمل والتنظيم. هذه التحولات مرتبطة بالجهات التي نشطت في

المجال الزراعي في البلاد، وأدّت إلى توسيع الإنتاج الزراعي في تلك القرى تبعاً لخصائص كل منطقة وقدراتها التنظيمية، وتحوُّل من طريقة الحقل المختلط إلى الحقل المتخصّص، وإلى هبوط في عدد المستخدمين في الزّراعة. وأسباب هبوط عدد المشتغلين في الزراعة هي: تقسيم الأراضي إلى قطع أرض صغيرة، ويعود ذلك إلى عادات الإرث، لدرجة عدم إمكانية تنظيم حقل زراعي بشكل سليم يمكّن الاعتياش منه، واعتماد وسائل عمل حديثة وآلات عمل عصريّة وزيادة عروض العمل البديلة في الحقول اليهودية بأَجر عال.

تختلف بنية الحقل وطريقة استعمال عوامل الإنتاج في قرى الأقليات عن مثيلاتها في الحقول اليهودية، إذ ما زالت تعتمد حتى الآن على زراعة البعل وعلى محاصيل تحتاج على أيدي عاملة كثيرة واستثمارات مالية قليلة. في الفترة التي تشملها الخطة، ستزداد حصص المياه ومحاصيل الريّ الاصطناعي، لكن الفجوة في خصوبة الإنتاج بين الوسطين ستظلّ قائمةً. تنبع هذه الفجوة من فروقات في الاستثمارات وفي تطوير فروع غنية بالعلم والمعرفة، وفي حصص المياه وفي التطوير التكنولوجي المهني وفي تطوير التعاون».

يتجاهل هذا الاستعراض دور الدولة في خلق هذا الواقع والإبقاء عليه. أما في تفاصيل الخطة المقترحة فلم يكن هناك أي ذكر لخطط موضوعة للمناطق العربية أو لأي شركة ستنشط في أوساط الأقلية. غُيِّبَت الأقليّة تماماً من خطة التطوير السداسية. ومن جهة ثانية تمدح الخطة (بحماس شديد) دور وحصّة الزراعة في تطوير وتعزيز الاستيطان اليهودي القائم، وفي إقامة مستوطنات جديدة.

يصف المخطّطون وظيفة خطّة الاستيطان القرويّ للسنوات 1980–1985 والتي تعتمد على الأهداف القومية المتمثّلة بالاستيطان في المناطق البعيدة، وتعزيز اقتصاد الدولة.[20] وسيتمّ تحقيق هذه الأهداف من خلال تنمية مجتمعات قروية، تعتاش بالأساس من التصدير الزراعي، وفي المستوطنات غير الزراعية، حيث يعتاش السكان من الصناعة والسياحة والخدمات. يشير هذا التصريح مرة أخرى إلى ترابط أهداف الزراعة مع المصلحة اليهودية.

ويقول وزير الزراعة يعقوف تسور: «إنّه منذ فجر الصهيونية، رَمَزَ المزارعون

20. تمّت برمجة هذا الدور بالتعاون مع الوكالة اليهودية، راجع الفصل بعنوان خطة استيطانية إقليمية، ص 317–321؛ وكذلك الفصل بعنوان استيطان جديد، ص 414–417.

والاستيطان، أكثر من أيّ شيء آخر إلى العقيدة الصّهيونيّة حول العودة إلى أرض الآباء، والتمسّك بالأرض.... تماثَلَت الزّراعة مع الاستيطان وشكّلت الجهاز القوميّ الذي أتاح توطين المناطق الحدوديّة للدولة، وكان عاملاً حاسماً في ترسيم حدود الدولة وتوفير الأمن» (تسور 1996، 6).

تتابعت عملية إدخال المضامين الصهيونية في خطط التطوير الزراعي والاستيطان لوزارة الزراعة حتى في سنوات التسعينيات. ففي كراسة بعنوان الزراعة والاستيطان في عالم متغيّر يتحدّث وزير الزراعة يعقوف تسور عن أهداف وزارته، مع التّشديد على نيّته العمل في سبيل إنجاح الزراعة وزيادة إنجازاتها لضمان مستقبل المزارع المستوطن (تسور 1996، 1). يشدّد الوزير على دور الوزارة في ضمان مواصلة نجاح هذا المجال، واندماجه في العالم الاقتصادي الجديد.

ومن جملة الوسائل المركزية التي بادرت إليها الدولة في السنوات 1992–1996 لضمان اندماج الزراعة الإسرائيلية في الاقتصاد العالمي، بنجاح وبدون زعزعات:

- وضع شبكات أمان، وتحديد سقف أدنى لأسعار معظم المنتجات للسوق المحلي وللتصدير.

- توسيع حجم الهبات ومجالات عمل مديرية الاستثمار لتشجيع المحاصيل المعدّة للتصدير، وبدائل الاستيراد وزيادة التجهيزات التكنولوجية.

- زيادة حجم الاستثمار في الأبحاث والتطوير الزراعي.

- تطوير محيط القرية والمستوطنة من خلال تفضيل خطوط المواجهة والمناطق ذات الأفضلية القومية.

- الشروع بتنفيذ خطة النقب النامي وهدفها الأساسي تطوير مناطق الضواحي في النقب والذي يُعْتَبَر هدفاً قومياً. حظيت تلك المناطق في تلك السنوات بـ 40% من ميزانية مديرية الاستثمار.

يخيّل لنا بعد استعراض هذه الغايات والأهداف وآليّات تحقيقها أنه لا حاجة للقول إنّ الخطة لا تتطرّق في بنودها إلى تطوير الزراعة العربية، ولا تجتهد ولو ظاهرياً، بالادّعاء

بأن الدولة تعمل بالفعل لدمج الزراعة العربية في الزراعة والاقتصاد العالميين. كما يمكن الإشارة بأن غالبية الأراضي في النقب هي أراض صُودرَت من السكان العرب، وأن الدولة لا تزال تحاول سلب أراضيهم المتبقية ومنعهم من فَلاحتها، ولم تتردّد في رش أراضيهم الزراعية بالمبيدات (ابراهيم 2004).

كذلك الأمر في مجال الهبات المقدمة من قبل وزارة الزراعة. تطبّق الدولة سياسة تمييز فروع الزراعة المُصَدِّرَة، كزراعة الورد التي حظيت بـ 40% من ميزانية الهبات التي توزعها الدولة على المزارعين (سنرى لاحقاً أن المزارع العربي لا يستفيد من هذه الهبات، وليس شريكاً في الفروع الزراعية التي تصدِّر منتجاتها للخارج). بكلمات أخرى، حين انتقلت الدولة من نمط تدخّل اقتصادي إلى نمط تدخّل آخر، حرصت على الإبقاء على عوائق اندماج العرب في الاقتصاد الجديد، وفي الاقتصاد العالمي، وتبقي على دونيتهم عَبْر أدوات اقتصاد السوق. والقلة القليلة من العمال العرب المتبقّية في هذا الفرع يتم استبدالهم بعمال أجانب يتقاضون أجوراً أقل، ولا يحملون رواسب قومية، أي أن تكلفتهم أقل للمزارع والدولة كما أن إشكالاتهم السياسية أقل.

بادرت الدولة إلى وضع خطة ثلاثية أخرى لتطوير الزراعة بعنوان خطة التنمية في الزراعة للسنوات 1999–2001، ورصدت لتنفيذها ميزانية 2 مليار شيكل بهدف ضمان تواصل إسرائيل مع الاقتصاد العالمي ومع الأسواق الزراعية العالمية. في هذه الخطة حظيت منطقتان بحصة الأسد وهما الجليل والجولان المحتلّ، التي استثمرت فيها 461 مليون شيكل، والجنوب (النقب) الذي استثمر فيه 523 مليون شيكل، ومعاً حظيت المنطقتان بـ 50% من الاستثمارات في الخطة.

الكراسة التي أصدرتها وزارة الزراعة لعرض الخطة، توضح ماهيّة الاستثمار وأهدافه بحسب المناطق. وفقًا لهذه الخطّة، فإنّ غالبية الاستثمارات المُخصّصة لمنطقتي الجليل والجولان والنقب، مُعدَّة لتعزيز وترسيخ الاستيطان. وبالإضافة لذلك تركّز الخطة على الفروع الزراعية المُصدِّرَة منتجاتها للخارج، وتسعى إلى تطوير مصادر مياه وتطوير القرى والبنى التحتيّة الأساسية والسياحة القروية. تتجاهل هذه الخطة أيضاً، كغيرها من الخطط، الزراعة العربية وسبل تطويرها (وزارة الزراعة 1998).

شكّلت الزراعة في سنة 1996 نحو 2.5% من الناتج القومي المحلي في إسرائيل، وحوالي 4% من ناتج العمل، وشغّلت 3% من القوى العاملة، و7% من صادرات الدولة

(وزارة الزراعة 1998، 3). وصل ناتج هذا الفرع حوالي 10.5 مليار شيكل. بلغت قيمة الصادرات الزراعية الخام مبلغ 600 مليون دولار، في سنة 1996، وبإضافة المنتجات المُعَلَّبة بلغت قيمة الصادرات 1.2 مليار دولار. يُشكِّل تصدير المنتجات الطّازجة 19% من النّاتج الزراعي العام.
بلغ إجمالي الصادرات الزراعية بحسب كشف وزارة الزراعة لسنة 1999، ما قيمته 3.28 مليار دولار، في حين كانت حصّة الأسد منه، أي 53%، ما يعادل 1.813 مليار دولار لمنتجات الحقل– الخضار 17.8%؛ الورد 6.6%؛ الفواكه 13.8%– وما تبقّى، 44.7%، هو منتجات الحيوان، أي 1.466 مليار دولار. الجدير ذكره أن غالبية هذه الفروع الزراعية لا تشمل المزارعين العرب والمنتجات العربية.

وصلت قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالية في سنة 2001 حوالي 6 مليار دولار، وفي سنة 2002 حوالي 10 مليار دولار، وبلغت نسبة قيمة الصادرات الطّازجة إلى 59.1%، والمنتجات المعلّبة 40.9%.

بغية اكتمال الصورة، لا بد من الإشارة إلى أن الإنتاج في مجال التشجير وصيد الأسماك شَكَّل سنة 2001، قرابة الـ 1.7% من النّاتج القوميّ المحليّ في الدولة (ما يعادل 6.337 مليار شيكل) (كتاب الإحصاء السّنويّ، جدول 14.3، معطيات سنوية 2004). وصل الاستثمار المحليّ في فرع الزراعة في سنة 2003 إلى 1.45 مليار شيكل (كتاب الإحصاء السّنويّ، جدول 14.14، معطيات سنوية 2004). وقد بلغ مجمل صادرات إسرائيل من الخضروات والفواكه في سنة 2003 مبلغ 530 مليون دولار (كتاب الإحصاء السّنويّ، جدول 16.14، معطيات سنوية 2004) وهي 3.4% من مجمل الصادرات الإسرائيلية.
لا تكمن أفضلية التصدير الإسرائيلي من وجهة نظر وزير الزراعة، تسور، في تصدير المنتجات الشعبية، إنما في تصدير المنتجات التي تتمتّع فيها إسرائيل بأفضلية وميزة واضحة. أفضلية من حيث جودة المنتج وتميزه أو في موعد وصوله للسوق (تسور 1996). وهذه الحسنات والأفضليات قائمة في مجال الورد والحمضيات والفواكه شبه الاستوائية والعنب وبعض أنواع الخضار والتوابل (وتغيب الزراعة العربية عن معظم هذه الفروع كما سيتبين لنا لاحقاً).

يعكس لنا الواقع الموصوف في تقارير وزارة الزراعة على مدار سنين، التّجاهل التّامّ

لوجود المزارعين العرب في الدولة، وتغييب هؤلاء المزارعين عن عمليات التطوير والاستثمار. في تقرير أعدّته وزارة الزّراعة في سنة 2001 بعنوان الزّراعة في الوسط العربيّ: مبناها وسبل تطويرها.[21] قامت الوزارة بتحديد خصائص هذه الزراعة، وتطرّقت لجملة المشاكل التي تعاني منها.

يتضح من معطيات التّقرير أن عدد المزارعين العرب المستقلّين في سنة 2001، كان 7 آلاف مزارع يشكلون 37% من المزارعين المستقلين في الدولة (19 ألفًا). ومن ناحية استخدامات الأرض تتّضح الصورة التالية:

الجدول 25: استعمالات الأراضي الزراعية (آلاف الدونمات)

نوع الأرض	قطري	عربي	نسبة العربية من القطرية(%)
أرض زراعية	4,200	811	19
أرض بور	673	231	34
أرض مفلوحة	3,534	580	16
زراعة بالري	1,943	72	4
زراعة بعل	1,591	508	32

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، تتبين لنا:

1. يشكّل المزارعون العرب المستقلون 37% من المزارعين المستقلّين في الدولة، لكنهم يفلحون فقط 19% من الأراضي الزراعية في الدولة.
2. 30% من الأراضي الزراعية العربية لا تفلح، مقابل 13% من الأراضي اليهودية.
3. يتم فلح 9% من الأراضي العربية بواسطة الريّ الاصطناعيّ مقابل 64% من الأراضي اليهودية.
4. 87% من الأراضي العربية يتم فلاحتها بطريقة البعل، مقابل 36% من الأراضي اليهودية.

يتطرّق التّقرير أيضًا لخصائص استعمالات المياه في الزراعة، ويتبيّن أن المزارعين العرب استعملوا 2% من كمية المياه القطرية في سنة 2000، أي ما يعادل 22 مليون متر مكعّب

21. التّقرير متوفّر في الموقع: www.mog.gov.il

من أصل 28 مليون تمّ تخصيصها للمزارعين العرب، أي 78% من حصّتهم. في سنة 2001 استعمل المزارعون العرب 2.2% من كمية المياه المعدّة لاستعمال الزّراعة قطرياً، وهي 23 من أصل 23 مليون متر مكعب تمّ تخصيصها للزراعة العربية. ما يعني أن وزارة الزراعة خفّضت حصة المياه للمزارعين العرب (مقارنة بين عام 2000 و– 2001) بدلاً من أن تعمل على تحسين وتحديث البنى التّحتيّة لإتاحة استغلال حصص المياه المخصّصة والعمل على زيادتها، وخاصةً أن وزارة الزّراعة قد أشارت في خطّتها من العام 1980 بوضوح أنّ هذه النقطة تُعْتَبَر من أبرز العوائق التي تمنع تطوّر وزيادة الناتج الزراعي العربي.

تشكّل زراعة الخضار الغالبية العظمى من محاصيل الزّراعة العربيّة، وذلك للسهولة النّسبيّة في زراعتها، حيث لا تحتاج إلى الكثير من المعرفة والتكنولوجيا، وتحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة؛ إضافة إلى أنّ مساحات الأرض المتوفّرة للمزارع العربيّ صغيرة، ما يناسب زراعة الخضار؛ وإمكانيات التسويق المحلية سهلة نسبيًا، كما وأنّ الاستثمارات الثّابتة والمصاريف المتغيرة في هذا المجال، منخفضة نسبيًا. أي أن المزارع العربي يلائم عرضه للقسريّات القائمة، ولمتطلّبات السّوق، وبهذا، لا تحتوي خطواته على المجازفة.

كانت المحاولة الوحيدة الجادّة لزراعة الورود في الوسط العربي، في قرية قلنسوة، بفضل ملاءَمَة تربتها لهذا النوع من المحاصيل. وتمّت تربية هذه المحاصيل تقليدًا للقرى اليهودية المجاورة، وظلّ هذا الفرع صغيراً جداً بسبب الحاجة إلى استثمار كبير نسبياً في بداية المشروع، عدا عن أن تربية الورود تحتاج خبرات ومعلومات ومهارات أكثر من غيرها، وتتطلّب شروط تسويق غير هيّنة، ومعدّة بالأساس للتصدير خارج البلاد. ولهذا، وبحسب المعطيات الواردة في الدراسة التي أعدّتها وزارة الزراعة، كانت الذّروة في تربية الورود لدى المزارعين العرب في سنة 1995، حيث بلغت مساحة الأرض المستعملة في هذا المجال 1321 دونمًا، ومن ثمّ تراجعت المساحة في سنة 2001 إلى 130 دونمًا (تراجع بنسبة 90%)، في الوقت الذي كان هذا الفرع يزدهر ويحتلّ جزءًا كبيرًا من الصّادرات الإسرائيلية إلى أوروبا. من المسبّبات الأساسية لانهيار هذا الفرع، كان عدم الالتزام بمعايير التسويق لأُوروبا وخاصة في مراحل القطف والتّصنيف والتّغليف؛ ارتفاع أسعار الموادّ الخام اللازمة، وانعدام آليات البحث والتّطوير في كافة مراحل التربية، وعدم ادخال أنواع جديدة لهذا الفرع.

تشكّل زراعة الزّيتون، القسم الأعظم في الزّراعة العربيّة، إذ تحتلّ 76% من المحاصيل. ومن ثم يليها فرع التفاح (يبدو أن الباحثين قد شملوا هضبة الجولان في هذا البحث)، الذي يشكّل 10%، والعنب 4%، واللوز 4%، وباقي المحاصيل مُوَزَّعة على أنواع الفواكه الأخرى.

وتخلص الدراسة أنّ هناك حاجة إلى اتّباع سياسة لتطوير البنى تحتيّة الأساسيّة، لكي يتمكّن المزارعون العرب من اللحاق بركب الزراعة الحديثة. وتشمل هذه البنى التحتية: شقّ طرق توصل إلى الأراضي الزراعية؛ إيصال شبكة كهرباء إلى الأراضي الزراعية؛ إصلاح وتطوير شبكة المياه؛ تقديم الإرشاد للمزارعين؛ الاستثمار في المباني الزراعية وفي إدخال التحديثات التكنولوجية والاستثمار في حظائر الغنم وتقسيم حصص الحليب.

يُسْتَدَلّ من مؤتمر حاجات الزراعة العربية– مؤتمر المزارعين العرب الأول، الذي نظّمته جمعيّة الأهالي، أنّ المزارعين العرب غير شركاء تقريباً في فروع الزراعة المصدِّرة وليسوا جزءاً من التطوّر الذي يطرأ على هذا الفرع.

يصف مؤتمر الأهالي حجم الأراضي العربيّة المُعدّة للزراعة:

- تتراوح مساحة الأراضي الزراعية العربية ما بين 700–800 ألف دونم، بالإضافة إلى 900 ألف دونم في النقب.
- يُعْتَبَر فرع الزيتون الفرع الأساسي.
- مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة والعنب تصل إلى 28 ألف دونم.
- فرع حظائر الدواجن واللحوم والحليب هو الفرع الأكثر تخلّفاً. هناك 11 مزارعاً عربياً فقط من أصل 3500 في كل الدولة يسوّقون منتجاتهم من خلال شركة تنوفا. ويكاد فرع البيض ينعدم من السّوق العربيّة.

في مجال تربية الحيوانات نجد أن الزراعة العربية متخلفة إلى أقصى الحدود. يتوزّع هذا الفرع كالتالي: 40 ألف رأس بقر، 120 ألف رأس خنزير، 500 ألف رأس غنم و50 ألف رأس من الماعز، وجميعها معدّة للاستهلاك المحلي.

تقع المشاكل والعقبات الأساسية للزراعة العربية في مجال التسويق والإنتاج بسبب احتكار هذا المجال في الدولة؛ وكذلك بسبب انعدام وسائل التسويق الحديثة التي تفي

بمتطلّبات السوق. فعلى سبيل المثال، في فرع الزيتون، تستورد الدّولة نصف ما تستهلكه، في حين يواجه مزارع الزيتون العربي صعوبة في تسويق منتجاته.

يعي صنّاع القرار في وزارة الزّراعة وقيادات الدولة حقيقة هذه الأوضاع، وكان من المفترض أن يعملوا على توفير الحلول والوسائل للتغلّب على العقبات ولإزالة عوائق التطور التي تواجهها الزراعة العربية. إلا أنه في واقع الأمر ما زالت حصّة المزارعين العرب من ميزانية الوزارة ضئيلة وغير كافية لتطوير الزراعة وتحويلها إلى مجال إنتاجي جادّ وقادر على المنافسة والتّصدير.
وفقًا لتقرير مركز سيكوي لسنة 1993–1994، لم تبلور وزارة الزراعة إستراتيجية للنهوض بالزراعة العربية على ضوء خصائصها المميزة. سياسة الوزارة المعلنة ترتكز، ظاهريًا، على معايير موحدة لمعالجة كافة المجالات الزّراعية في الدولة. ويتجلّى هذا التّوجّه الشّمولي في أنشطة الوزارة، لكنها لم تنجح حتّى الآن في إزالة العقبات الكثيرة التي يواجهها المزارع العربي (هار إيفن 1994، 63).

أما في مسألة منح الاستثمار التي ترصدها الوزارة، بمقتضى قانون تشجيع استثمار رأس المال، فيحقّ لها المصادقة على هبات بنسبة 20%–40% من الاستثمار في فروع الزراعة المصدَّرة. وفي هذا المجال، صادقت الوزارة سنة 1993 على مشاريع بمبلغ 4.7 مليون شيكل في القطاع الزراعي العربيّ. الجدير ذكره، أنه وبالرغم من عدم وجود أي عائق أمام المزارعين العرب للحصول على هذه الهبات (نظريًا)، إلا أن استغلالهم لها اقتصر على 5% من الميزانية المخصَّصة لفروع التّصدير لسنة 1993 (هار إيفن 1994).

خصَّصت وزارة الزراعة في سنة 1993 مبلغ 1.6 مليون شيكل للاستثمار في البنى التحتية في الوسط العربي، وهي 14.1% من هذا البند في ميزانية الوزارة. ومع ذلك، وعلى ضوء الصّعوبات التي تواجهها الأطراف المحلية (جمعيات وسلطات محلية) في توفير حصتها (80%) فلا شكَّ أنّ حجم الميزانيّة وطريقة صرفها للاستثمار في البنى التحتية، لا تلائم الاحتياجات. هذه الميزانيّات، بحسب ما تدّعي جمعية سيكوي، لا توفّر الحلّ لمشاكل التطوير الأساسية في المناطق الزراعية العربية، وهذا ما يمنع تحسين تكنولوجيات الإنتاج (مثل التدفئة) (هار إيبن 1994).

بَلَغَ حجم ميزانيّة وزارة الزّراعة للعام 2000، 1.13 مليار شيكل، رُصِدَ منها للزراعة العربيّة وتطوير المنشآت التّكنولوجية مبلغ 2.2 مليون شيكل فقط، وهي 2% من ميزانيّة الوزارة. بلغت ميزانيّة التطوير المخصصة للبلدات العربية في عام 2001، 13 مليون شيكل من أصل 102.7 مليون شيكل خُصِّصَت في الوزارة لبند التّطوير، أي 8.4% (ديختر 2001).

وفقًا لديختر: من الواضح أنّ وزارة الزّراعة اعتمدت في السنوات الثلاث الأخيرة سياسة لتحسين العناية بالمزارعين العرب، لكن هذا نقطة في بحر، ولهذا لا يوجد تغيير ملموس في السياسة. سدّ الفجوات بين المزارعين العرب واليهود هو سدّ فجوات عمرها 54 سنة من التمييز المبنويّ والمنهجيّ. أدى هذا التمييز إلى نشوء هوّة كبيرة بين المزارعين اليهود والعرب، ومن الواضح أنّ سياسات الحكومة بعيدة كل البعد عن الوتيرة المطلوبة لجسر مثل هذه الهوّة (ديختر 2001، 16).

بموجب الخطة الخماسية الموضوعة في سنة 2000 لتطوير الوسط العربي، كان من المفروض أن ترصد وزارة الزراعة مبلغ 60 مليون شيكل على مدى أربع سنوات، لتطوير البنى التحتية في فرع الزراعة في البلدات العربية، ومنها 20 مليون شيكل لإقامة مشروع بيت نطوفة. لكن حتى العام 2005، لم يتمّ إعداد أي خطة لتشجيع الزراعة في الوسط العربي. وفي مسوّدة الميزانية لسنة 2005 لا يوجد أي ذكر لمبلغ تم تخصيصه لتطوير الزّراعة العربيّة. في سنة 2004 وصل إجمالي الميزانية المخصَّصة للأقليّات حوالي 1.35 مليون شيكل مقابل 2.07 مليون شيكل في سنة 2003، وهو ما يعادل 1% من ميزانية وزارة الزراعة، و2.5% من ميزانية الهبات في الوزارة. وفي سنة 2002 وصل مجمل الميزانيات التي خصَّصتها وزارة الزراعة لتطوير الزراعة العربية حوالي مليون شيكل. بكلمات أخرى، على امتداد فترة تنفيذ خطة تطوير الوسط العربي، منذ أكتوبر 2000، خصَّصت الوزارة أقل من 5 مليون شيكل من أصل 60 مليون شيكل كان من المفروض تخصيصها لهذا الغرض (فارس 2004، 3).

المزارع العربي ليس مشمولاً في عملية تحديث الزراعة الإسرائيلية وتطويرها، ويُغَيَّب المزارعون العرب بالأساس عن عمليات الأبحاث والتطوير. تتوفّر لوزارة الزراعة طرق متنوعة لتشجيع البحث والتطوير ومنها مديرية البحث الزراعي في وزارة الزراعة (مركز

فولكاني) التي تدعم سبعة معاهد أبحاث وست مزارع للبحث والتطوير. ميزانية البحث والتطوير الزراعي في سنة 2003 كانت 272 مليون شيكل (أهارون 2002، 3)، لكنها تتجاهل المزارع العربي.

من هنا يمكننا القول إن وزارة الزراعة ترصد (نظريًا) الميزانيات الموجَّهَة للمزارعين العرب، في حين أن تحقيق هذه الالتزامات لا يتمّ في أغلب الحالات. أحد الأسباب لذلك هو اشتراط صرف تلك الأموال بتوفّر شروط إضافيّة لا سلطة للمزارع العربي عليها ولا ذنب له في عدم توفّرها. على ما يبدو –ومن خلال وعيها للمعيقات القائمة– تعتمد وزارة الزّراعة على أطراف وعوامل أُخرى في إفشال صرف الأموال. بكلمات أُخْرى، يُتَّهَم المزارع العربيّ بعدم توفير الشّروط ليتمكّن من الحصول على ميزانيّات التّطوير، وتعفي الدّولة نفسها من مسؤوليتها. وهذا موقف لا يخلو من الاعتبارات السياسيّة، والقيود التي تفرضها الدّولة بنفسها.

مسألة تخصيص حصص المياه، هي عقبة إضافيّة تقف في طريق المزارعين العرب، وتحدّ من طاقة المزارع العربيّ الإنتاجية. بالإمكان إزالة هذا العائق من خلال تطبيق معايير موحّدة على جميع الأراضي الزراعية، لكن وزارة الزّراعة تميّز لصالح الزراعات المصدِّرة. كان ولا يزال العائق الأبرز في هذا المجال، قدرة الضخّ والاستيعاب المحدودة في شبكات الريّ العربية، حيث لا يُتَاح لهذه الشبكات تزويد كمية المياه المطلوبة. سياسة الوزارة المنتهجة حتى الآن، لا تسمح بتغيير هذا الوضع.

تلخيص: كذلك في مجال الزراعة، وبعد أن استولت الدولة على معظم الأراضي العربية وحدَّدت نوعية استعمالات الأراضي المتبقية، وقضت على أحد مصادر الرزق الأساسية لدى الأقلية، فان الدولة غير مستعدّة للعناية بتطوير هذا المجال وإزالة العوائق التي تمنع نموّه وتطوّره، بل تعمل على تطويعه لحاجات الزّراعة والاقتصاد اليهوديّين. تهتمّ الدّولة منذ تأسيسها بالإبقاء على تخلّف الإنتاج الزراعيّ العربيّ، وتحفظ وظيفتة كمسوِّق لمنتجاته في الوسط العربي ومزوّد للمنتجات الزراعية بأسعار زهيدة للوسط اليهودي.

4.5 التربية والتعليم

بموازاة العمل على حفظ عوائق التنمية على المستوى العام، تواصل الدولة رفضها معالجة عوائق التنمية على المستوى الفردي، وخاصّة في ما يخصّ تحديث القوى البشرية لدى الأقلية العربية من خلال تطوير ومساواة المستوى الثقافي–التعليمي. فإلى جانب تطوير البنى التحتية، يجب أن تواكب عملية النّهوض بالأقلية العربية مسيرة متواصلة لتنمية القوى البشرية. تساهم تنمية القوى البشرية في انخراط المواطنين في الفروع الاقتصادية الحديثة وترفع من الطاقة الإنتاجية، ما يؤدّي في نهاية المطاف إلى النمو الاقتصادي. وتُعْتَبَر السّياسة التعليمية أيضًا، نظامًا مركزيًا لتخصيص الحقوق الاجتماعية، من هنا، تعكس السياسة التعليمية الإسرائيلية المُخصَّصة للمواطنين الفلسطينيين نوعيّة سياسة الدمج الإسرائيلية (بيليد وشفير 2005). وفي هذا الجانب، وبحسب معظم الدراسات والمعطيات، لا تزال الأقليّة العربيّة متخلّفة عن الأغلبية اليهودية، وتعاني من مستويات تعليم وتثقيف متدّنية. وهذا التخلّف ليس مُقتصراً على عدد مستحقّي شهادات البجروت فقط، إنّما يشمل نوعيّة وجودة التعليم والتأهيل الممنوحة لأبناء الأقلية.[22]

يتمّ توظيف المعلّمين في الجهاز التربوي العربيّ، بالدرجة الأولى، وفقاً لاعتبارات سياسية. يخضع توظيف المعلمين والمدراء، في نهاية الأمر، لصلاحيّات وزارة التربية والتّعليم الرئيسية في القدس. وقبل قبول المعلّمين والمدراء العرب، فإنهم يخضعون دون علم منهم لفحص أمنيّ للحصول على ختم من أجهزة المخابرات. يشغل مندوب المخابرات وظيفة رئيس لجنة التعيين في الجهاز التربوي العربي وبدون موافقته لا يمكن توظيف أي معلّم عربيّ أو مدير أو مفتش (أبو سعد 2004، 921–922؛ سلطاني 2004، 35).

في ظلّ هذا الوضع، وعلى الرغم من إشارة الدراسات إلى العلاقة بين مستوى ثقافة الفرد وبين حالته الاقتصاديّة، وتأثير الاستثمار القومي في الجهاز التربوي على إنتاجيّة العمل، فإنّ مهمّة الجهاز التربويّ العربيّ في إسرائيل، كما يبدو، هي التحكّم بالأقلية العربية ومراقبتها، وليس تأدية وظيفته الأساسية في إكساب المعرفة والثقافة والإعداد لسوق العمل.

22. يمكن مطالعة معظم تلك الدراسات لدى بيليد وشفير 2005، 150–156.

إلى جانب عدد مستحقّي شهادات البجروت، هناك مقاييس مركزيّة إضافيّة تعكس جودة جهاز التعليم. وهي مستوى التحصيل العلميّ لدى الطلاّب، ومدى اكتسابهم للمهارات بالمستوى المطلوب، وملاءمة منهاج التعليم لروح العصر ومتطلّبات سوق العمل المتغيّرة. من هنا يُنظر الى جهاز التربية والتعليم بمثابة عامل أساسيّ في بلورة معالم الاقتصاد المستقبلية، والتغييرات المبنوية، التي تطرأ على قطاعات الصّناعة والخدمات. ومن الضّروريّ أن يتركّز الاستثمار في التعليم، في مجالات تساهم أكثر من غيرها في زيادة الناتج المحليّ، على سبيل المثال، في مجالات الحوسبة والاتصالات (بن بسات 2000، 215–216).

لا يتلاءَم المستوى التعليميّ لدى الأقلية العربية مع التغييرات المبنوية التي طرأت على سوق العمل، ولا مع متطلبات الاقتصاد الجديد. فالتعليم فوق الابتدائي هو تعليم أدبيّ بالأساس، ولا يوفّر متنوعًا واسعًا من التخصّصات. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مستحقّي شهادات البجروت في السّنوات الأخيرة ، واقترابها من نسبة المستحقّين في الوسط اليهودي (وفقا لبن بسات، إلا أن معطيات وزارة التعليم لا تدعم هذا الادّعاء)، إلاّ أن نسبة الطلاب الجامعيين العرب ما زالت ضئيلة نسبياً، ويبدو أن قسمًا من حاملي شهادات البجروت يمتنعون عن الدّراسة الجامعيّة، خشيةً من عدم اندماجهم في سوق العمل بعد تخرّجهم. وأما معظم المنتسبين للجامعات، فلا يختارون المهن التّكنولوجيّة، لقناعتهم بأنّ سوق العمل في هذا المجال ليس على استعداد لاستيعابهم. كما أن التعليم المهنيّ في الوسط العربي ضئيل، ولا يساعد على تطوير الصناعة في هذا الوسط، ويعسّر تطوير خدمات الصّيانة الضّرورية للمصالح الاقتصادية الموجودة (بن بسات 2000).

يحفل تاريخ دولة إسرائيل بالتّصريحات والنوايا والحاجة الملحة إلى رفع مستوى التعليم لدى الأقليّة العربيّة. ولأغراض هذا البحث سنركّز على سنوات التسعينيات فقط. في سنة 1991 تمّت بلورة خطة خمسيّة للإصلاحات في التعليم العربي. يشكّك شور بقدرة هذه الخطّة على حلّ المشاكل الحقيقية للتعليم العربي، فهي لم تستجب لاحتياجات وتوقّعات المجتمع العربي. وبحسب شور، فإن التّخطيط الكميّ لم يستجب لمتطلّبات الحدّ الأدنى، كما أن المضمون والنوعية في الخطّة لم تهدفا إلى إدخال التعديلات والتحديثات بشكل جذري، ممّا يجرّد الخطّة من أي خصائص ثوريّة (شور 1994، 28). أحسنت الخطة إلى حد معيّن، في رصد الميزانيّات للتعليم العربي، وخاصّة في بنود بناء الصفوف

وتطوير البنى التحتية الماديّة في المدارس، لكن، ولكون مشكلة التعليم العربي تكمن (بالإضافة الى الاحتياجات الماديّة) في جودة التعليم والتدخّل السياسيّ والإداريّ، فلا تزال هذه المجالات تعاني من عيوب قاسية يمنع بعضها من التطور والتغيير.

يتمّ التّعرّض لقضيّة التّعليم بإسهاب، في تقارير جمعية سيكوي منذ سنة 1995 حتى سنة 2004. يتبيّن من جميع هذه التقارير، وبشكل منهجيّ، غياب أي سياسة حكوميّة مبلورة لحلّ مشاكل التّعليم العربيّ، وغياب النّوايا لتطوير مسارات تعليم نظريّة جادّة، ولتحسين جودة التعليم والمعلّمين والمدراء، ولإنهاء التدخّل السياسي والأمنيّ في إدارة المدارس العربية.

يتطرّق تقرير سنة 1999–2000، إلى خطّة خمسيّة أُخرى لسدّ الفجوات في التّعليم بين الأقليّة العربيّة والأغلبية اليهودية. بكلمات أُخرى، اعتراف ضمنيّ للدولة بفشل الخطّة الخمسيّة المُعْلَن عنها سنة 1991. وفي تحليله للخطّة الجديدة، يقول وديع عواودة إن وزارة التربية والتعليم ترى في الخطة رافعة نحو المساواة الكاملة بين الجهاز التربويّ العربيّ ونظيره اليهودي. هذه الخطّة التي تتجاوز المركّبات المادية، تتمحور في تحسين الأدوات التعليمية والتربوية بغية إحداث نقلة نوعية في مستوى التحصيل لدى الطلاب العرب. لكن، ومن خلال نظرة ثاقبة إلى الخطة ومراجعة طرق تنفيذها، يتبيّن وجود فرق كبير بين المنشود والموجود، وبين النوايا والتنفيذ، ويستنتج عواوده أن هذه الخطّة لا تسدّ فجوات التمييز والإهمال المتواصلة منذ خمسين سنة (عواودة 2001، 30).

ويقول بكر عواودة في تقرير سيكوي لسنة 2001–2002 أنّ تكاليف تنفيذ الخطّة التي ذكرتها اللجان المختلفة للنهوض بالتعليم العربيّ قُدِّرَت بنحو 1.5 مليار شيكل، إلا أنّه، وفي حقيقة الأمر لم تتعدّ الميزانيّات التي رصدتها الدولة لتنفيذها 250 مليون شيكل فقط. وفي جميع الأحوال، ليست هذه هي العقبة الوحيدة أمام تنفيذ الخطط بشكل كامل، حيث أنّ هذه الخطط هي خطط منقوصة ولا تعالج جميع العوائق والمشاكل. يقول عواودة إنه عندما بُوشِرَ بتنفيذ الخطّة كانت هناك ردود فعل غاضبة من قبل خبراء التربية والتّعليم العرب الذين لم يشعروا أنهم شركاء في التخطيط والتنفيذ. وبعد مرور سنتين على بدء العمل بالخطة، لا يزال قسم كبير من المعلمين غير مشاركين في تطبيق الخطّة الخمسيّة. وبالإضافة لذلك، تبيّن أن قسمًا كبيرًا من المعلمين، غير مطّلعين على أهداف الخطة وغاياتها. وعليه، فقد خَلَصَ عواودة إلى أنّ تنفيذ الخطّة في الجانب الماليّ والنوعيّ منقوص، ويبقي الوضع كما هو عليه (عواودة 2002، 31).

تشير المعطيات الواردة في تقرير سيكوي لسنة 2003–2004، إلى وجود فجوة عمرها 20 سنة في مستوى التعليم بين اليهود والعرب. أي أن نوعية القوى البشرية لدى الأقلية العربية تتناسب، في أحسن الأحوال، مع سوق العمل الذي كان قائماً قبل 20 سنة. العامل الأساسيّ المتسبّب بهذا الوضع، وفقًا للتقرير، هو التمييز الممنهج في سياسة مختلف الحكومات (ديختر 2004، 18).

وعلى صعيد المعطيات الكميّة، تتجلّى أمامنا الصورة التّالية:

- متوسّط التّحصيل العلميّ للطالب اليهوديّ في سنة 2002، 12.6 سنة تعليم، مقابل 11.2 سنة تعليميّة للطالب العربيّ.
- بَلَغَت نسبة مستحقّي شهادة البجروت، من مجموع طلاب الثاني عشر، في التّعليم اليهودي 70%، في سنة 2001، مقابل 56%، في التّعليم العربيّ.
- وصلت نسبة حاملي شهادات البجروت التي تفي بشروط القبول للجامعات في التّعليم اليهوديّ، إلى 46.3%، سنة 2001، أما عند الطّلاّب العرب فكانت 31.7%.
- في سنة 2002 بلغت نسبة من لم يُقْبَلُوا للجامعات من المتسجّلين العرب 45%، مقابل 15.6% فقط من اليهود.
- وصلت نسبة اليهود الذين قُبِلُوا للجامعات في نفس السّنة الى 68.3%، مقابل 42.1% من بين المتسجّلين العرب للجامعات.
- يشكّل العرب نسبة 9.8% من الدارسين في الجامعات للحصول على اللقب الجامعي الأول، و5% للقب الجامعي الثاني و 3.2% من الدارسين للقب الثالث (ديختر 2004، 24).

في جانب رصد ميزانيات التعليم العربي، نجد أن وزارة التربية والتعليم رصدت للتعليم العربي، وعلى مدى السنوات الأخيرة، أقلّ من 10% (95.9 مليون شيكل) من ميزانيّات قسم خدمات التربية والرفاه المسؤولة عن النّهوض بالتّلاميذ من الطبقات الضعيفة في مناطق التّطوير وفي الأحياء الفقيرة. وفي العام 2005 خصّصت الوزارة ميزانية 39.2 مليون شيكل للنهوض بالتّعليم لدى الأقليّات من أصل ميزانية شاملة قدرها 1.048 مليار شيكل، مخصّصة للمديريّة التربوية، أي أقل من 4% (فارس 2006، 120).

تقوم دولة إسرائيل، إلى جانب الإبقاء على عوائق النّمو والتّطور الجماعيّ، بالإبقاء على عوائق التطوير والاندماج في الاقتصاد على المستوى الفردي، والمتمثّلة أساساً في

مستوى التعليم والثقافة. على الرغم من تحسّن مستويات التعليم منذ قيام الدولة، إلاّ هذا التّقدّم ما زال متأخّراً عشرين سنةً، مقارنةً مع التعليم اليهودي، وبالمقابل لا تعمل الدولة على ضمان أماكن عمل لأبناء الأقليّات ممّن اكتسبوا الثّقافات المناسبة.

يتمثّل تخلّف مستويات التعليم لدى العرب، بشكل ملموس، في معطيات مبنى القوى العاملة لدى هذه الأقلية وفي مستويات مشاركة هذه القوى فعلاً في سوق العمل، وفي كلتا الحالتين يتخلّف العرب وراء اليهود. وبعد، فإن مستويات البطالة الأعلى موجودة في أوساط ذوي الثقافة المتدنية.

الجدول رقم 26: مبنى القوى العاملة بحسب سنوات التعليم للسكان العرب واليهود (%)

سنوات التعليم	1990 عرب	2002 عرب	2002 يهود
4-0	6.7	2.2	0.4
8-5	35.4	17	3.5
12-9	43.4	62.4	43.4
15-13	8.1	28.4	26.5
+16	6	يشمل	25.7

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة 1992, 2002.

رغم التطوّر الذي حصل بين الاعوام 1992 و 2002، مازالت قوة العمل العربية متدنية في جانب سنوات التعليم مقارنةً مع السكان اليهود، مما يحدّ من إمكانية الحراك الاجتماعي والاقتصادي الفردي لدى أبناء الأقلية العربية. ومن متابعة مستوى الاشتراك في سوق العمل، وفقًا لعدد سنوات التعليم، نلاحظ وجود علاقة طردية بين عدد سنوات التعليم ومستوى المشاركة. وهذا صحيح أيضًا لدى السكان العرب، إلا أن حجم شريحة الحاصلين على مستوى تعليم عال (عدد سنوات التعليم) لا يتعدّى الـ 29%، بينما تصل نسبة المتعلمّين فوق الـ 13 سنة لدىً الجمهور اليهودي إلى أكثر من نصف القوى العاملة.

الجدول رقم 27: نسبة المشاركة في القوى العاملة بحسب سنوات التعليم (%)

سنوات التعليم	1990 عرب	2002 عرب	2002 يهود
4-0	14.2	8.1	1.1
8-5	46.1	32.8	26.9
12-9	43	40.3	39.8 (10-9) 56.4 (12-11)
15-13	54.8	48.9	65.5
16+	8.1	77.8	77

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة 1992, 2002.

عندما نضيف هذه المعطيات إلى نسبة غير المشتغلين بحسب سنوات التعليم، نجد أن الأقلية العربية تصطفّ مع الشرائح السكانية التي تبلغ فيها أعلى نسب للعاطلين عن العمل، وهم ذوي الثقافات الأدنى.

الجدول رقم 28: مبنى غير المشتغلين بحسب سنوات التعليم لكافة السكان (%)

سنوات التعليم	2002
4-0	17.5
8-5	16.5
12-9	13.9
15-13	8.7
16+	5.9

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة 2002.

يعمل مبنى القوى البشرية، كباقي العوائق، على الحدّ من قدرة أبناء الأقلية العربية في التعامل مع التغيرات في سوق العمل في الدولة. سوق العمل اليهودي المركزي يختار القوى العاملة العربية بطريقة انتقائية، ووفقاً لحاجته وبالكمية المناسبة والتوقيت المناسب. يستوعب السوق المحلي–العربي معظم العاملين ذوي الثقافة العالية من أبناء

الأقلية، لكن معظمهم يعملون في أعمال لا تتناسب مع مستواهم الثقافي وخاصة كمعلّمين ومعلّمات في المدارس أو في القطاع العام المحلي (سلطات محلية). وبهذا الجانب، يتشابة الواقع في التسعينيات، إلى حدّ بعيد، مع واقع السبعينيات والثمانينيات (افشطاين–ليفين وآخرون 1994؛ Lewin - Epstien & Semyonov 1994).

عدم تحقيق طاقات العمل المتوفرة لدى الأقلية العربية، يتسبّب في تبذير عوامل إنتاج، ويؤدّي كذلك إلى عدم استغلالها بالكامل، على أقل تقدير، وبالتالي يُفْقَد قسم من الناتج المحليّ، ويُثبَّت سقف الأُجور، ويُحَدُّ من التقدّم الذي يمكن أن يصبوا إليه. وبموازاة ذلك، لا تعمل الدولة على إيجاد حلول لهذه الأزمة، بل العكس، تحرص الدولة على الإبقاء على هذا الواقع والتخلّف، وتمنح السكان اليهود أفضليّة كبيرة في المنافسة على أماكن العمل. عدا ذلك، لا تعمل الدّولة على إزالة عوائق الانضمام إلى سوق العمل المركزي في الدولة.

4.6 عوائق العمل في السوق المركزي - اليهودي

> حين نقول «استقلال يهودي» أو «دولة يهودية» نقصد البلاد اليهودية، والأرض اليهودية، وكذلك العمل اليهودي، والاقتصاد اليهودي، والزراعة اليهودية، والصناعة اليهودية للشعب اليهودي... كما لكل شعب حر.[23]

من وجهة نظر زعماء الحركة الصهيونية، يبدو أنّ الشّعب لا يصبح شعباً حراً دون توفّر هذه الشروط. ويبدو أنهم ذوّتوا أن سلب الكرامة والاستقلال يحتّم سلب تلك الشروط. ويبدو أن دولة إسرائيل تواظب على نهج مؤسّسيها بإخلاص، وتعمل على تطبيق شرائعهم في كل ما يتعلق بالبقية المتبقية من الشعب الفلسطيني في البلاد.

«تشغيل عمال عرب في هذه الأوقات يشكّل خطورة كبيرة، لأن دم اليهود يُسْتَبَاح من قبل أعدائنا، ومن قبل هؤلاء العمّال أيضاً». هذا ما ورد على لسان 15 حاخاماً يهوديا من المستوطنات في منشور تمّ تعميمه في أواخر حزيران 2002 (مقتبس لدى سلطاني 2003، 164). يناشد الحاخامات الموقّعين على المنشور، الجماهيرَ بعدم تشغيل العمال العرب وعدم التّفاوض مع العرب، وتفضيل التجارة مع من لا يشغّل العرب ولا يبيع منتجاته للعرب.

23. صدرت هذه الجملة عن بن غوريون أثناء شهادته أمام لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية التي بحثت الأوضاع في البلاد سنة 1947 (ورد الاقتباس لدى لوستيك 1985، 98).

النمط المتبع في إقصاء العمال العرب من سوق العمل اليهودي ومنع تطور الاقتصاد العربي المحلي، يزيدان من صعوبة المواطنين العرب في كسب رزقهم بكرامة في الدولة اليهودية ويساهمان إلى أبعد الحدود في زجّ أعداد كبيرة من أبناء هذه الأقلية إلى تحت خطّ الفقر.

المفاهيم التي عَبَّر عنها بن غوريون والحاخامات اليهود حول طبيعة التعامل المطلوبة مع العرب، تتناسب إلى حدٍّ بعيد مع الواقع الذي نشهده الآن. ما زال التمييز تجاه العاملين العرب في السوق اليهوديّة قائمًا، وما زال تشغيل العمال العرب في المصانع اليهودية شحيحاً، وخاصّة في الوظائف الإدارية والهندسية (Wolkinson 1999). وما زال جدار التمييز يمنع حرية العمل الكاملة من أبناء الأقلية العربية في سوق العمل اليهودي (ليفين–افشطاين وآخرون 1994؛ غوتليف 2002؛ غره وكوهين 2001). لم تتصدّع جدران التمييز تلك طيلة قيام دولة إسرائيل، وخاصّة بسبب وجود ثغرة (مقصودة) في قانون منع التمييز العنصري والديني، يستطيع المشغِّلون اليهود النّفاذ من خلالها والتّملّص من تطبيق القانون بسبب اعتبارات أمنيّة في كل ما يتعلق بقبول العمال العرب وترقيتهم (ليفين –افشطاين وآخرون 1994).

إضافة لتمييز العرب في القطاع الخاصّ هناك تمييز ضدّهم في القطاع العام، يمنع حصولهم على تمثيل لائق في وزارات الدولة ومؤسّساتها، حتى بعد إقرار تعديل رقم 11 لقانون خدمات الدولة من قبل الكنيست في سنة 2000، ويقرّ هذا التّعديل تمثيل السّكان العرب بمن فيهم الدروز والشركس، بشكل لائق ومناسب لنسبتهم من مجموع السكان في كافة المستويات والمهن وفي كل وزارة ومؤسسة تابعة وفقاً لظروف الحالة (حيدر 2001).

من المتابعة التي تقوم بها جمعية سيكوي يتبيّن أنّ الدولة لم تنفّذ حصّتها حتى الآن في هذا القانون، وما زالت الأقلية العربية غير ممثّلة بشكل لائق في الوظائف الحكومية. وبحسب تقرير مفوضيّة خدمات الدولة للعام 2001 وصل عدد الموظّفين العرب في القطاع العام إلى 3,128 موظفًا من أصل 54,337 موظفًا، أي 5.7% (يشمل غير اليهود عامّة، وليس فقط العرب). وغالبية الموظفين العرب يعملون في وزارة التربية والتعليم في المناطق العربية. كما وتفيد المعطيات غياب الموظفين العرب، بشكل مطلق من المراتب

الرفيعة. أي أن هناك حائطًا زجاجيًا يمنع تعيين العرب في المراتب الإداريّة الرفيعة (ليفين افشطاين وآخرون 1994).

يتبين من التقرير الذي قدمته مفوضية خدمات الدولة للكنيست بتاريخ 1/6/2004 أنّ عدد الموظفين العرب في قطاع خدمات الدولة بلغ 2,507 موظفّين من أصل 50,382، أي حوالي 5% فقط (على عكس المعطيات من عام 2001، يشمل هذا الرقم فقط الموظفين العرب)، ومعظم الموظفين العرب يشغلون مراتب أدنى من مراتب الموظفين اليهود، ولا يوجد لهم أي تمثيل تقريباً في المراتب المتقدمة والإدارية (حيدر 2001؛ ماركوفيتش 2004).

لا يمكن قبول الادعاء أن الدولة لا تستطيع تغيير هذا الوضع في القطاع الخاص والقطاع العام. تجربة الدول الأخرى في هذا المجال تثبت أن بوسع الدولة أن تفرض على المشغلين دمج الأقليات في أعمال تلاءمهم، إما بوسائل توافقية أو بوسائل إرغام قانونية، أي من خلال وسائل الفرض من قبل الدولة وانتهاج التمييز المصحح Affirmative Action أو Workplace Diversity. في الاستطلاع الذي إعد من قبل قسم الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست في سنة 2001 تمّ عرض عدد من محاولات الدّول الغربيّة لمحاربة تمييز الأقليات في أسواق العمل. فيما يلي بعض من هذه المحاولات (فيرستبرغر وآخرون 2001):

هولندا: بذلت الدولة جهودًا لزيادة دمج الأقليات في أماكن العمل. ولهذا الغرض وقّعت حكومة هولندا على اتفاقيتين؛ الأولى مع 50 شركة من الشركات الكبيرة انضمت إليها بشكل تطوعي، وهناك جهود لضم شركات أخرى. والثانية مع خدمات الدولة الرسمية والشركات المتوسطة الحجم والصغيرة. يشمل الاتفاق مع الشركات الكبيرة.
تهدف الاتفاقيات إلى تشجيع المشغِّلين بتجنيد الأيدي العاملة من أوساط الأقليات، العاطلين عن العمل. وبموازاة ذلك تمنح خدمات التشغيل أولوية للشركات الموقعة على الاتفاقية في العثور على الأيدي العاملة وملاءمتها للمشغل. ولكي يتم تنفيذ هاتين الاتفاقيتين بطريقة مجدية ومفيدة فقد قامت وزارة العمل والرفاه الهولندية بتشكيل طاقم مختصّ لمساعدة الشركات الموقعة على حل المشاكل التي تواجهها في تنفيذ الاتفاقية.
إضافة للاتفاقيتين أعلاه هناك تشريع مؤقّت يقرر بأن كل مشغل يشغل 35 عاملاً أو أكثر عليه أن يقدم تقريراً سنوياً حول عدد العمال من أبناء الأقليات الذين يعملون لديه.

كما يتعين على المشغل ذكر الوسائل التي يتخذها والتي سيتخذها في المستقبل لزيادة عدد هؤلاء العمال.

الولايات المتحدة: في الولايات المتحدة هناك أمر فدرالي يلزم مقاولي الحكومة (الذين يتعاقدون مع الحكومة) أو أي هيئات أخرى تحصل على تسهيلات من حكومة الولايات المتحدة بتقديم معلومات حول القوى العاملة فيها، وحول المرشحين للعمل وتقديم تقرير بهذه المعلومات، بحسب تقسيم العاملين والمرشحين للعمل بحسب الجنس والخلفية الإثنية. كما أن هؤلاء المقاولين والهيئات ملزمة بزيادة عدد أبناء الشرائح السكانية الضعيفة، ولهذا عليها إعداد تقرير عن تنفيذ الأمر الفيدرالي، وكيفة تحقيق الأهداف، بحيث تتناسب نسبة أبناء الأقليات من العمال مع نسبتهم من السّكان ووضع جدول زمني للوصول إلى هذه الغاية.

هناك مبدأ إضافي يعكس التزام الحكومة الأمريكية باتّباع التمييز العكسي وهو اتفاقية (SA- Set Asides). وبموجب هذه الاتفاقية يتم تخصيص نسبة معيّنة من أموال تعاقد الحكومة لكي تستعمل للتعاقد مع شركات يمتلكها أفراد من مجتمع الأقليات.

ألمانيا: قانون المساواة في العمل راسخ في الدستور، من ناحية القبول للعمل أو الترقية في العمل.

النرويج: أطلقت النرويج في سنة 1998 خطّة ثلاثية هدفها زيادة عدد المجندين للعمل في القطاع العام من بين المهاجرين. لم يتم تطبيق الخطة في القطاع الخاص.

السويد: في سنة 1999 أقرّت السويد قانون تشجيع تشغيل أبناء الأقليات في أماكن العمل. قانون ذو صبغة إعلانية.

أما في إسرائيل فلا تحاول الدولة إزالة حواجز تشغيل أبناء الأقلية العربية في السوق المركزي، بل العكس تماماً، فاقتصاد المركز غالباً ما يمارس التمييز ضد أبناء الأقلية العربية بواسطة اللجوء إلى شرط إنهاء الخدمة العسكرية كشرط قبول للعمل. وهذه ممارسات تحظى بدعم وتأييد من الثقافة السياسية السائدة والتي توفّر الشرعية لهذه الممارسات، كما أنها تلقى الدعم من المعتقدات الدينية والصهيونية.

خلاصة وتوصيات

في كل جانب من الجوانب الاقتصادية الأساسية، ينشط في البلاد سوقان منفصلان ... وتختلف الفروع الاقتصادية ذاتها اختلافًا جوهرياً بين الشريحتين السكانيتين (العربية واليهودية)، إلى درجة نسخ التفريق بين العرقين إلى المجال الاقتصادي... وهذا واقع يدل على الهوات السحيقة في مستوى التطور بين الشريحتين. حقاً وصلت الفروق في التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتعليمي، والتنظيمي بين الشريحتين إلى مستويات عالية.

قد يتوافق هذا الوصف مع الواقع الراهن في دولة إسرائيل، لكن هذه الأقوال صدرت عن موظف إنجليزي سنة 1947 (مقتبس لدى لوستيك 1985، 156). يقول لوستيك إن هناك حاجة لدراسة كل تلك الفروقات لكي نفهم المكانة التي تمتّع بها العرب عند قيام الدولة اليهودية في سنة 1948. وتسري هذه النصيحة، كما يبدو، أيضاً لشرح مكانة العرب على مدار السنوات الخمسين التي مرت على قيام الدولة. جاءت هذه الدراسة إذاً لمتابعة فروق التطور بين الاقتصاد العربي واليهودي، قدر الإمكان، ومتابعة العوائق الأساسية الموظفة لترسيخها.

متابعة سياسة الإنماء، ومعالجة البطالة والفقر والمشاركة في سوق العمل، تأخذنا إلى جوانب عديدة في مسيرة بلورة السياسة تجاه الأقلية العربية في الدولة. والربط بين تلك الجوانب يكشف عن عوائق إنماء متعددة وخاصة للمناطق العربية. النظام الأساسي المعتمد في سبيل الإبقاء على دونيّة التطور لدى الأقلية العربية ينعكس في مواصلة التقسيم الاقتصادي بين السكان العرب واليهود. ساعد هذا التقسيم الدولة في الإشراف

على مستويات تطور الاقتصاد العربي من حيث صناعاته وزراعته ومستويات التعليم. يُنَفّذ الإشراف المحكم بواسطة التفريق والعزل والإبقاء على اقتصاد منفرد.
العلاقات بين الاقتصادين، كما ورد في هذه الدراسة، بعيدة كل البعد عن قواعد السوق الحرةّ، لكن الاقتصادين ليسا مستقلين ومنغلقين تماماً. أجاد الاقتصاد اليهودي استغلال الاقتصاد العربي بما يخدم احتياجاته من موارد وعوامل إنتاج، ووفقًا لمتطلبات المصلحة اليهودية. أما الأقلية العربية فلم تتحكم بسلوكها الاقتصادي ولا تملك أدوات وأجهزة لضبط ومراقبة أنماط التبادل بينها وبين الاقتصاد اليهودي. الانتقائية في العلاقات تحددت دائماً من قبل الأغلبية.

في هذا الواقع وعلى ضوء أهمية الجانب الاقتصادي والصناعي في المفهوم الصهيوني، وفي ظل السياسة المعتمدة تجاه الأقلية العربية، وجدت نفسي ملزماً بالبحث عن تفسيرات من خلال طرق تحليلية مغايرة بعض الشيء، عن المنتهج في الدراسات الاقتصادية الحالية. لذا اقترحت هذه الدراسة استعارة أدوات تحليلية مستمدة من سلوكيات المقاربة المركنتيلية.

الواقع اليومي للأقلية العربية، تصريحات ومنشورات لقيادات الدولة وصنّاع القرار– في الماضي والحاضر–، والأدبيات الصهيونية؛ جميعها قدّمت مواد تدعم تشخيص السياسة بصفتها ملائمة للسياسة المركنتيلية. وبالطبع يحتاج تدعيم هذا المنظور إلى أبحاث متوالية وإجمالية.

قامت الدولة فعلاً بإعداد التقارير وإطلاق التصريحات ووضع الخطط لتطوّر الأقلية العربية الاقتصادي، لكن معظمها بقي مجرد تصريحات وإعلان نوايا (لا تعكس بالضرورة المضمور منها). أما على الصعيد العملي فإن السياسة المطبقة تدلّ على الأهداف الحقيقية للدولة، وأهمها الإبقاء على ميزان القوى الاقتصادي القائم بين الأغلبية والأقلية. لا ينقص الدولة معلومات وموارد من أجل حلّ مشاكل الأقلية الاقتصادية، ما ينقصها هو الإرادة وتغيير طريقة التعامل وبناء مناخ داعم ومشجع للنمو والتطور. علاوة على كل هذا، يجب إشراك الأقلية العربية في بلورة السياسة ورسم الخطوط الهيكلية الاقتصادية المتعلّقة بها، وليس ظاهرياً فقط، إنما من خلال إعادة توزيع القوى والأدوار.

يتجلى هذا الواقع في عدد من الجوانب الاساسية التي تعيق التطوير ، نحو: البنى التحتية والصناعة والزراعة والتعليم. وإجمالاً لا تعرض تلك الجوانب الصورة بأكملها، ويجب سبر أغوار عدّة مجالات إضافية من شأنها أن تلقي المزيد من الضوء على تعامل الدولة مع الأقلية. على سبيل المثال لا الحصر، مجال السياحة، والمواصلات، والمسكن.

يتوافق هذا الاستنتاج مع ادعاءات نيكولاس ستيرن الذي ينادي بأن تتمحور وسائل معالجة الفقر والبطالة، في بناء مناخ داعم للاستثمار في الشرائح الفقيرة، وإشراكهم بشكل فعّال في تصميم وتنفيذ السياسة الاقتصادية. يذهب هذا التوجه إلى أبعد من حدود إقرار الكعكة وطريقة تقسيمها، ويقول إن الأهم من ذلك هو خلق النمو الاقتصادي والعمل على اندماج الشرائح الضعيفة والمهمّشة في النمو. اذ أنه في حالات كثيرة يتمّ قمع طاقة المبادرة ولجمها بواسطة عقبات صنيعة المجموعة المهيمنة والنافذة (ستيرن 2003).

في هذا البحث تم استعراض عقبات التنمية وتطوّر الاقتصاد العربي، والمطلوب الآن هو إزالتها. يلزم بالأساس قرار صادق لمحاربة الفقر والبطالة، والتطلع الحقيقيّ نحو تحسين ظروف المبادرة والتطور. حذاري من بناء أنظمة للهندسة الاجتماعية (ستيرن 2003)، إذ علينا بدل ذلك أن نشجّع وعيًا حضاريًا وتوجهاً إيجابياً للتحسين ولحل المشاكل. وبالإضافة، يجب أن نولي أهمية خاصّة لبناء مناخ يتيح ويشجّع انتشار واستيعاب المبادرات الناجحة، ويمكين الاقليات الضعيفة والاستثمار في مناطقهم.

يتأثر النمو بالمبادرات، وتتعلق المبادرات بالمناخ العام السائد حول النشاط الاقتصادي. عدم الاستقرار الاقتصادي العام والمضايقات البيروقراطية وغياب البنى التحتيّة، قد تشكّل جميعها حاجزاً أمام المبادرات الجديدة، وقد تمسّ بفرص واحتمالات نجاح المبادرة. إذًا، على السياسة العامّة أن تبني مؤسّسات حكم تدعم المبادرات وتطوّر الأسواق، وبكلمات أخرى، على السياسة العامّة بناء مناخ استثمار يخلق التنمية والتطوير؟.

أحد الأسس المعتمدة في سبيل تعزيز وتمكين الفقراء في سبيل دمجهم في عملية النمو هو التأكد من امتلاكهم الأدوات اللازمة للمشاركة في عملية النمو، والتأكد بأن المبنى المؤسّساتي يساعد ويتيح هذا الأمر ولا يعيق اندماجهم. ونذكر في هذا المجال، على سبيل المثال، زيادة مشاركة الفقراء أو أبناء الشرائح السكانية الضعيفة في عمليات صنع

القرار في القطاع العام وتشجيع مشاركة المنظمات الاجتماعية وتقديم المساعدة القضائية لهذه الشرائح السكانية. هذه الفعاليات، إلى جانب إدخال تحسينات في مجال التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، بوسعها أن تهيّئ الظروف اللائقة لتعزيز وتمكين الشرائح السكانية الفقيرة والاستفادة من مشاركتها (ستيرن 2003).

إذا كانت الدّولة ترفض القيام بذلك، فمن واجبنا أن نعمل على التغلّب على هذه العوائق بشكل مستقلّ، وأن نبذل كل ما في وسعنا للحدّ من قدرة تحكّم الدولة بالتطور الاقتصادي.

من جملة المقترحات نذكر دور المبادرات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهي من خصائص الدول النامية. لكي ينمو ويتطوّر الاقتصاد، يجب توفير امكانيات عمل للمبادرين، ومنحهم قدرة لخلق الفرص لزيادة الناتج والقيام بالاستثمارات المناسبة. يحتاج المبادرون إلى بيئة داعمة تمكّنهم من اغتنام الفرص بطريقة مجدية. الأمر الذي يتطلب (1) إزالة القيود عن المبادرات الخاصّة؛ (2) توفير قدرة على تشخيص وخلق الفرص؛ (3) منحهم آليات للتعلم والاستفادة. بالإضافة إلى ذلك التغلب على مشاكل مبنوية مصدرها في مؤسسات الحكّم والإدارة، والتي تحدّ من قدرة الشركات على إخراج المبادرات إلى حيّز التنفيذ. ويشكّل انعدام البنى التحتيّة في أغلب الأحيان العقبة الأولى أمام المبادرين وقد تكون مدمّرة للأنشطة الإنتاجية الحديثة.

في دراسة نشرها المركز الدولي لحقوق الأقليات، تُعْنَى بجذور الإقصاء والتمييز الاقتصادي بحقّ الفقراء وأبناء الشعوب الأصلانية (Justino & Litchfield 2003)، تُدْرَجُ مسألة الإقصاء الاقتصادي كجزء من الإقصاء الاجتماعي العامّ، الذي يُنَفَّذ من خلال إقصاء مواطنين ومجموعات (أصلانيّة بالأساس) من العملية الاجتماعية، وله إسقاطات على دائرة الفقر والتمييز. يشمل الإقصاء الاجتماعي العام، الإقصاء السياسي –عدم المشاركة في الحكم وبلورة السياسة–، والإقصاء الاقتصادي –كالبطالة وشحّة امكانيات استعمال موارد الأرض والمسكن.

يشمل الإقصاء الاجتماعي العام نواحي اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويتجلّى في التمييز الماديّ؛ وفي مستويات الثقافة المتدنية؛ وفي غياب أي دور انتاجي (بالمفهوم الاقتصادي)؛ وفي تخلف على المستوى الصحي؛ وتخلف في ظروف المسكن. تم اعتماد هذا التعريف وإكماله من قبل OECD، حيث تم التشديد على جوانب: مستوى العمل

والفقر ومستوى الدخل؛ الصحة التي تقاس بمعدّل الأعمار ووفيّات الأطفال؛ التماسك الاجتماعي الذي يُقاس بعدم الاستقرار الاجتماعي ومعدّلات الجريمة واستهلاك المخدّرات والانتحار وعدد السجناء. فحص هذه المتغيّرات من شأنه أن يصف لنا صورة موثوقة لعملية الإقصاء والتمييز والإهمال المنتهجة تجاه الأقليات وأبناء الشعوب الأصلانية في دول كثيرة. يتمثل الإقصاء والتمييز الاقتصادي بحق الأقليات في قدرة هؤلاء على الوصول إلى مصادر الاستثمار والتمويل وخاصة المصادر المصرفية، لتطوير مبادرات ومصالح اقتصادية جديدة من شأنها أن تساعدهم على تحسين أوضاعهم (Musliu & Ademi 2003).

جميع هذه الأمور تزيد من صعوبة استعمال الأدوات التي يوفّرها المذهب الليبرالي لتحليل وشرح تخلّف الأقليات، فكيف يكون الأمر إذا تمّ التعامل مع الاقتصاد والصناعة والعمل كشرط ضروري لنجاح مشروع قوميّ وبلورة الهوية القومية كما هو الحال في الحالة الصهيونية؟

من هنا، فإنّه من واجب الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل بناء آليّات ومؤسّسات للتمكين الذاتي، تعمل من أجل إنماء الاقتصاد العربي. وعلى هذه المؤسّسات وآليات العمل بغية التغلّب على المعيقات التي رصدناها في هذا البحث، والانطلاق من وجود اقتصاد مجزأ وأسواق عمل مقسّمة، عليها توفير بيئة استثمار وتصنيع تتلاءم والسوق العربية، السوق الإسرائيلية والأسواق العالمية وأن تتناسب أيضا مع مكوّنات رأس المال البشري لأبناء الأقلية. بكلمات أخرى، عليها طرح رؤية لسياسة عربية، أو لنقل رؤية لبناء مشروع اقتصادي عربي (قد تكون شركة عربية أو مؤسسة استثمار عربية) غير مرتبط بالاقتصاد اليهودي–المركزي في دولة إسرائيل، دون أن يكون مستقلاً او منعزلاً عن الاقتصاد اليهودي–المركزي، فمجرّد التفكير بذلك هو استقلال عن الواقع والمنطق، ناهيك عن السّوق والعملة والأسعار والبنوك وغيرها. وعلى تلك المؤسّسات العمل على رفع نسبة المشاركة في أسواق العمل لدى الأقلية العربية، وخصوصاً النساء العربيات. والعمل على تخفيض نسب البطالة لدى الأقلية العربية، وذلك بواسطة:

1. تحسين وتطوير وتحديث الصناعات التقليدية القائمة، فتح مجالات تسويق جديدة للمنتجات وتطوير الإدارة والقوى العاملة (رأس المال البشري)، وهي أبرز العوائق أمام تطوير وتحديث الصناعات القائمة.

2. العمل على جلب رؤوس أموال واستثمارات جادة إلى البلدات العربية.

3. على هذه المؤسّسة استثمار رؤوس أموال في إقامة صناعات في المناطق العربية تتوافق مع احتياجات السوق وتتناسب مع الأفضلية النسبية لعوامل الإنتاج المتواجدة في المناطق العربية.
تؤدي القدرة المحدودة على استثمار رؤوس الأموال والتسويق إلى عدم دراية الشركات الصغيرة بتاتاً أو درايتها بمعلومات مغلوطة حول تغيير مواصفات المنتجات والأسعار ووسائل الإنتاج التكنولوجية. العديد من الشركات لا تستخدم، وأحياناً لا تكون قادرة، على استخدام قوى عاملة ذات مؤهّلات إدارية مهنيّة. ولهذا نجد المصالح الاقتصادية تُدار بطرق غير مفيدة ومجدية تتسبّب في زيادة تكاليف الإنتاج وتمسّ بقدرة المصالح على المنافسة، في حين يتم التغلب على الصعوبات العادية التي تواجهها المصالح بشكل موضعي وبطريقة غير مهنية. من هنا على الصناعات والمصالح تحديث الإدارة وإدخال عناصر ذات مستوى تعليم عال ومتخصّص.

4. دعم تطوير الزراعة العربية: تطوير الطرق المؤدية إلى الأراضي الزراعية؛ تنويع المحاصيل الزراعية العربية وإدخال التقنيات الحديثة والمتطورة على الزراعة العربية؛ إتاحة تيار كهربائي بطاقات تسمح باستعمال التقنية المتطورة في الأراضي الزراعية؛ تطوير وتحسين شبكة المياه؛ توفير التدريب وتأهيل المزارعين العرب للأساليب الزراعة الحديثة؛ الاستثمار في المباني الزراعية والدفيئات ومساواة المزارعين العرب في مخصّصات الري وحصص الإنتاج والتسويق والإرشاد الزراعي، وتنفيذ مشاريع التطوير الزراعي واستصلاح الأراضي وتوفير الدعم المادي اللازم لتطوير زراعي مستديم.

5. العمل على تنوع المحاصيل الزراعية العربية، وأن تتناسب الأسواق العالمية دون أن تكون مقيّدة بالأسواق المحلية (الأمر الذي يحتاج إلى استثمارات جدية ونقلة نوعية في الإدارة والتعامل مع الثروة الزراعية).

6. الاستثمار وتطوير فروع منتجات الحليب، اللحوم والدواجن. إقامة مزارع حديثة للمواشي في الأراضي الزراعية.

7. إقامة صندوق استثمار ودعم لمبادرات صغيرة ومتوسّطة الحجم، يقوم أيضا بتوفير التدريب ومتابعة تطبيق البرامج المقترحة وتوفير الاستشارة في مجالات الإدارة والتسويق.

قد لا يكون تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع بالأمر السهل، ويحتاج الى نوع من التحدّي لسياسات الحكومية. إلا أن استمرار سياسية الإهمال وإبقاء موانع الإنماء للمناطق العربية، يشكّل تهديدًا على مستقبل الأقلية العربية داخل دولة إسرائيل؛ من هنا ضرورة البدء في التخطيط والعمل بشكل جماعي في المجال الاقتصادي الإنمائي بغية منع هدر الموارد ولكي لا تكون عملية التقليد هي دراسة الجدوى الاقتصادية الأكثر شيوعًا بين المبادرين العرب. قد يُدْخِلُ بناء المؤسسات الاقتصادية والشركات ثقافةً ووعيًا اقتصاديّين جماعيّين للأقلية الفلسطينية، ويساهم في مبادرات الإنماء والتطوير والتحديث، فهو واجب وطني وأخلاقي، قبل أن يكون مبادرات تبتغي الربح الماديّ فقط.

ثبت ببليوغرافيّ

مصادر باللغة العربية:

ابراهيم، طارق (2004). **كل الوسائل شرعية: إبادة محاصيل زراعية للمواطنين البدو في النقب من قبل الدولة بواسطة رشها بمواد كيماوية من الجو**. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

الخالدي، رجا (1990). «تبلور اقتصاد عربي في إسرائيل». كميل منصور (محرر)، **الشعب الفلسطيني في الداخل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلطينية.

النقيب، فضل (2001). **اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النقيب، فضل (1995). **الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سلطاني، نمر (2003). **مواطنون بلا مواطنة**. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (2004). **إسرائيل والأقليّة الفلسطينية 2003**. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (2005). **إسرائيل والأقليّة الفلسطينية 2004**. حيفا: مدى الكرمل.

شالوم، ديختر (2000). **تقرير جمعية سيكوي: مساواة ودمج المواطنين العرب في إسرائيل 1999–2000**. القدس: جمعية سيكوي.

شحادة، إمطانس (2004أ). **الإفقار كسياسة**. حيفا: مدى الكرمل.

شحادة، إمطانس (2004ب). **بطالة وإقصاء**. حيفا: مدى الكرمل.

شحادة، إمطانس وأريج صبّاغ – خوري (2005). **تعزيز التبعيّة وتضييّق الحيّز** . حيفا: مركز مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

ماركوبيتش، هينيا (2004). **التمثيل الملائم للعرب بما في ذلك أبناء الطائفة الدرزية والشركسية في سلك خدمات الدولة عام 2003**. دولة إسرائيل، مفوضية خدمات الدولة. (ترجم من العبرية من قبل عدالة).

كريتشمر، دافيد (2002). **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل**. القدس مركز دراسات المجتمع العربي.

نتنياهو، بنيامين (1995). **مكان تحت الشمس**. ترجمة محمد عودة الحويري، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

تقارير:

مؤسسة التأمين الوطني، **درجات الفقر وعدم المساواة 2001 ;2002 ;2004**.

دائرة الاحصاء المركزية، **مسح القوى العاملة في إسرائيل 1991 ,1995 ,2001 ,2002 ,2003**.

دائرة الاحصاء المركزية، **دليل الاحصاء السنوي لإسرائيل 2001 ,2002 ,2003 ,2004**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة التخطيط والتطوير الزراعي، الاستيطان والقرية (2004). **التقرير السنوي للعام 2003**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة التخطيط والتطوير الزراعي، الاستيطان والقرية (2003). **التقرير السنوي للعام 2002**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة الاستثمار في الزراعة (2004). **خطة التطوير للعام 2003**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة الاستثمار في الزراعة (2003). **خطة التطوير للعام 2002**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية (1998). **برنامج الانماء الزراعي لسنوات 1999–2001**.

وزارة الزراعة وتطوير القرية، دائرة التخطيط وتطوير الزراعة والاستيطان القروي (1980)، **خطة الست سنوات لتطوير الزراعة والاستيطان 1980–1985**.

وزارة الصناعة والتجارة (سنوات مختارة)، **التقرير السنوي لمركز الاستثمارات**.

دائرة التخطيط والتطوير الزراعي، الاستيطان والقرى. **تقرير سنوي للزراعة العربية 2002 و– 2003**.

تقرير جمعية صوت العامل (2002)= עמותת "צאוות אלעאמל" להגנת העובדים והמובטלים. "**התאכזרות למובטלים**", (2002).

مصادر باللغة العبرية:

أبو سعد (2004) = אבו סעד, א. (2004). "מדיניות השליטה והמיעוט הערבי-פלסטיני בישראל: מערכת החינוך הבדווית בנגב". **מדינה וחברה**, 4 (1): 911-932.

أبراهامي وتسور (2003)= אברהמי, א. וא. צור (2003). "מול גלובליזציה וקפיטליזם דורסני". **מפנה**, אפריל: 18-22.

أهاروني (1991)= אהרוני, י. (1991). **הכלכלה הפוליטית בישראל**. ירושלים: עם עובד.

اولتسور (2004)= אולוצור, ע. (2004). **מדיניות משרד התעשייה, המסחר והתעסוקה בנושא פיתוח התעשייה והתעסוקה במגזר הערבי**. מסמך רקע, הכנסת: מרכז מחקר ומידע.

احدوت وآخرون (2003)= אחדות, ל.; ו. לביא וו. סולה (2000). "האבטלה בישראל בפרספקטיבה של העשור האחרון: מגמות, מאפיינים ודפוסי שינוי". **רבעון לכלכלה**, 47 (3): 303-374.

الون سيغال وآخرون (1995)= אלון, ס.; נ. לוין-אפשטיין ומ. סמיונוב (1995). **הדינמיקה של אבטלה ותת-תעסוקה**. תל-אביב: אוניברסיטת ת"א.

اليتسور (1997)= אליצור, י. (1997). **לוחמה כלכלית: מאה שנות עימות כלכלי בין יהודים לערבים**. תל-אביב: כנרת.

اكشتين (2002)= אקשטיין, צ. (2002). "גברים בישראל לא עובדים, מה עושים?". **רבעון לכלכלה**, 49 (3):425-432.

اريان (1997)= אריאן, א. (1997). **הרפובליקה הישראלית השנייה**. חיפה: זמורה ביתן.

اراد (2001)= ארד, ע. (2001). מאזן החוסן והביטחון הלאומי. ת"א: משכל.

بويميل (2002)= בוימיל, י. (2002). **יחסו של הממסד הישראלי לערבים בישראל: מדיניות, עקרונות ופעולות: העשור השני 1958-1968**. (חיבור לשם קבלת תואר "דוקטור לפילוסופיה") אוניברסיטת חיפה, הפקולטה למדעי הרוח, החוג להיסטוריה של המזרח התיכון.

بيخلر ونيتسان (2001)= ביכלר, ש. וי. ניצן (2001). "הקפיטליזם הישראלי והגלובליזציה". בתוך ב. כהן (עורך), **בחזרה אל מארקס**. ת"א: עם עובד.

بن بسات (1999)= בן-בסט, א. (1999). **המדיניות לחידוש הצמיחה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

بن بسات (2000)= בן-בסט, א. (2000). **הון אנושי, תשתית פיסית וצמיחה כלכלית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

بن بسات (2001)= בן-בסט, א. (עורך) (2001). **ממעורבות ממשלתית לכלכלת שוק, המשק הישראלי 1985-1998**. ת"א: עם עובד.

بن بسات (2003)= בן-בסט, א. (2003). **המדיניות המקרו-כלכלית לייצוב המשק ולצמיחה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

بر أون وبيفرمان (2002)= בראון, ג. ול. ביפרמן (2002). **'תוכנית ויסקונסין' האמריקאנית נכשלה**. מרכז אדווה. www.adva.org/ivirit/vi.htm

بار– تسوري (2005)= בר-צורי, ר. (2005). "תעסוקה, אבטלה ומדיניות רווחה". בתוך יעקוב קופ (עורך), **הקצאת משאבים לשירותים חברתיים 2004**. ירושלים: מרכז טאוב לחקר המדיניות החברתית בישראל.

جدعون (1986)= גדעון, ד. (1986). **להחליט ולדעת- פרקים במדיניות ציבורית**. ת"א: כיוונים.

جودفاين (2003)= גוטוויין, ד. (2003). "פוסט ציונות, מהפכת ההפרטה והשמאל החברתי". בתוך טוביה פרילינג (עורך), **תשובה לעמית פוסט-ציוני**. ת"א: משכל.

جوطليف؛ بيلد وقصير (2002)= גוטליב, ד.; א. פלד ונ. קסיר (2002). **מדיניות לעידוד תעסוקה**. ירושלים: בנק ישראל, מחלקת מחקר.

غور؛ بلوغ وقصير (1991)= גור, ע.; ק. פלג ונ. קסיר (1991) **קליטה בתעסוקה של עולי בריה"מ 1990 והלאה: היבטים של שמירה והחלפת משלוחי-יד**. ירושלים: בנק ישראל, מחלקת מחקר.

غيورا (2003) = גיורא, ר. (2003). **הגלובלזציה, כלכלת ישראל בצל תהליכים בכלכלה העולמית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

غره وكوهن (2001) = גרא, ר. ור. כהן (2001). "עוני בקרב ערבים בישראל ומקורות לאי שוויון בין ערבים ויהודים". **רבעון לכלכלה**, 48 (4): 543-571.

غروناو (2003)= גרונאו, ר. (2003). **הגלובליזציה: כלכלת ישראל בצל תהליכים בכלכלה העולמית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

غروناو (2002)= גרונאו, ר. (2002). **אי-שוויון בישראל: חצי הכוס הריקה וחצי הכוס המלאה**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

ديختر (1999)= דיכטר, ש. (1999). "פעולות משרדי הממשלה". בתוך דו"ח עמותת סכוי, **שוויון ושילוב האזרחים הערבים 1998-1999**. ירושלים: עמותת סיכוי.

ديختر (2001)= דיכטר, ש. (2001). **דו"ח עמותת סיכוי**. ירושלים: עמותת סיכוי.

דיכטר (2004)= דיכטר, ש. (2004). **שנה לפרסום מסקנות ועדת אור: פערים בין האזרחים היהודים והערבים בישראל**. ירושלים: עמותת סיכוי.

דיכטר וגאנם (2002)= דיכטר,ש. וא. ג'אנם (2002). **דו"ח עמותת סיכוי 2001-2002.** ירושלים: עמותת סיכוי.

הייז (2003)= הייז, ש. (2003). **הוציאו אותן מרשימת הזכאיות לחבילת הסעד: השלכות הרפורמה במערכת הסעד בארצות הברית על החלשים ביותר**. (תרגום מרכז אדווה).

הראבן (1994)= הראבן, א. (1994). **דו"ח התקדמות שנתי: שוויון ושילוב**". ירושלים: עמותת סיכוי.

הרצוג וגתנזון (2003)= הרצוג, י. ור. נתנזון (2003). **איך יוצאים מזה?: פתרונות כלכליים למשק במשבר**. תל-אביב: טפר.

ורצברגר וגאחרון (2001)= ורצברגר, ר.; ד. להב וא. לופוביץ (2001). סקירה בנושא: **הסדרים חוקיים ותוכניות לעידוד העסקתם של מיעוטים מבט בינלאומי**. הכנסת: מרכז מחקר ומידע.

זילברפרב (2001)= זילברפרב, ב. (2001). **אתגרי המשק הישראלי בתחילת שנות האלפיים**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

חידר, עזיז (2003)= חידר, עזיז (2003). **מכשולים בפני פיתוח כלכלי במגזר הערבי**. רעננה: המרכז היהודי ערבי לפיתוח כלכלי.

חידר עזיז (1991)= חידר, עזיז (1991). **האוכלוסיה הערבית בכלכלת ישראל**. תל-אביב: המרכז הבין לאומי לשלום במזרח התיכון.

חידר עזיז (1985)= חידר, עזיז (1985). **דפוסי יזמות כלכלית בכפר הערבי: 1950-1980**. (חיבור לשם קבלת תואר "דוקטור לפילוסופיה") האוניברסיטה העברית, הפקולטה למדעי הרוח, ירושלים.

חיידר עלי (2001)= חיידר, עלי (2001). "האזרחים הערבים בשירות המדינה", בתוך **שוויון ושילוב האזרחים הערבים בישראל 2000-2001**. בתוך דו"ח עמותת סיכוי, ירושלים.

חמאיסי (1994)= ח'מאייסי, ר. (1994). "הפיתוח הכלכלי של היישובים הערביים סוגיה מרכזית", **בתוך דו"ח סכוי 1993-1994**. ירושלים: עמותת סיכוי.

יפתחאל וגאנם (2004)= יפתחאל, א. וא. ג'אנם (2004). "לקראת תאוריה של משטרים אתנוקרטיים: הפוליטיקה של התפשטות אתנו-לאומית". **מדינה וחברה**, 4 (1): 761-788.

יעיב וגצ הרקוביץ (1996)= יעיב, ע. וצ. הרקוביץ (1996). **השפעת גל העלייה על תעסוקת הוותיקים בישראל**. ירושלים: משרד העבודה והרווחה.

לאפי (1983)= לביא, ד. (1983). **חקלאות ישראל לקראת שנת 2000**. האוניברסיטה העברית בירושלים - הפקולטה לחקלאות ברחובות.

ليڤي فائور (2001)= לוי-פאור, ד. (2001). **היד הלא נעלמת: הפוליטיקה של התיעוש בישראל**. ירושלים: יד בן- צבי.

לוסטק (1985)= לוסטיק, א. (1985). **ערבים במדינה היהודית: שליטת ישראל במיעוט לאומי**. חיפה: מפרש.

مائير–برودنيتس وتشمنسكي (1986)= מאיר-ברודניץ, מ. וד. צ'מנסקי (1986). **פיתוח כלכלי במגזר הערבי בישראל**. חיפה: המרכז לחקר העיר והאזור.

ماغين (1987)= מגן, א. (1987). **החקלאות לקראת שנת 2000**. ירושלים: יד טבנקין.

ميلتس (1996)= מלץ, נ. (1996). "אבטלה בישראל 1960-1994: עליה וירידה בזמן האחרון". **רבעון לכלכלה**, 43 (2): 357-372.

ناتنزون (1999)= נתנזון, ר. (1999). **מדיניות השקעה בתשתית בישראל 2002**. תל-אביב: המכון הישראלי למחקר כלכלי חברתי.

ناتنزون وتسميرت (1999)= נתנזון, ר. וה. צמרת (1999). **ניתוח השוואתי של אזורי עדיפות לאומית: ממשלת 1992-1996 לעומת ממשלת 1996-1999**. תל-אביב: המכון הישראלי למחקר כלכלי חברתי.

سفيرسكي (2000)= סבירסקי, ב. (2000). "**מהבטחת הכנסה להבטחת תעסוקה": תוכנית הממשלה לצמצום תשלומי הבטחת-הכנסה**. ירושלים: מרכז אדווה.

سفيرسكي وإتكن (2002)= סבירסקי, ש. וא. אטקין (2002). **קצבאות המוסד לביטוח לאומי: האם המוסד נושא בכל הנטל?**. ירושלים: מרכז אדווה.

سفيرسكي وآخرون (2001)= סבירסקי, ש.; ע. פרנקל וב. סבירסקי (2001). **הבטחת הכנסה בישראל: מקצבאות סעד להבטחת הכנסה ומהבטחת הכנסה ל"תוכנית ויסקונסין**. ירושלים: מרכז אדווה.

سدان (2002)= סדן, ע. (2002). **כלכלת ישראל והבטחון הלאומי**. חיפה: אוניברסיטת חיפה, המכון לחקר הבטחון הלאומי.

سوفير وآخرون (1995)= סופר, מ.; ש. יצחק; וי. דורי, וע. אטרש (1995). **יזמות ותיעוש בחברה הערבית בישראל**. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

ستيرن (2003)= סטירן, נ. (2003). "מדיניות ציבורית לצמיחה וצמצום העוני". **רבעון לכלכלה**, 50 (3): 9-29.

عواودة (2001)= עוואודה, ו. (2001). "תכנית החומש לקידום מערכת החינוך הערבי במבחן המעשה". בתוך **דו"ח עמותת סכוי 2000-2001**. ירושלים: עמותת סיכוי.

عواودة (2002)= עוואודה, ב. (2002). תכנית החומש לקידום מערכת החינוך הערבי בישראל". בתוך **דו"ח עמותת סיכוי 2001-2002**. ירושלים: עמותת סיכוי.

فارس (2006)= פארס, א. (2006). **צרכים חברתיים ודרישות תקציביות של האזרחים הערבים**. חיפה: מרכז מוסאוא.

فارس (2004)= פארס, א. (2004). **תקציב המדינה והאזרחים הערבים: דוח חברתי-כלכלי 2004**. חיפה: מרכז מוסאוא.

فيلك (2004)= פילק, ד. (2004). "ישראל מודל 2000: פוסט-פורדיזם ניאו-ליברלי". בתוך ד. פילק וא. רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובליזציה**. ירושלים: מכון ון ליר.

بيلد وشافير (2005)= פלד, י. וג, שפיר (2005). "**מיהו ישראלי?: הדינמיקה של אזרחות מורכבת**". תל-אביב: אוניבריסטת תא-אביב.

بلوغ وآخرون (2000)= פלוג, ק.; נ. קסיר וס. רובן (2000). **אבטלה והשכלה בישראל: על מחזור עסקים ושינויים מבניים ושינויים טכנולוגיים: 1966-1998**. ירושלים: בנק ישראל, מחלקת מחקר.

فرنكل (1999)= פרנקל, י. (1999). "אתגרי המשק הישראלי בעידן הגלובליזציה ולקראת שנות 2000". **רבעון לכלכלה**, 43 (3): 4-15.

فرنكل (2001)=פרנקל, ע. (2001). **דמי אבטלה בישראל: מגמות ושנויים בחקיקה: 1985 עד 2000**. ירושלים: מרכז אדווה.

بلوتسكر (1996)= פלוצקר, ס. (1996). "משנתו הכלכלית של בנימין נתניהו". **מגזין ממון, ידיעות אחרונות** 6-8-1996.

تسور (1996)= צור, י. (1996). **החקלאות וההתיישבות בעולם משתנה**. תל-אביב: משרד החקלאות.

كيمرلنك ومجدال (1999)= קימרלינג, ב. וי. מגדל (1999). **פלסטינים, עם בהיווצרותו**. ירושלים: כתר.

كينغ وآخرون (2003)= קינג, י. ואחרים (2003). **מצב התעסוקה של מקבלי הגמלה להבטחת הכנסה: משאבים, חסמים וצורכי הסיוע להשתלבות**. ירושלים: המוסד לביטוח לאומי, מינהל המחקר והתכנון.

قورا (2001)= קורא, מ. (2001). **דיון בסוגיית ההפרטה של שירות התעסוקה ובאימוץ תוכנית "מסעד לעבודה" לאור מסקנות ועדת תמיד**. ירושלים: הכנסת, מרכז מחקר וידע.

كامب ورايخمن (2003)= קמפ, א. ור. רייכמן (2003). "עובדים זרים בישראל". מידע על שוויון, 13, מרכז אדווא.

رفيف (1991)= רביב, ש. (1991). תעשייה ועשייה: סיפורם של התעשיינים ושל התאחדות התעשיינים בישראל. תל-אביב: התאחדות התעשיינים, ספריית התעשיינים.

رازيـن (2002)= רזין, ע. (2002). **פערים בחוסן התקציבי של רשויות מקומיות בישראל בשנת 2000**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות.

رازيـــن (1999)= רזין, ע. (1999). **פערים תקציביים בין רשויות מקומיות ערביות ליהודיות - האם מצטמצם הפער?**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות.

رام (2004)= רם, א. (2004). "הפערים החדשים: קפיטליזם גלובלי, פוסט-פורדיזם ואוי-שוויון". בתוך ד. פילק וא. רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובליזציה**. ירושלים: מכון ון ליר.

رام (1999)= רם, א. (1999). "בין הנשק והמשק: הפוסט - ציונות הליברלית בעידן העולמקומי". בתוך א. רם וא. יפתחאל (עורכים), **"אתנוקרטיה" ו"עולמקומיות": גישות חדשות לחקר החברה והמרחב בישראל**. באר שבע: אוניברסיטת בן-גוריון בנגב.

رام (1993)= רם, א. (1993). "החברה ומדע החברה: סוציולוגיה ממסדית וסוציולוגיה ביקורתית בישראל". בתוך א. רם (עורך), **החברה הישראלית: היבטים ביקורתיים**. תל-אביב: ברירות.

شـطـايـن (1993)= שטיין, צ. (1993). **כלכלת ישראל לקראת שנות ה-2000: הפרטה וייעול במשק ובשירות הציבורי**. ירושלים: המרכז הירושלמי לענייני ציבור ומדינה.

شطاير ونوح–لفين (1988)= שטייר, ח. ונ. לוין-אפשטיין (1988). "המבנה הסקטוריאלי של שוק העבודה בישראל". **מגמות**, ל"א (2): 111-132.

شاليف (2004)= שלו, מ. (2004). "האם הגלובליזציה "נירמלו" את הכלכלה המדינית בישראל?". בתוך ד. פילק וא. רם (עורכים), **שלטון ההון: החברה הישראלית בעידן הגלובליזציה**. ירושלים: מכון ון ליר.

مصادر باللغة الانجليزية

Ahroni, Y.(1998). "The Changing Political Economy of Israel". **Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Jan, 127-146.

Anderson, J. (1990). **Public Policy Making**. Boston: Houghton Mifflin.

Balaam, N.A. & M. Veseth (1996). **Introduction to International Political Economy**. New Jersey: Prentice Hall.

Blackbay, D.H; G.D Lesliey & N.C. Oleary (2002). "White/Ethnic Minority Earning and Employment Differentials in Britain: Evidence From the LFS". **Oxford Economic Papers**, 54, 270-297.

Cohen-Goldner, S. & D.M. Paserman (2004). **"Mass Migration to Israel and Native Transition From Employment"**. Jerusalem: The Murice Falk Institute for Economic Research in Israel, Discussion paper No. 04.01

Cornfield, D.B (1987). "Ethnic Inequality in Layoff Chances: the Impact of Unionization and Layoff Procedure". in: P.M. Lee (ed), **Redundancy, Layoffs and Plant Closer**. London: Cromhelm, 116-140.

Daenzer, P. (1991). "Unemployment and Minority Immigrants in Canada". **International Journal of Sociology and Policy**, 11 (1-3), 29-50.

Drinkwater, K. (2002). "Enclaves, Neighborhood Effects and Employment Outcomes: Ethnic Minorities in England and Wales". **Journal of Population Economic**, 15 (1), 5-29.

Friedberg, M.R. (1998). "**The Impact of Mass Migration on the Israeli Labor Market**". Jerusalem: The Murice Falk Institute for Economic Research in Israel, Discussion paper No. 98.01.

Gottheil, M.F. (1973). "On the Economic Development of the Arab Region in Israel". in: Curtis, M. & S.M. Chertoff (eds.), **Israel: Social Structure and Change**, New Brunswick, New Jersey: Transaction Books.

Graham, H. *et al* (1993). **Local Geographies of Unemployment**: **Long Term Unemployment in Areas of Local Deprivation**. Aldershot: Averbury.

Guy, P. (1996). **American Public Policy: Promise and Performance**. Chatham, New Jersey: Chatham House.

Heckscher, E. (1962). **Mercantilism**. London: Bradford & Dickens.

John, K. (1984). **Agenda, Alternatives, and Public Policies**. Boston: Little Brown.

Justino, P. & L. Julie (2003). **Economic Exclusion and Discrimination: The Experiences of Minorities and Indigenous Peoples** .London: Minority Rights Group International.

Khalidi, R. (1988). **The Arab Economy in Israel**. New York: Croom Helm.

Kimmerling, B. (1983). **Zionism and Economy**. Cambridge, Mass: Schenkman.

Lewin-Epstien, N. (1990). **The Arab Economy in Israel, Growing Population - Jobs mismatch**. Tel-Aviv: Tel-Aviv University, The Pinhas Sapir Center for Development, Discussion Paper No.14-90.

Lewin-Epstien, N.& M. Semyonov (1994). "Sheltered Labor Markets, Public Sector Employment, and Socioeconomic Returns to Education of Arabs in Israel". **American Journal of Sociology**, 100 (3), 622-651.

Lewin-Epstien, N.& M. Semyonov (1993). **The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality**. Boulder : Westview Press.

Metzer, J. (1998). **The Divided Economy of Mandatory Palestine**. Cambridge: Cambridge University.

Musliu, A. & V. Ademi (2003). **Macedonia: Micro-Credit, Poverty and Returning Ethnic Minorities**. London: Minority Rights Group International.

Plessner, Y. (1994). **The Political Economy of Israel: From Ideology to Stagnation**. New York: State University of New York Press.

Raijman, R. & M. Semyonov (2004). "Perceived Threat and Exclusionary Attitudes Towards Foreign Workers in Israel". **Ethnic and Racial Studies**, 27(5), 780-799.

Sa'adi, A. H & N. Lewin-Epstien. (1994). "Ethnic Labour Force Participation in the Post-Fordist Era: The Case of the Arabs in Israel". **Work, Employment & Society**, 15 (4), 781-802.

Schnell, I. (1998). "Arab Industrial: Sales Linkages and Spatial Integration". In: Y. Oren and M. Avinoam (eds.). **Ethnic Frontiers and Peripheries**. Boulder: Westview Press.

Semyonov, M. & N. Lewin-Epstien (1994). "Ethnic Labor Markets, Gender, and Socioeconomic Inequality: A Study of Arabs in the Israeli Labor Force". **The Sociological Quarterly**, 35 (1), 51-68.

Shafir, G. (1989). **Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict 1882-1914**. Cambridge; Cambridge University Press.

Sharkansky, I. (1997). **Policy Making in Israel- Routines for Simple Problems and Coping with the Complex**. Pittsburgh: Pittsburgh University Press.

Sharkansky, I. (1987). **The Political Economy of Israel**. New Jersey: Transaction, Inc.

Wolkinson, B. W. (1999). **Arab Employment in Israel: The Quest for Equal Employment Opportunity**. Westport, ct: Greenwood Press.

Zureik, E. (1979). **The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism**. London: Routledge and Kegan Paul.

مواقع على الشبكة الالكترونية

www.moag.gov.il
www.Bankisrael.gov
www.adva.org
www.knesset.gov.il
www.tamas.gov.il
www.mof.gov.il
www.mof.gov.il/hon/2001/pension/pension.asp
www.bank-aravi-israeli.co.il
www.ahalicenter.org

مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة

مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة – معهد بحثي مستقل وغير ربحي، تأسس عام 2000 ومقرّه في مدينة حيفا. يهتم المركز بالتنمية البشريّة والقوميّة في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول المجتمع الفلسطيني في دولة إسرائيل. يولي مدى الكرمل أهمية خاصّة للاحتياجات الاجتماعيّة، والتربويّة والاقتصاديّة للفلسطينيّين في البلاد، إضافة إلى اهتمامه بالهويّة القوميّة وبالمواطنة الديموقراطيّة. كما يتعامل المركز مع مواضيع أوسع مرتبطة بالهويّة، وبالمواطنة وبالديموقراطيّة في الدول متعددة القوميّات.

أهداف مدى الكرمل الأساسية

- توفير قاعدة مؤسساتيّة ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيّين في البلاد، ومستقبلهم الجماعي، وعلاقتهم بالدولة وبالمجتمع الإسرائيليّين، وبسائر أجزاء الشعب الفلسطيني وبالعالم العربي.
- إثراء المناحي النظريّة والعمل التطبيقي في مجال الهويّة القوميّة والمواطنة والديموقراطيّة من خلال تشجيع البحث المقارن عابر القوميّات مع المؤسسات ذات التوجه المماثل في دول العالم.
- خلق علاقات مع شريحة الأكاديميّين، ونشطاء المنظمات الأهليّة، ونشطاء سياسيّين في البلاد والعالم، وتسهيلها، بغية صياغة مقترحات سياسيّة عامة يتم وضعها للإسهام في خلق تغيير جذري في الظروف الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة للمواطنين الفلسطينيّين.
- تشجيع بلورة وبناء خطابات نقديّة جديدة في دراسة العلاقات الفلسطينيّة – اليهوديّة في البلاد.
- تعريف الباحثين الفلسطينيّين على الأساليب والتوجّهات النقديّة الجديدة، المنهجيّة منها وغير المنهجيّة، وتدريبهم عليها.

الحاجة التي يلبيها مدى الكرمل

تأسّس مدى الكرمل استنادًا إلى قناعة راسخة بضرورة وجود مركز أبحاث يديره فلسطينيّون لغرض تشجيع مسالك جديدة في التفكير حول السياسة الاجتماعيّة والمعضلات السياسيّة، والاسهام في تغيير وضع الفلسطينيّين من أقليّة مقموعة ومضطهدة الى مجموعة قوميّة تحظى بمساواة فرديّة وجماعيّة مع الاكثريّة اليهوديّة في الدولة. يهدف المركز، كذلك، إلى تشجيع الفكر والعمل الهادفين الى التمكين الذاتي في مجتمع غالبًا ما يكون مجزأً وغير فعّال في تأمين احتياجاته وفي إسماع صوته.